

# مَهْيَعُ الْوُصُولِ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ

نظم

الشيخ الفقيه الأصولي القاضي أبي بكر محمد  
ابن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي ت ٨٢٩هـ

تحقيق وتعليق

د. مصطفى مخدوم

ح دار المعلمة للنشر والتوزيع ، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن عاصم الأندلسي ، محمد بن محمد

مهييع الوصول في علم الأصول / تحقيق مصطفى مخدوم -  
الرياض

١٠٨ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم .

ردمك : ٧-٠-٩٣١٣-٩٩٦٠

١- أصول الفقه أ - مخدوم، مصطفى (محقق)

ب - العنوان

٢١ / ٣٢٢٧

ديوي ٢٥١

رقم الإيداع : ٢١ / ٣٢٢٧

ردمك : ٧-٠-٩٣١٣-٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

بسم الله الرحمن الرحيم



## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن علم أصول الفقه من أهم العلوم التي يحتاجها العالم والمتعلم، والفقيه والمتفقه، لكونه الطريق إلى تحصيل الملكة الفقهية، وتحقيق درجة الاجتهاد، والقيام بمسؤولية الإفتاء الذي لا يجوز شرعاً أن يتصدى له كل أحد.

قال الإمام الشافعي ت: ٢٠٤هـ «ولا يقيس إلا من جمع الآلة التي له القياس بها...»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو المعالي الجويني ت ٤٧٨هـ: «أجمعوا أنه لا يحلّ لكل من شدا شيئاً من العلم أن يفتي، وإنما يحلّ له الفتوى، ويحلّ للغير قبول قوله في الفتوى إذا استجمع أوصافاً، منها:

أن يكون عالماً بطرق الأدلة، ووجوهها التي منها تدل، والفرق بين عقليتها وسمعيها.

وأن يكون عالماً بقضايا الخطاب، ما يحتمل منه وما لا يحتمل، ووجوه الاحتمال، <sup>والخصوص</sup> ~~والخصوص~~ والخصوص والعموم، والمجمل والمفسر، والصريح والفحوى.

والجملة الجامعة لما شرطه القاضي<sup>(٢)</sup> في هذا القليل أن يكون عالماً بأصول الفقه<sup>(٣)</sup>. وقال أبو المظفر السمعاني ت ٤٨٩هـ: «من لم يعرف أصول معاني الفقه

(١) الرسالة ٥٠٩ والقياس والاجتهاد بمعنى واحد عند الشافعي كما في الرسالة ٤٧٧.

(٢) أي الباقلاني.

(٣) التلخيص للجويني ٣/٤٥٧.

لم يَنْجُ من مواقع التقليد، وعُدَّ من جملة العوام<sup>(١)</sup>.

وقال أبو الخطاب الكلوذاني ٥١٠هـ: «من شروط المجتهد في الأحكام الشرعية: أن يكون عالماً بطرق الاجتهاد، وهو أن يعرف الأدلة الشرعية، وكيفية الاستدلال بها»<sup>(٢)</sup>.

وقال الصفي الهندي ٧١٥هـ: «واعلم أن الإنسان كلما كان أكمل في معرفة أصول الفقه كان منصبه أتم وأعلى في الاجتهاد»<sup>(٣)</sup>.  
أهمية الحفظ:

ومما ينبغي الاعتماد عليه في دراسة هذا العلم: «حفظ المتن المعتمدة فيه». والمراد بالحفظ هنا: ضبط العلم في الصدر بحيث يستحضره عن ظهر قلب، ولا يحتاج فيه إلى مراجعة كتاب، كما يقال: «حفظ فلان القرآن» أي وعاه عن ظهر قلب، وضبطه في صدره<sup>(٤)</sup>.

وقد اتفق العلماء - قديماً - على كون الحفظ وصف شرف يرتفع به الإنسان، ويتميز به عن الأقران، فالعالم الذي يحفظ علمه في صدره، ويستحضره وقت الحاجة إليه، دون مراجعة شيخ أو كتاب، أشرف - من هذه الجهة - ممن لا يستحضره إلا بالمراجعة.

---

(١) قواطع الأدلة ١٨/١.

(٢) التمهيد ٣٩٠/٤.

(٣) نهاية الوصول ٣٨٣١/٨.

(٤) انظر: المفردات ٢٤٤ - المصباح المنير ٥٥.

وَمَثَلُهُمَا كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ نَزَلَ بِهِمَا عَدُوٌّ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَسَلَّ سَيْفَهُ الْمَحْمُولَ مَعَهُ،  
وَدَفَعَ الشَّرَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَقَالَ لِعَدُوِّهِ: أَنْتَظِرْنِي حَتَّى أَرْجِعَ إِلَى دَارِي،  
وَأَحْمِلْ سِلَاحِي!!

وَلِذَا قَالَ النَّابِغَةُ الْقَلَاوِي:

وَإِنَّمَا رَغِبْتُ فِي النِّظَامِ      لِأَنَّهُ أَحْظَى لَدَى الْمَرَامِ  
وَهُوَ الَّذِي تَصْنَعِي لَهُ الْعُقُولَ      وَسَيْفٌ مِنْ حَصَلِّهِ مَسْلُورٌ  
وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّرْعِ فَضَائِلُ عَدِيدَةٍ مَعْلُوقَةٌ عَلَى الْحِفْظِ، فَلَا يُنَالُ ذَلِكَ الْفَضْلُ،  
وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ إِلَّا بِتَحْصِيلِ شَرْطِ الْحِفْظِ.

وَذَلِكَ كَحَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:  
«مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ» وَقَالَ شُعْبَةُ: «مَنْ  
آخَرَ الْكَهْفِ»<sup>(١)</sup>.

وَحَافِظُ الْقُرْآنِ لَهُ فَضَائِلُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُغَبِّطَ عَلَيْهَا كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
«لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ، رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْكِتَابَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَرَجُلٌ  
أَعْطَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يَتَصَدَّقُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»<sup>(٢)</sup>.

وَتَمَيَّزَتِ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأُمَمِ السَّابِقَةِ بِأَنَّهَا أُمَّةٌ تَحْفَظُ كِتَابَهَا فِي  
الصَّدُورِ كَمَا تَحْفَظُهُ فِي السُّطُورِ.

---

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ - كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ - ١/ ٥٥٥-٥٥٦ بِرَقْمِ ٨٠٩.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمِ ٥٠٢٥، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمِ ٨١٥.

وقد فاق أبو هريرة رضي الله عنه أهل عصره بحفظ الحديث، حتى صار أحفظ الصحابة له، وكان عبدالله بن عمر رضي الله عنهما يترحم عليه في جنازته ويقول: «كان يحفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم» كما رواه ابن سعد، قال الشافعي رحمه الله: «أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره»<sup>(١)</sup>

ويوب البخاري ٢٥٦هـ في صحيحه باباً فقال «باب حفظ العلم» ثم أورد فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً، ثم يتلو «إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من بينات والهدى» إلى قوله «الرحيم». إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواننا من الأَنْصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون».

ثم روى بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه، قال: أبسط رداءك فبسطته، قال: فغرف بيديه ثم قال ضمه، فضمته، فما نسيت شيئاً بعده» ثم روى قول أبي هريرة رضي الله عنه: «حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين، فأما أحدهما فبشيع وأما الآخر فلو فشيع قطع هذا البلعوم»<sup>(٢)</sup>

وقد جعل المحدثون لقب «الحافظ» من ألقاب المدح والثناء، بل جعله ابن أبي حاتم من عبارات التعديل، وأعطاه المرتبة الثانية<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: فتح الباري ١/٢١٤.

(٢) انظر: فتح الباري ١/٢١٤-٢١٥.

(٣) انظر: الجرح والتعديل ١/٣٧ - فتح المغيث ٢/١١١ - الرفع والتكميل ١٤٨.



وهذا الإمام الذهبي ت ٧٤٨هـ ألف كتاباً في حفاظ الحديث النبوي وسماه «تذكرة الحفاظ» وجعله في أربعة أجزاء، ذكر فيها ١١٧٦ حافظاً وصدرَ تراجمهم في الغالب بلقب «الحافظ»، ثم جاء تلميذه أبو المحاسن الحسيني ت ٧٦٥هـ فألف ذيلاً على التذكرة، وذكر فيه جملة كثيرة من الحفاظ. وكذلك فعل الحافظ ابن فهد المكي ت ٨٧١هـ فألف ذيلاً على التذكرة سماه «لحظ الألفاظ» وهو أكبر بكثير من ذيل الحسيني.

ثم جاء السيوطي ت ٩١١هـ فألف ذيلاً ذكر فيه جملة من الحفاظ. وبالنظر في هذه الكتب وغيرها يتضح لك أن هذه الأمة مليئة بالحفاظ في سائر عصورها، وأنها كانت «أمة الحفظ والحفاظ».

وفي هذا الموضوع قال الخليل بن أحمد ت ١٧٠هـ:

ليس بعلم ما حوى القمطرُ ما العلم إلا ما حواه الصدرُ

وقال أبو العباس ثعلب: «إذا أردت أن تكون عالماً فاكسر القلم» يريد العناية بالحفظ وترك الاعتماد على الكتابة.

وقال بعض الحكماء: «لا خير في علم لا يعبر بك الوادي، ولا يعمر بك النادي». وقال الرحيبي:

والثلاثان وهما التمام فاحفظ فكل حافظ إمام

### المنظومات الأصولية:

لقد عني جماعة من العلماء بالنظم في أصول الفقه، تسهيلاً للحفظ، وتوفيراً للوقت، وادخاراً للجهد، فإن حفظ المنظوم يتميز عن حفظ المنشور بأمور منها :

- ١- سرعة الحفظ وسهولته، فإن النظم يعلق بالذهن بشكل أسرع من النثر.
- ٢- سهولة استحضار النص عند الاستشهاد.
- ٣- طول بقاء المنظوم في الذاكرة، بخلاف المنشور فإنه يُنسى سريعاً.
- ٤- توفير الوقت، وادخار الجهد، لأن حفظ المنشور يحتاج إلى وقت أطول، وتكرار أكثر.

ثم المنظومات متفاوتة في هذه الأمور بحسب سلاستها وفصاحتها ووضوحها، فكلما كان النظم أسلس وأوضح وأفصح كان أسهل للحفظ والاستحضار. ومن أهم المنظومات في علم أصول الفقه ما يلي :

١- النجم الوهاج في نظم المنهاج للحافظ عبد الرحيم العراقي ت ٨٠٦هـ، نظم فيه «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للقاضي اليبضاوي ت ٦٨٥هـ، وعدد أبياته «١٣٦٧» بيتاً، ثم علق عليه الناظم نُكْتاً ودقائق وصل فيها إلى الباب الخامس في الناسخ والمنسوخ، ثم شرح هذا النظم كاملاً ابنه الحافظ أبو زرعة العراقي (١).

٢- نظم المنهاج للشيخ محمد بن عثمان بن فرمود الزرعي ت ٧٧٩هـ (٢).

٣- نظم المختصر للشيخ جلال الدين عبد الرحمن البلقيني ت ٨٢٤هـ، نظم فيه كتاب «متهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل» لابن الحاجب المالكي ت ٦٤٦هـ، المعروف بمختصر ابن الحاجب الأصولي (٣).

---

(١) انظر: لحظ الالحاظ لابن فهد ٢٣٠ - كشف الظنون ٢ / ١٨٨٠.

(٢) كشف الظنون ٢ / ١٨٨٠.

(٣) كشف الظنون ٢ / ١٨٥٦.

٤- «نظم المنار» للشيخ فخر الدين أحمد بن علي، المعروف بابن الفصيح الهمداني ت ٧٥٥هـ، نظم فيه كتاب «منار الأنوار» لأبي البركات النسفي ت ٧١٠هـ، وهو مختصر متداول معتمد في أصول الحنفية<sup>(١)</sup>.

٥- «مرتقى الوصول إلى علم الأصول» للشيخ أبي بكر محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي ت ٨٢٩هـ وهو نظم فائق للمسائل المشهورة من علم الأصول مع بعض المقدمات اللغوية والمنطقية. ويتكون من ٨٤٨ بيتاً، وقد قام بإخراجه الأخ محمد عمر سماعي، واجتهد في تصحيحه، وبقيت فيه بعض الأخطاء، لعلها من الطابع. ولهذا النظم شرحان:

الأول: «بلوغ السؤل» للشيخ محمد يحيى الولاتي، وقد طبع بمطبعة فاس عام ١٣٢٧هـ وهي طبعة قديمة نادرة الوجود. وطبع حديثاً طبعة مليئة بالأخطاء. الثاني: شرح الشيخ محمد فال بن بابه الشنقيطي، وتمَّ تحقيقه في المعهد العالي بنواكشوط.

٦- «مهيع الوصول في علم الأصول» للإمام أبي بكر بن عاصم الأندلسي، وهو كتابه هذا، وسيأتي الكلام عنه.

٧- «النبذة الألفية في الأصول الفقهية» للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الدايم البرماوي الشافعي ت ٨٣١هـ. جمع فيها مسائل أصولية متعددة دون ذكر للأدلة. ثم شرحها الناظم في كتاب سماه «الفوائد السنية في شرح الألفية» واثني عليه جماعة من العلماء، قال الحافظ السخاوي: «استمد فيه من البحر لشيخه

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٨٢٥.

الزركشي»<sup>(١)</sup>.

٨- «الزبدة في الأصول لطالب الوصول» للشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الطوخي الشافعي ت ٨٩٣هـ. نظم فيه «الورقات» لإمام الحرمين الجويني ت ٤٧٨هـ، وله نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية برقم ٦٠٠١/٩.

٩- «الكوكب الساطع» للشيخ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١هـ. نظم فيه جمع الجوامع لابن السبكي.

وقد شرحه الناظم شرحاً متوسطاً، وله نسخة مصورة بالجامعة الإسلامية برقم ١/١٨ وأصله بمكتبة الأسكوريال.

١٠- «تسهيل الطرقات لنظم الورقات» للشيخ شرف الدين يحيى العمريطي توفي بعد سنة ٩٨٩هـ<sup>(٢)</sup>.

نظم فيها الورقات لإمام الحرمين الجويني، وعدد أبياتها ٢٠٤ بدون الخطبة، كما في قوله:

وتم نظم هذه المقدمة أبياتها في العدد در محكمه

وقد شرحها الشيخ عبد الحميد بن محمد علي قدس في كتابه «لطائف الإشارات» وهو مطبوع طبعة قديمة.

١١- «نظم الورقات» للشيخ محمد بن إبراهيم بن المفضل اليميني ت ١٠٨٥هـ قال عنه حاجي خليفه: «وهو في غاية الحسن»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: الضوء اللامع ٤/ ٢٨٠-٢٨٢ - كشف الظنون ١/ ١٥٧.

(٢) انظر: الاعلام ٨/ ١٧٥.

(٣) كشف الظنون ٢/ ٢٠٠٦.

١٢- «مبلغ المأمول على القواعد من الأصول» للشيخ محمد المختار بن بونة الشنقيطي، وقد نظم فيها جملة من القواعد الأصولية مجردة عن أدلتها، ثم شرحها الناظم نفسه، وله نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية برقم ٢٠٢٠.

١٣- «مراقي السعد لمبتغي الرقي والصعود» للشيخ عبد الله بن الحاج إبراهيم الشنقيطي ت ١٢٣٣هـ، وهي منظومة مكونة من «١٠٠٣» أبيات<sup>(١)</sup>، اعتمد فيها على جمع الجوامع لابن السبكي، وشرح التنقيح للقرافي وغيرها. وكان مقصوده نظم أصول المذهب المالكي، لكنه استطرد فذكر غيرها أيضاً، وقد قام الأخ «فتحي خليفة» بنسخ المنظومة، ومقابلتها بالنسخ المطبوعة، وتصحيح أكثر الأخطاء الواقعة فيها.

ثم بعد ذلك قام الشيخ محمد ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي بإخراج المنظومة عام ١٤١٦هـ معتمداً فيها على نسخة خطية مصححة على الشيخ محمد عبد الله بن الصديق، ولهذه المنظومة شروح منها:

- ١- شرح الناظم نفسه، واسمه «نشر البنود».
- ٢- شرح محمد يحيى الولاتي واسمه «فتح الودود».
- ٣- شرح محمد زيدان الجكني واسمه «مراقي السعد».
- ٤- شرح الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، وسمي «نثر الودود» وقد أكمل النقص الذي فيه تلميذه الشيخ محمد حبيب الشنقيطي.
- ١٤- «نظم في أصول مذهب مالك» للشيخ أحمد بن محمد بن أبي يحيى، وقد شرحه الشيخ محمد يحيى الولاتي ت ١٣٣٠هـ. وله نسخة في مكتبة الحرم النبوي الشريف، ومصورته في الجامعة الإسلامية برقم ١/٥٣٦١ والله أعلم.

(١) في عدّ أبياتها خلاف سببه الأبيات المأخوذة من منظومات أخرى، هل تعدّ منها أو لا تعدّ؟

## «ترجمة الناظم»

### نسبه ومولده :

هو الفقيه الأصولي قاضي الجماعة أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي المالكي .

ولد يوم الخميس ١٢/٥/٧٦٠هـ في أسرة مشهورة، كان لها دور بارز في الميدان العلمي والسياسي في عصر بني الأحمر، وقال فيهم ابن الأزرقي :

بيت على عمْد الفخار مطنب      مجدُّ على متن السماك مؤسس

وكان القاضي أبو بكر عالماً بالفقه والأصول والقراءات واللغة، وكان شاعراً فصيحاً.

### شيوخه :

طلب العلم على يد المشاهير من العلماء، منهم :

١- الشيخ أبو سعيد فرج بن قاسم بن لب، الملقب بشيخ الشيوخ، ومفتي غرناطة، والمتوفى عام ٧٨٢هـ.

٢- الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي القيحاوي، الملقب بإمام الأدباء، والمتوفى عام ٨١١هـ.

٣- الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، الملقب بناصر السنة والمتوفى عام ٧٩٠هـ.

٤- قاضي الجماعة الشيخ محمد بن علي بن علاق الغرناطي ت ٨٠٦هـ.

٥- الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد الشريف التلمساني ت ٧٩٢هـ.

## مؤلفاته :

- ١- «إيضاح المعاني في قراءة الداني» ويقال : إن اسمه «إيضاح المعاني في القراءات الثماني» وهي قصيدة في علم القراءات.
- ٢- «الأمل المرقوب في قراءة يعقوب» وهي قصيدة في علم القراءات أيضاً.
- ٣- «نيل المنى في اختصار الموافقات» وقد ذكر التنبكتي أنه أرجوزة.
- ٤- «مهيع الوصول في علم الأصول» وهو هذا الكتاب.
- ٥- «مرتقى الوصول إلى علم الأصول» وهو مطبوع.
- ٦- «تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام» وهي أرجوزة في علم القضاء، مطبوعة عدة طبعات، وعليها شروح منها :
  - أ- البهجة في شرح التحفة لأبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي.
  - ب- حلي المعاصم لبنت فكر ابن عاصم، لأبي عبد الله محمد التاودي.
- ٧- «الكنز المفاوض في علم الفرائض» وهي قصيدة.
- ٨- «الموجز في النحو» حاذى فيه رجز ابن مالك «الخلاصة».
- ٩- «حدائق الأزاهر في مستحسن الأجوبة المضحكة والحكم والأمثال والنوادر»، وغير ذلك.

## وفاته :

توفي بعد العصر يوم الخميس ١١ / ١٠ / ٨٢٩هـ بعد أن تعرض للاعتقال الطويل من جهة السلطان.

وقد أنشد أبو عبدالله محمد القاضي بيتاً رمز فيه لولادته ووفاته على طريق نظم

الوفيات:

وقد «رقصت» غرناطة بابن عاصم وسحت دموعاً للقضاء المنزل  
فرمز بحروف «رقصت» لسنة الولادة، ومجموعها بحساب الجمل ٧٦٠، مع ما  
في التعبير بالرقص من الإشارة إلى السرور.  
ورمز للوفاة بحروف «سحت دموعاً» ومجموعها بحساب الجمل ٨٢٩، مع ما  
في التعبير من الإشارة إلى الحزن<sup>(١)</sup>.  
وقد وقع في غلاف «مرتقى الوصول» المطبوع أنه توفي سنة ٨٢١ هـ وهو  
خطأ<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: البهجة شرح التحفة ٣/١.

(٢) انظر: ترجمته في: نيل الابتهاج ٤٩١-٤٩٣ - هدية العارفين ١٨٥/٢.



## منظومة «مهيع الوصول في علم الأصول»

هذا هو اسمها كما ذكره الناظم في نظمه:

سميته بمهيع الوصول      لمن يريد الأخذ في الأصول

وهكذا سميت في النسخة «ب» من النسخ الخطية، وهكذا وقع في عدد من  
مصادر ترجمته.

ولكن جاء في نظم المرتقى تسميتها «بمهيع الأصول» حيث قال:

فكان لما خُصَّ بالقبول      أحظى لها من مهيع الأصول  
والأول أرجح.

وجاء أيضاً في نيل الابتهاج أن اسمها «منيع الوصول»<sup>(١)</sup> وهو تصحيف ظاهر.

**التعريف بها :**

هي الأرجوزة الكبرى لأبي بكر بن عاصم في علم أصول الفقه، وتتكون من  
١٠٠٤ أبيات<sup>(٢)</sup> ذكر في مقدمتها فصولاً في علم المنطق، وفصولاً في مباحث  
اللغة، وبهذا تفرق عن مرتقى الوصول، فإنه لم يذكر منها في المرتقى إلا يسيراً.

---

(١) انظر: نيل الابتهاج ٤٩٢.

(٢) وقول الناظم في أول المنظومة:

أبياته ألف بغير رائد

في رجزٍ مهذبٍ المقاصد

فالمراد بدون الخاتمة وهي أربعة أبيات.

وقد اعتمد المؤلف في هذا النظم على كتاب: «تقريب الوصول» لابن جزري الغرناطي ت ٧٤١هـ، وذلك في ترتيبها ومسائلها وأقوالها مع بعض الزيادات اليسيرة.

وابن جزري يكون جد أبي بكر بن عاصم من جهة أمه، وقد درس الناظم على يد أحمد وعبد الله أبناء أبي القاسم بن جزري.

وفي المهيع من المسائل والفصول ما لا يوجد في نظم المرتقى مع كون الأخير أكثر سلاسة من حيث الجملة، وقد تلقاها الناس بالقبول أكثر من المهيع كما ذكره الناظم نفسه، والمهيع أسبق تأليفاً من المرتقى كما ذكره الناظم في آخر المرتقى، وقد جاء في النسخة «ب» من المهيع أن الناظم ألفها في شوال عام ٨١٧هـ.

وقد التزم أبو بكر في المهيع أن تكون العناوين منظومة أيضاً ولم يلتزم ذلك في المرتقى.

### النسخ المعتمدة في التحقيق :

اعتمدت في تحقيق هذه المنظومة على نسختين :

#### ١- النسخة «أ»

وهي نسخة كتبت في ٢٦/٤/١٢٩٩هـ بقلم صالح بن محمد العوني المالكي، وهي محفوظة بدار الكتب الوطنية بتونس، وخطها مغربي، وعدد أوراقها (٢٥) وله نسخة مصورة بالجامعة الإسلامية برقم ٤٠٨١.

٢- النسخة «ب»

وهي نسخة كتبت عام ١٣٨٢هـ بقلم محمد بن محمد فال البوتلميتي، وقد اعتمد فيها على نسخة جامع الزيتونة بتونس كأنها نسخة المؤلف، وخطها مغربي وعدد أوراقها (٢٥) وهذه النسخة الثانية أضبط من الأولى وأصح منها، أما الأولى ففيها نقص وسقط وأخطاء، وأوراقها مختلفة الترتيب.

ولم أعتمد على نسخة دون أخرى، بل كنت عند الاختلاف أختار ما هو أقرب إلى الصواب في نظري، ورأيت الاعتماد على قواعد الإملاء الحديث في كتابتها أحسن، مع الإشارة إلى نهاية الأوراق في هامش الكتاب. والله أعلم.

\* \* \*

لَبَّحْ أَنْتَ أَمْرٌ حَزَنٌ رُوحِي ۞ هَلْ لَكَ عَلَى سَيْرِنَا وَمَوَاجِدِنَا

هذه منظومة باب علاج

أَلَمْ يَكُنْ لَكَ الْخَيْرُ بِعِلْمٍ مَا يَكُونُ أَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ وَالْعَمَلِ  
 مِنْ الْأَكْثَابِ بِدَلَالَةِ حُكْمٍ ۞ وَمَعَ صَلَاحِ نَسِيلٍ بِدَلَالَةِ سَلَامٍ  
 حُجَّةٌ أَعْلَمُ الْوُجُوهَ مِنْ لَدُنْكَ ۞ لَمْ يَكُنْ لَكَ إِلَّا سَلَامٌ أَرَادَ  
 نَهْرِي أَلَيْسَ لَكَ وَالْمَوَدَّةُ ۞ مَبْلَغًا عَارِدَةً مَا تَشْعُرُ  
 بِفَقْرٍ وَلَا غَلَبَةٍ وَلَا عِلْمٍ ۞ وَبَيْنَ الْأَخْلَاقِ وَالْأَسْرَارِ  
 عَنِّي أَسْتَغْلِي ۞ يَدُكَ أَرْتَفَعُ ۞ نَهْ كَانَ نَادِمًا لِلْمَاضِي  
 عَلَيْهِ رِضْوَانُ اللَّهِ مِنَ السَّلَامِ ۞ وَأَبْغَضُ الْأَهْلَ وَالسَّلَا  
 وَبَرٍّ وَالْغَضَبُ مِنَ الْعَفْوَ ۞ تَبَيَّنَ لَكَ شَرْحُ الْقَلَمِ  
 مَدِينَةٍ عَلَى الْأَكْثَابِ وَالْأَسْرَارِ ۞ وَمِنْ أَصُولِ الْبَيِّنَةِ أَوْغَى  
 فِي رَجْعٍ مَقْرَبٍ إِلَى الْعَفْوِ ۞ أَيْبَاتُهُ أَيْضًا بِفَيْضٍ زَائِدٍ  
 فَكُنْتَ بِتَقْوَى السَّلَامِ ۞ وَالْمَعَادِ عِلَاقَةً وَكَأَنَّكَ  
 فِي يَدِ مَعْنَاهُ بِأَسْتَعْلَى ۞ وَمَقْصِدُهُ تَبَيَّنَ لِلْبَيِّنِ  
 وَجِبَتْ لَمْ وَاسْتَفْعَلْ كَلَامًا ۞ يَجِدُ فِي الْأَكْثَابِ حُظْرًا وَاجِبًا  
 سَدِيدَةً بِسَدِيدِ الْأَصُولِ ۞ لَمْ يَكُنْ يَدُ الْخَلْقِ فِي الْأَصُولِ  
 وَمَكْنَسُهُ مِنْ مَقْصِدِهِ اخْتِبَرُ ۞ أَطْلَعُ مَا يُلْقِيهِ جَيْدٌ مِنْ غُلَامِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّيْ اللَّهَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

الحمد لله الذي يعلم ما  
منزل الكتاب بلا حكا م  
محترأ على الوجود منزه  
هو إلى الشر والوجود ع  
غير ذلك إلا ودك أحكاما  
حتى استغفد به الزارنظ  
عليه صواب من السلام  
وبعد والفهرز المنكوم  
من بعد علم الكتاب والسني  
في رجز مهزب الفاصر  
نكته مستغلا لأجير  
قرنن بأسهل ألف  
وحين تم وأستغركا  
سميته بهج الوصول  
وملبي من مذهب أعبد  
والله يهدينا إلى رشاد

يكون أو كان في ذلك أرض والسما  
ومرسا الرسوب إلى السلام  
لن الذي بالبينات أرسله  
مبلغا عن ربه ما شرع  
وبين الجلال والإحسان  
له فكاننا سما ماضا  
وأفضل الصلاة والسلام  
تبييننا كما شرع العلوم  
وهو أصول العفة موضح الشئ  
آياته البغيض را يسر  
كما للمباهاة وكما للغير  
ومفكر تيسير للوجود  
يحيى في ذلك صلاح حقا ويدا  
لمن يريد كالحز في كالأصول  
إصلاح ما يلبه فيه مغلط  
فهو مستهز به خيرها

## الفصل في مراركة العفول ومقتضى نفسيهما المعفول

مراركة العفول غير التعفوق  
وكلاهما كذا راك معن ذاتا  
والثاني حكم مسر للزات

أقواته عور ولما تصري  
مفردة كالجسم والحياء  
لما على التقي أو كذا ثبات

وحررت في آخر النسخة التي عثرت عليها مكتبة  
جامع الزيتونة بتونس عام ١٢٨٢ هـ من المخطوطة المسماة  
مذهب العقول في أصولها معنيها بعد ما يشتمل صور خطها  
ووجوهها في آخرها من مخطوطات  
منها الأربعة والآخر الذي على يد صاحبها من المخطوطات  
بأبو بكر بن عامر وقفة الدود لك في العشر الآخر  
من سؤال عام سبعين وعشرين وثمان مائة

مذهب العقول في أصولها معنيها

١	القول في مزارع العقول	١	فصل في أصولها معنيها
٢	فيما يوضح التصورا	٢	فصل في وجود الفعل المشتري
٣	فيما يوضح التصورا	٣	القول في المجاز والحقيقة
٤	فيما يوضح التصورا	٤	في العموم والخصوص
٥	فيما يوضح التصورا	٥	فصل في ترك الخصوص
٦	فيما يوضح التصورا	٦	القول في الحكمة في الاستثناء
٧	فيما يوضح التصورا	٧	فصل في الاستثناء
٨	فيما يوضح التصورا	٨	القول في المكلف والمغير
٩	فيما يوضح التصورا	٩	فصل في قسم الكلام وموضع
١٠	فيما يوضح التصورا	١٠	القول في الظاهر والمؤول
١١	فيما يوضح التصورا	١١	فيما يوضح التصورا
١٢	فيما يوضح التصورا	١٢	فصل في قسم الكتاب
١٣	فيما يوضح التصورا	١٣	فيما يوضح التصورا
١٤	فيما يوضح التصورا	١٤	فيما يوضح التصورا
١٥	فيما يوضح التصورا	١٥	فيما يوضح التصورا
١٦	فيما يوضح التصورا	١٦	فيما يوضح التصورا
١٧	فيما يوضح التصورا	١٧	فيما يوضح التصورا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ الحمدُ لله الذي يَعْلَمُ ما يكونُ أو كانَ في الارضِ<sup>(١)</sup> والسَّما<sup>(٢)</sup>
- ٢ منزلِ الكتابِ بالأحكامِ ومُرسلِ الرُّسُولِ بالإسلامِ
- ٣ محمدٍ أعلى الوجودِ منزلهُ لدى الذي بالبيِّناتِ أرسله
- ٤ هدى إلى الرشدِ وللحقِ دَعَا مبلِغاً عن ربِّه ما شرعا
- ٥ فقرَّرَ الآدابَ والأحكاما وَيَن الحلالِ والحراما
- ٦ حتَّى استقلَّ دينُهُ الذي ارتضى له فكان ناسخاً لما مضى
- ٧ عليه رضوانٌ<sup>(٣)</sup> من السلامِ وأفضلُ الصلَاةِ والسلامِ
- ٨ وبعد فالقصدُ بهذا المنظومِ تبييتنا لأشرفِ العلومِ
- ٩ من بعد علمي الكتابِ والسُّننِ وهو أصولُ الفقهِ أوضح<sup>(٤)</sup> السُّننِ
- ١٠ في رجزٍ مهذبٍ المقاصدِ أيَّاته ألفٌ بغيرِ زائد<sup>(٥)</sup>
- ١١ نظمتهُ مبتغياً للأجرِ لا للمباهاة<sup>(٦)</sup> ولا للفخرِ

(١) بنقل حركة الألف إلى اللام لضرورة الوزن.

(٢) في «أ»: والسماء.

(٣) في «أ»: «رضوان الله» ثم ضرب الناسخ على لفظ الجلالة.

(٤) في «ب»: موضح.

(٥) في «أ»: زايد.

(٦) في «أ»: المباهاة.



- ١٢ قَرَبْتُ مَعْنَاهُ بِأَسْهَلِ لَفْظٍ<sup>(١)</sup> وَمَقْصَدِي تَيْسِيرُهُ لِلْحِفْظِ<sup>(٢)</sup>
- ١٣ وَحِينَ تَمَّ وَاسْتَقْلَ كَافِيَا يُدِي فِي الْأَصْطِلَاحِ حِظًا وَافِيَا
- ١٤ سَمِيَتْهُ بِمَهْيَعِ الْوُصُولِ<sup>(٣)</sup> لِمَنْ يُرِيدُ الْأَخْذَ فِي الْأَصُولِ
- ١٥ وَمَطْلَبِي مِنْ مُنْصَفٍ بِهِ اغْتَبَطَ إِصْلَاحُ مَا يُلْفِيهِ<sup>(٤)</sup> فِيهِ مِنْ غَلْطٍ [١٥/أ]
- ١٦ وَاللَّهُ يَهْدِينَا إِلَى الرِّشَادِ فَهُوَ لِمُسْتَهْدِيهِ خَيْرٌ هَادٍ
- ١٧ الْقَوْلُ فِي مِدَارِكَ الْعَقُولِ وَمَقْتَضَى تَقْسِيمِهَا الْمَعْقُولِ<sup>(٥)</sup>
- ١٨ مِدَارُكَ الْعَقُولِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ إِمَّا تَصَوُّرٌ وَإِمَّا تَصْدِيقٌ
- ١٩ وَالْأَوَّلُ: الْإِدْرَاكُ مَعْنَى ذَاتِ مَفْرَدَةٍ كَالْجِسْمِ وَالْحَيَاةِ<sup>(٦)</sup>
- ٢٠ وَالثَّانِ<sup>(٧)</sup> حُكْمٌ مُسْنَدٌ لِلذَّاتِ إِمَّا عَلَى النَّفْيِ أَوْ الْإِثْبَاتِ
- ٢١ كَالْجِسْمِ حَادِثٌ<sup>(٨)</sup> وَمَا الْكَهْلُ<sup>(٩)</sup> فَتَى وَذَا عَنِ الْأَوَّلِ تَرْكِيبًا أُنْتَى<sup>(١٠)</sup>

(١) فِي «ب»: «اللفظ».

(٢) هَكَذَا فِي النَّسَخَتَيْنِ، وَلَوْ قَالَ النَّازِمُ بَدَلَ ذَلِكَ:

قَرَبْتُهُ بِأَسْهَلِ الْأَلْفَاظِ وَمَقْصَدِي التَّيْسِيرَ لِلْحِفَاطِ  
لَكَانَ أَجْمَلَ.

(٣) الْمَهْيَعُ: الطَّرِيقُ الْوَاضِحُ الْوَاسِعُ الْمُنْبَسِطُ، وَمِنْهُ الْأَثَرُ: «اتَّقُوا الْبَدْعَ وَالزَّمُوا الْمَهْيَعَ» وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ وَهُوَ مَفْعَلٌ مِنَ التَّهْيِيعِ وَهُوَ الْإِنْبِسَاطُ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ وَابْنُ مَنْظُورٍ.

(٤) يُلْفِيهِ: أَيِ يَجِدُهُ.

(٥) هَذَا عَنَوَانٌ لِلْبَابِ صَاغَهُ النَّازِمُ شِعْرًا، وَهَكَذَا فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ.

(٦) فِي «أ» الْحَيَاةُ.

(٧) فِي «أ» وَالثَّانِي.

(٨) فِي «أ» حَادِثٌ.

(٩) فِي النَّسَخَتَيْنِ «فَتَا».

(١٠) فِي النَّسَخَتَيْنِ «أُنْتَا».

٢٢	كلاهما أو علمُ كلِّها وجب <sup>(١)</sup>	منه ضروري ومنه مكسب
٢٣	عن الضروريّ سواء يَحْصُلُ	أو يلزَمُ الدورُ أو التسلسلُ
٢٤	وخمسة أقسامُ ثانٍ <sup>(٢)</sup> عِلْمُ	جَهْلُ وشكٌ ثم ظنٌّ وهمُ
٢٥	فالعلمُ جازمٌ لحقٍ <sup>(٣)</sup> طابقا	والجهلُ جازمٌ سواءً وافقا
٢٦	والشكُّ ما يقبلُ فوق واحد	على السَّواءِ دون أمرٍ زائدٍ <sup>(٤)</sup>
٢٧	والظنُّ ما يَرَجَحُ <sup>(٥)</sup> ، والمرجوحُ	وهمٌ إذا ما وُجِدَ الترجيحُ
٢٨	وعند حُكْمِ العقلِ تصديقاً يُرى <sup>(٦)</sup>	لكنه <sup>(٧)</sup> بالنطق يُدعى خبراً
٢٩	وهو لمن يحتجُّ في قضية	عليه دعوى أو بهِ قضية <sup>(٨)</sup>
٣٠	والعلمُ قيل: لا يحدُّ إمّا	لُغْسه أو للحصولِ فهما
٣١	وحده قومٌ من أهلِ <sup>(٩)</sup> المعرفة	وأقربُ الحدود قولهم: صِفَةٌ
٣٢	توجبُ تمييزاً مع القيد <sup>(١٠)</sup> فلا <sup>(١١)</sup>	يحتملُ النقيض فيما نُقلا

(١) هكذا في النسختين، ولو قال: كلاهما ظن وعلم قد وجب... إلخ. لكان أوضح.

(٢) يريد بالثاني: التصديق.

(٣) في «أ» زايد، وسأكتبها بالهمزة في كل موضع يأتي.

(٤) بفتح الجيم في النسختين، ويجوز ضمُّها أيضاً كما في مختار الصحاح ٢٠٥.

(٥) في النسختين: يرا.

(٦) في النسختين: لاكنه.

(٧) معنى البيتين: أن حكم العقل بأمر على أمر يسمى تصديقاً، فإن تكلم به فهو خبر، وإن احتج عليه سمي دعوى، وإن ذكره في سياق الحجة سمي قضية.

(٨) بفتح النون وسكون الالف مراعاة للوزن.

(٩) في «أ» مع الغير.

(١٠) في «ب» بلا.

٣٣	القولُ فيما يوضحُ التصورًا	حتى يُرى مبيّنًا مفسّرًا
٣٤	تصورٌ يحصلُ في المعارفِ	بالحدِّ والرسمِ وبالمرادفِ
٣٥	تعريفُ ما هيّةُ شيءٍ إن أتى <sup>(١)</sup>	بالجنسِ والفصلِ فحدٌّ أثبتنا
٣٦	والفصلُ ذاتيٌّ من الصفاتِ	كالنطقِ للإنسانِ في الذواتِ
٣٧	فعند ذكر الجنسِ يُلَفَى جامعًا	وعند ذكر الفصلِ يُلَفَى مانعًا
٣٨	فذاك للطرد، وذا للعكسِ	وناقصٌ ما كان دون جنسٍ
٣٩	وإن أتى به مع الوصفِ الذي	لازمٌ، لا الذاتيَّ فالرسمُ احتذِي <sup>(٢)</sup>
٤٠	وهو كمثّلُ الحدِّ في حالاتِهِ	لدى سقوطِ الجنسِ أو إثباتِهِ
٤١	والأحسنُ الإتيانُ فيهما معا	بأقربِ الأجناسِ حيث وقعَا <sup>(٣)</sup>
٤٢	والجنسُ بالعالِي وبالأعلى دُعِي <sup>(٤)</sup>	إن لم يكن نوعاً لجنسٍ أرفعِ
٤٣	والنوعُ قد سَمّوه جنساً عندما	يُلَفَى لأنواعٍ له مقسّماً
٤٤	واجتنبوا الإجمالَ في اللفظِ وما	أدى لدورٍ في الجميعِ فاعلموا
٤٥	واشترطوا الإتيانَ بالجلِّيِّ	لا بالمساوِ <sup>(٥)</sup> الميزِ والخفيِّ
٤٦	وفي مرادفِ أبو من أن يُرى <sup>(٥)</sup>	أعمُّ أو أخصُّ مما فُسّرَا

(١) في النسختين: «أنا».

(٢) في «أ» دع.

(٣) في «أ» بالمساوي.

(٤) في النسختين «يرا».

يعني أنه يشترط في المرادف أن يكون مساوياً للآخر لا أعم ولا أخص.

٤٧	القولُ فيما يوضحُ التصديقا	ويكسبُ الظنَّ أو التحقيقَا
٤٨	أَمارةٌ مفيدَ ظنٍ سَمَ	وإدعُ دليلاً مُوصلاً للعلمِ
٤٩	فأولُ أقسامهُ محصوره	وهميةٌ مقبولةٌ مشهوره
٥٠	وَسَمَ بالمقبولِ إخبارَ الثقة	دون تواترٍ، تُرى محقَّقَه
٥١	وسَمَ بالوهميِّ حكماً يشتبه	ويوهم العقليَّ لكن <sup>(١)</sup> ليس به
٥٢	فكلُّ ما الناسُ عليه اتفقوا	أو جلُّهم أو من بفضلٍ يَسْبِقُ
٥٣	من عادةٍ أو غيرها توافقُ	فذلك المشهورُ وهو السابقُ
٥٤	والعقلُ قد يحكم أو لا <sup>(٢)</sup> يُحكما	به ولا يخالف الملتزما <sup>(٣)</sup> [٢٥/٢٠]
٥٥	والثان <sup>(٤)</sup> عقليٌّ وحسيٌّ وما	رُكِبَ من ذين، وسمعيٌّ سما
٥٦	وهو الكتابُ عندهم باجماعٍ	وسنةٌ تواترتُ والإجماعُ <sup>(٥)</sup>
٥٧	كذلك العقليُّ عند النظر	منه ضروريٌّ ومنه نظري
٥٨	في السمع والرؤية ثم اللمسِ	والذوق والشمّ انحصارُ الحسي
٥٩	والحقوا بهذه الوجداني	كالعلم باللذة والأشجانِ
٦٠	ثم الذي <sup>(٦)</sup> أفاده التركيبُ	تواترُ والحَدْسُ والتجريبُ

(١) في «ا» لاكن.

(٢) ف «ب» أولى.

(٣) هذه الأبيات الثلاثة الأخيرة متقدمة على البيتين (٥٠-٥١) في «ب» خطأ، وقد تنبه الناسخ

لذلك فكتب في الهامش (آخر).

(٤) أي الدليل الموصل إلى القطع. (٥) هكذا في النسختين. (٦) في «ب» الذ.

٦١	زاد أبو <sup>(١)</sup> المعالي <sup>(٢)</sup> والغزالي <sup>(٣)</sup>	في قسمه قرائن الأحوال
٦٢	القول في تسمية الألفاظ	وحكمها نقلاً عن الحفاظ
٦٣	تعدد الألفاظ والمعاني	تباين كالطير والإنسان
٦٤	وعكسُ ذا إن استوى <sup>(٤)</sup> حيث يحل	معناه فهو المتواطى كالرجل
٦٥	وإن بدا تفاوت المذكور	فسمه مُشككاً كالنور
٦٦	وفي اتحاد اللفظ دون المعنى	مشترباً يدعونه كالأدنى
٦٧	وعكسه سُمي بالمرادف	مثاله كمقسم وحالف
٦٨	لأباعتبار زائد في ذاته	كالسيف والصارم من صفاته
٦٩	واشترطوا في الاشتراك الوضعا	وغير ما بالوضع نقلاً يدعى
٧٠	وسوف <sup>(٥)</sup> يأتي بعد ذكر النقل	مفصلاً في غير هذا الفصل
٧١	القول في تنوع <sup>(٦)</sup> الدلالة	وذكر ما يلقي لها من حاله
٧٢	واللفظ إما أن يدلنا على <sup>(٧)</sup>	جميع ما له اسمه قد جعلاً
٧٣	أو جزئه أو لازم ما فارقه	فأول دلالة المطابقة
٧٤	والثان والثالثُ ذا تضمن	وذا التزام <sup>(٨)</sup> ، والجميع يبين

(١) في «أ» ابن . (٢) في «ب» المعال . (٣) في «ب» الغزالي - بتشديد الزاي . -

(٤) قوله «إن استوى» سقط من «أ» واستدرك في الهامش .

(٥) في «أ» وبعد يأتي . (٦) في «أ» تنويع، وهو خطأ . (٧) في «أ» علا .

(٨) «ذا» الأولى ترجع إلى «الثان» وهو دلالة اللفظ على جزء المعنى وهو المسمى بدلالة التضمن و«ذا» الثانية ترجع إلى «الثالث» وهو دلالة اللفظ على المعنى اللازم، وهو المسمى دلالة الالتزام .

٧٥	وفي التزام اللزوم يُشترطُ	في خارجِ ذهنٍ أو ذهنٍ فقط
٧٦	القولُ في التفريقِ بينِ مشتبه	وهو أكيدٌ يحصلُ التبينُ به
٧٧	وسمَّ بالجزئيِّ ما دلَّ على <sup>(١)</sup>	منفردٍ بعينه مثل العلا
٧٨	وإن يكنْ لا يمنعُ التعددا	في الذهنِ فالكليُّ يدعى أبدا
٧٩	وهبَّه في الخارجِ ذا تعدد	أو واحداً كالشمس أو لم يوجد
٨٠	وقال في المضمَر عن خلاف	بوضعه كلياً القرافي [٢٥]
٨١	واختصَّ في استعماله، والأكثرُ	من قال جزئياً يكونُ المضمَر <sup>(٢)</sup>
٨٢	والجزءُ ما ركبَ منه الكلُّ	والكلُّ مجموعٌ وذاك أصلُ <sup>(٣)</sup>
٨٣	وما اقتضى حكماً لفردٍ فردٍ	فسمَّه كليهً بالقصدِ
٨٤	وما اقتضى حكماً على فردٍ فقط	فقد دعوا جزئيةً <sup>(٤)</sup> هذا النمطُ
٨٥	القولُ في التبينِ للحقائقُ	بذكر مثلِ الضدِّ والموافقِ
٨٦	إنْ نظرتُ حقيقةً معَ أخرى	فأربعٌ حالاتها باستقرا
٨٧	تباينٌ كالحَيِّ والجمادِ	فحكمَ ذا وذا على انفرادِ
٨٨	أو التساوي <sup>(٥)</sup> صاهلٌ بالقوة	معَ فرس أو ما يكونُ نحوه

(١) في «أ» علا.

(٢) يعني أن المضمَر عند الجمهور جزئي لاختصاصه بمتكلم أو مخاطب أو غائب، وذهب القرافي إلى أنه كلي في وضعه، وإنما اختص في استعماله.

انظر: شرح التنقيح ٣٥ - تقريب الوصول ١٠٨-١٠٩.

(٤) في «أ»: دعواه جزية، وهو خطأ.

(٣) في «أ»: وذلك الأصل.

(٥) في «ب» «التساو» بدون باء - مع احتمال في الخط.

- ٨٩ وجودُ كُلِّ واحدٍ يستلزمُ أن يوجدَ الثاني كذاك<sup>(١)</sup> العدمُ
- ٩٠ أو أن يكونَ كلُّ واحدٍ يُنصَرُ أعمُّ من وجهٍ ومن وجهٍ أخصُّ
- ٩١ فذان ما في واحدٍ على الثانِ دلالةٌ كأبيض<sup>(٢)</sup> وإنسانَ
- ٩٢ أو العمومُ والخصوصُ مطلقا بينهما كمثل أرضٍ ونقأ<sup>(٣)</sup> [٣٥/١]
- ٩٣ فنفيُ ذي العمومِ ينفي الثاني<sup>(٤)</sup> والعكسُ في الوجودِ ذو برهانٍ
- ٩٤ ولا دليل عند إثبات الأعمِّ أو نقي مخصصٍ على الآخر ثم
- ٩٥ وضبطُ ذا الباب بكلٍ يحصلُ وذو الخصوصِ ما عليه تدخلُ
- ٩٦ مع صدقه من جهةٍ وإن يكن من جهتين فالتساوي لم يخن<sup>(٥)</sup>
- ٩٧ وإن تكن في الجهتين تكذبُ فحاصلُ تباينٍ لا يُحجبُ
- ٩٨ أو ماله الخصوصُ من وجهٍ ومن وجهٍ عمومٌ فتفهّم واستبن
- ٩٩ وكلُّ معلومٍ لثانٍ ذُكِرَا نقيضاً أو خلافاً أو ضدّاً يرى<sup>(٦)</sup>
- ١٠٠ فالأولُ الممنوع أن يجتمعا كالليل والنهار أو يرتفعا
- ١٠١ فذا وجودٌ واحدٍ مهما وجدَ يُبدي انتفا الآخر واعكسُ ذا تجد<sup>(٧)</sup>
- ١٠٢ ثم الخلافان<sup>(٨)</sup> اللذان يمكنُ رفعهما والاجتماعُ ممكن<sup>(٩)</sup>

(١) في «أ» كذلك. (٢) بالتثوين كما في نسخة «ب» لضرورة الوزن.

(٣) النقا - مقصور - كتيب الرمل، وتثنيته نقوان ونقيان أيضاً، كذا ذكره في مختار الصحاح ٥٩٧.

(٤) في «أ» الثان. (٥) في «أ» لم يخن - بالخاء المهملة -.

(٦) في النسختين «يرا».

(٧) تأخر هذا البيت في نسخة «أ»، والصواب ما في «ب».

(٨) في «أ» ثم اختلافان. (٩) في «أ» يمكن.

- ١٠٣ فما يدلُّ واحدٌ على الثَّانِ بحالة كطائر<sup>(١)</sup> وإنسان<sup>(٢)</sup>
- ١٠٤ وسمَ بالضدين ما يمتنعُ جمعُهما وذا كذا يرتفعُ
- ١٠٥ فَيُسْتَدَلُّ بوجود الواحدِ على انتفاء الثَّانِ دون زائدِ
- ١٠٦ وبالبياض والسواد مثلاً والحكمُ في جميعها قد انجلى<sup>(٣)</sup>
- ١٠٧ القول في تبين أنواع الحججِ وما به استدلالُ عالمٍ فحجُ
- ١٠٨ والحجة العقلية المشهورة أنواعها ثلاثة محصورة
- ١٠٩ وهي القياسُ ثم الاستقراءُ ويعدُّ بالتمثيل قسماً جاؤوا<sup>(٤)</sup>
- ١١٠ أمّا القياس المنطقيُّ فهو ما رُكِبَ ممَّا فوق جملة سَمَا
- ١١١ فجاء بحكم عند ذاك التركيبُ إثباته أو نفيه المطلوبُ
- ١١٢ يُدعى نتيجةً وما ولدها مقدماتٍ أعقموها مفردَها
- ١١٣ فإن تكن جملتها قطعيةً سُمي برهاناً بغير مِرية
- ١١٤ وأنتج القطعي بالضرورة إن حصلت شروطه المحصورة<sup>(٥)</sup>
- ١١٥ وإن تكن إحداها مَظنونَةٌ فَيُنتِجُ المَظنونَ لا مادونه
- ١١٦ لأجل أنَّ مُقتضى القطعية له توقفٌ على الظنيَّة

(١) في «أ» كطائر.

(٢) هذا البيت تقدم على الذي قبله في «أ».

(٣) في «أ» انجلا.

(٤) في «أ» جاؤ، وفي «ب» جاءوا.

(٥) هذا البيت ساقط من نسخة «أ».



- ١١٧ والحكمُ إن يوجدَ على طريقه لأكثر الأفراد في حقيقة
- ١١٨ فيغلبُ الظنُّ بأن الحكم عم أفرادها فذاك<sup>(١)</sup> الاستقرا الأتم
- ١١٩ والحكمُ للجزء بحكم مثله سُمي بالتمثيل عند أهله
- ١٢٠ وذا الأخيرُ أضعفُ الأقسام والفرقُ مأخوذٌ من الأحكام<sup>(٢)</sup>
- ١٢١ القولُ في حكم القياس المنطقي وذكرُ ما احتج به أو اتقى [ن ٣/ب]
- ١٢٢ في خمسة كلُّ القياس قد حصل سفسطة شعير خطابة جدل
- ١٢٣ والخامسُ البرهانُ يدعى وهو ما كانت قضاياه كما تقدم<sup>(٣)</sup>
- ١٢٤ قطعية مثل البديهيات وحكمه من بعد هذا<sup>(٤)</sup> يأتي
- ١٢٥ والجدلُ الذي هنا إثباته هو الذي تُلَفَى مقدماته
- ١٢٦ مقبولة في الحكم أو مشهورة وقد تُرى كاذبة في صورة
- ١٢٧ والقصدُ منه أن يكون الخصمُ يغلبُ خصمه به فيسَمو<sup>(٥)</sup>

(١)- في «أ» فذلك.

(٢) يعني أن النوع الثالث وهو قياس التمثيل أضعف الثلاثة عند المناطقة، والفرق بينها أن القياس المنطقي هو استدلال بالحكم الكلي على الحكم الجزئي، أما الاستقراء فهو استدلال بالحكم الجزئي على الحكم الكلي، وأما التمثيل فهو استدلال بالحكم الجزئي على حكم جزئي.

انظر: حاشية الباجوري ٧٤-٧٥- تقريب الوصول ١١٥.

(٣) جاء في النسختين قبل هذا البيت قوله:

وخامس يدعونه بالسفسطة وهو الذي يبنى على المغالطة

والأولى حذفه لما فيه من التكرار نظراً لما بعده، ويغني عنه البيت رقم ١٣٥.

(٤) في «أ» هاذا . (٥) في «أ» فيسم.

- ١٢٨ ثم الخطابة التي تُبني على<sup>(١)</sup> ما كان مقبولاً وظناً حصلاً
- ١٢٩ فَتَقْنَعُ الْنَفُوسَ<sup>(٢)</sup> مع قبولها نقيض ما يكون من محصولها
- ١٣٠ والقصد منها أن يميل السامع<sup>(٣)</sup> لما يُراد منه وهو طائع
- ١٣١ والشعرُ ذو التشبيه والتمثيل يُبنى على المجاز والتخييل
- ١٣٢ وهو مع اليقين في بطلانه مؤثرٌ في النفس ذا من شأنه<sup>(٤)</sup> [ن]
- ١٣٣ فائده إثباته شيئاً ما حتى يعود في الوجود وهما
- ١٣٤ وهو أعمُّ في اصطلاح المنطق لكونه نظماً ونثراً فافرق
- ١٣٥ ثم الذي سمّوه منه سفسطة ما حاز في الكلام قصداً غلطه
- ١٣٦ من جهة الألفاظ والمعاني أو جهة التركيب في البرهان
- ١٣٧ أو نقص شرطٍ من شروط الوضع أو جعلٍ وهميٍّ مكان<sup>(٥)</sup> القطعي<sup>(٦)</sup>
- ١٣٨ أو من طريق الحذف والإضمار وما تغليط من انحصار<sup>(٧)</sup>
- ١٣٩ القولُ في تنوع البرهان والحكم فيه واضحُ البيان

(١) في «أ» علا.

(٢) ويمكن قراءتها «فَتَقْنَعُ الْنَفُوسَ» بالنصب على أن الفعل متعد من الإقناع، والفاعل هو قياس الخطابة.

(٣) في «أ» السابع، وهو خطأ. (٤) في النسختين «شانه» بلون همزة.

(٥) في «أ» بمكان، ولا يستقيم إلا إن قلنا «أو جعل وهم بمكان القطع».

(٦) في «أ» القطع

(٧) يعني أن الغلط في السفسطة يقع من وجوه كثيرة يصعب حصرها.

١٤٠. وَقُسِّمَ الْبَرهَانُ لِلْحَمَلِيَّ فِي الْقِسْمَةِ الْأُولَى وَلِلشَّرْطِيَّ
١٤١. فَالْثَانِ قِسْمَانِ فَمِنْهُ الْمُتَّصِلُ وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ بِالْمُتَفَصِّلِ
١٤٢. وَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ فِي الْبَرهَانِ إِتِّجَاهُهُ يَدْعَى بِالِاقْتِرَانِ
١٤٣. وَهُوَ مُرَكَّبٌ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ جُمْلَتَيْنِ أَوْ يَزِيدُ فَاعِلِمَا
١٤٤. وَيَحْصُلُ الْإِتِّجَاهُ مِنْ مَعْنَاهُمَا وَقَدْ تُرَى مَحْذُوفَةٌ إِحْدَاهُمَا
١٤٥. لَكِنْ <sup>(١)</sup> مَعَ الْعِلْمِ بِهَا بِحَيْثُ لَا يَحْدُثُ إِشْكَالٌ وَبَعْدُ جُعِلَا
١٤٦. تَسْلِيمٌ حَكْمٌ سَلْبٍ أَوْ إِيجَابٍ أَوْ عِلْمُهُ شَرْطًا بِهَذَا الْبَابِ
١٤٧. وَكُلٌّ جَمْلَةٌ دَعَا مَقْدَمَةٌ إِذَا الْقِيَاسُ حَازَهَا مَتَمَّةٌ
١٤٨. أَجْزَاؤُهَا الْمَوْضُوعُ وَهُوَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ وَمَحْمُولٌ وَذَاكَ الْخَبَرُ
١٤٩. ثُمَّ حُدُودُهُ ثَلَاثَةٌ تُرَى فَحُدُّهُ الْأَوْسَطُ مَا تَكَرَّرَا
١٥٠. وَيَعْدُ ذَا الْأَوَّلِ سَمًّ أَصْغَرَا وَسَمًّ بِالْأَكْبَرِ مَا تَأَخَّرَا
١٥١. وَسَمًّ صَغْرَى حَيْثُ حُلَّ الْأَصْغَرُ وَسَمًّ كَبْرَى حَيْثُ حُلَّ الْأَكْبَرُ
١٥٢. وَسَمًّ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ الْمُسْتَدَا <sup>(٢)</sup> حَكْمًا وَمَحْكُومًا عَلَيْهِ الْمُبْتَدَا
١٥٣. وَإِنْ تَكُنْ نَتِيجَةٌ فَسَمَّيَاهَا وَجَهَ الدَّلِيلُ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ <sup>(٣)</sup>
١٥٤. فَصَلُّ: وَسَمُّوْا أَضْرَبَ الْقَضِيَّةَ مَحْصُورَةً مَهْمَلَةً شَخْصِيَّةً

(١) فِي « أ » لَكِنْ .

(٢) فِي « أ » الْمُسْتَدَا .

(٣) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ نَسْخَةِ « أ » وَقَعَ خَلْطٌ فِي الصَّفَحَاتِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ .

١٥٥	فَسَمَ مَا مَوْضُوعَهَا جُزْئِيٌّ	شَخْصِيَّةٌ كَمَثَلِ «زَيْدٌ حَيٌّ»
١٥٦	وَمَا تَكُونُ ذَاتُهَا مُحْتَمِلَةٌ	لِلْكَلِّ وَالْبَعْضِ فَتِلْكَ الْمَهْمَلَةُ <sup>(١)</sup>
١٥٧	فَاطَّرَحُوا الْمَهْمَلَ وَالشَّخْصِيَّ	مَعَ كَوْنِهِ مُوجِباً أَوْ مُنْفِياً
١٥٨	وَاسْتَعْمَلُوا مِنْ بَعْدِ ذَا الْمَحْصُورِ	وَلَفْظُهُ الْحَاصِرَ سَمَّوْا سُوراً
١٥٩	وَهُوَ كَكُلِّ فِي الَّتِي كُلِّيَّةٌ	وَمَثَلُ بَعْضٍ فِي الَّتِي جُزْئِيَّةٌ <sup>(٢)</sup>
١٦٠	كَلْتَاهُمَا قِسْمَانِ إِمَّا سَالِبَةٌ	لِلْحَكْمِ أَوْ مُوجِبَةٌ مُطَالِبَةٌ
١٦١	وَالسُّورُ <sup>(٣)</sup> فِي كَلِّيَّةِ السَّالِبِ لَا	شَيْءَ وَلَيْسَ بَعْضٌ لِلْعَكْسِ <sup>(٤)</sup> أَجْعَلَا
١٦٢	أَرْبَعَةٌ مُضْرُوبَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ	لِكُلِّ شَكْلِ صُورٍ مُجْتَمِعَةٍ
١٦٣	تَشْمَلُ لِلْمَنْتَجِ وَالْعَقِيمِ	بِمُقْتَضَى التَّرْكِيبِ وَالتَّقْسِيمِ
١٦٤	وَصُورُ الْأَشْكَالِ أَرْبَعٌ فَقَطْ	مَحْصُورَةٌ لِذَاكَ <sup>(٥)</sup> بِالْحَدِّ الْوَسْطِ [٤٥/
١٦٥	أَعْنِي بِهِ الْأَوْسَطَ وَهُوَ الْعَلَّةُ	فَاعْرِفْ مِنْ الْفَقْهِ بِذَا مُحَلَّةٌ
١٦٦	فَإِنْ يَكُ الْمَحْمُولُ عِنْدَ الصُّغْرَى <sup>(٦)</sup>	مَعَ كَوْنِهِ <sup>(٧)</sup> الْمَوْضُوعَ عِنْدَ الْكِبَرَى <sup>(٨)</sup>

(١) هذا البيت غير مذكور في نسخة «أ».

(٢) في «أ» جزءيه.

(٣) في «أ» واسور.

(٤) في «أ» للوكيل.

(٥) في «أ» لذلك.

(٦) في «أ» الصغرا.

(٧) قوله «كونه» سقط من «أ» واستلرك في الهامش.

(٨) في «أ» الكبرا.

- ١٦٧ فذاك في الأشكالِ يُلقَى الأولَا والكامل الذي عليه عُولَا
- ١٦٨ لأن بدا بذاته لِلنَّفْسِ وَغَيْرُهُ بِالْخُلْفِ أَوْ بِالْعَكْسِ
- ١٦٩ وينتجُ الأربعةَ المطالبُ وَالْغَيْرَ لِلْجُزْئِيَّ أَوْ لِلْسَّالِبِ
- ١٧٠ وَالشَّرْطُ فِي الْإِنْتِاجِ كَوْنُ الْكَبْرَى<sup>(١)</sup> كَلِيَّةٌ وَمَنْعُ سَلْبِ الصُّغْرَى<sup>(٢)</sup>
- ١٧١ فالأضربُ التي حواها المنتجُ أَرْبَعَةٌ وَغَيْرُهَا لَا يُنتِجُ
- ١٧٢ وعكسُ ذا التركيبِ يُلقى الرابعَا لِبُعْدِهِ عَنْهُ وَلَيْسَ<sup>(٣)</sup> نَافِعَا
- ١٧٣ وبعضهم يجعله عكساً له فَيَكْفِي بِهِ وَيُلْغِي<sup>(٤)</sup> نَقْلَهُ
- ١٧٤ وخمسةٌ مِتْجَةٌ وَلَا تَحْيِي كَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ فِي الْمِتْجِ
- ١٧٥ والثَّانِ مَا الْأَوْسَطُ مَحْمُولٌ لَدَى<sup>(٥)</sup> قَضِيَّتَيْهِ أَرْبَعٌ مَا وَلَّدَا
- ١٧٦ إِنْتِاجُهُ بِأَنْ تَكُونَ الْكَبْرَى<sup>(٦)</sup> كَلِيَّةٌ قَدْ خَالَفتُ لِلْأُخْرَى<sup>(٧)</sup>
- ١٧٧ إِيْجَاباً أَوْ سَلْباً وَهَذَا الشَّكْلُ لَا يُتْجِ إِلَّا السَّلْبُ حَيْثُ مَا تَحْيِي
- ١٧٨ وَالثَّالِثُ الَّذِي يَكُونُ الْأَوْسَطُ بَعَكْسِ هَذَا فِيهِمَا وَاشْتَرَطُوا

(١) في « أ » الكبرا.

(٢) في « أ » الصغرا.

(٣) في « أ » ليس بدون الواو.

(٤) هكذا في النسختين، وكتب فوقها « صح » في النسخة « ب ».

(٥) في « أ » لنا.

(٦) في « أ » الكبر، وساكتبها بالألف المقصورة فيما سيأتي، وهكذا الصغرى.

(٧) في « أ » للأخر، وساكتبها بالمقصورة في كل ما سيأتي.

- ١٧٩ إيجابَ صغراهُ ولا تخلو<sup>(١)</sup> تُرى<sup>(٢)</sup> إحداهما كليةٌ مهما جرى<sup>(٣)</sup>
- ١٨٠ وكلُّ ما يُتَج هذا أبدا جزئية<sup>(٤)</sup> وستةٌ قد ولّدا
- ١٨١ فصلٌ: ومهما كانَ في قضية في الكلّ سلبٌ أو تُرى جزئيةٌ
- ١٨٢ فتتبعُ النتيجةُ الخسيسةُ ولا تُرى تتبعُ النفيسةُ
- ١٨٣ ويظلُّ الإنتاجُ مهما وقعا من القضيتين فيهما معا
- ١٨٤ فصلٌ: وعكسُ في القضايا يتضحُ تحويلُ جزأيهما<sup>(٥)</sup> على وجهٍ يصحُ
- ١٨٥ فما يكونُ موجِباً ينعكسُ جزئيةٌ مُوجِبَةٌ إذ يُعكسُ
- ١٨٦ والسلبُ كليةٌ<sup>(٦)</sup> اعكسُ مثلها وغيرها اتركها فلا عكس لها
- ١٨٧ وَسَمَ بالنقيض حيثُ يأتي مخالفٌ في نفيٍ أو إثباتٍ
- ١٨٨ فما تُرى في حالةٍ كليةٍ تقيضُها من غيرها الجزئية
- ١٨٩ فصلٌ: وما سُميَ بالمتصلِ يدعونه تلازماً وهو جلي
- ١٩٠ وكلُّ ما فيه من الأجزاء رُكَّبَ من شرطٍ ومن جَزاءٍ
- ١٩١ وجملةٌ أخرى تسمى استثنا بلفظٍ لكن<sup>(٧)</sup> وما في المعنى<sup>(٨)</sup>

(٢) في النسختين « ترا » .

(٤) في « أ » جزءيه .

(١) في « أ » ولا تخلوا .

(٣) في النسختين « جرا » .

(٥) في « ب » وجهيها .

(٦) في « أ » كليته .

(٧) في النسختين « لائن » .

(٨) في النسختين « المعنا » .

- ١٩٢ وجملّة الشرط دعوا مقدّمًا<sup>(١)</sup> ثم الجزاء تاليًا وريّما
- ١٩٣ سَمّوه باللازم، والملزوم يُدعى به الشرطُ وذا مَعْلوم<sup>(٢)</sup>
- ١٩٤ والسُّورُ حرفُ الشرط في ذا الضرب ومع أداة النفي سُورُ السَّلْبِ
- ١٩٥ فاستثنِ عَيْنَ ما دعوا مقدّمًا فذاك عَيْنُ التّالي عنه لَزَمّا
- ١٩٦ كذا نَقِيضُ التّال عنه يلزمُ نَقِيضُ ما جاء به المقدّمُ
- ١٩٧ وذاك لِلزّوم دون العكس إذَ يحتملُ التّالي العموم حيثُ
- ١٩٨ وليس يَنْفِي نَفْيُ ما خُصَّ الأعمّ ولا الأعمّ يقتضي الأخصّ ثمّ
- ١٩٩ وما به النقيضُ يُسْتثنى دَعَوَا قِياسَ خَلْفٍ وهو غالباً بـ «لو»
- ٢٠٠ فصلٌ: وَيُنْتِجُ القِياسُ المَنفصلُ لكن<sup>(٣)</sup> بالاستثناء مثل المتصل
- ٢٠١ وهو الذي بعضُ أولي التعلّم يدعونه بالسَّبَر والتقسيم
- ٢٠٢ تعدّدُ اللازم فيه لازمٌ معَ التّنافي ذاكَ حكمٌ جارمٌ
- ٢٠٣ ونوعُ ذا القِياسِ ما رُكِبَ من قضيّةٍ بها العنادُ يقتَرَنُ
- ٢٠٤ فإنْ يُعانَدُ بينَ صدقٍ وكذبٍ فَهِيَ الحَقِيقَةُ إذ<sup>(٤)</sup> ما تَنسَبُ
- ٢٠٥ وإنْ يَكُنْ في الصّدقِ وحده فذي مانعةُ الجَمع دَعَوَها فاحتذِ

(١) في «ب» على الدال شدة مكسورة.

(٢) في «ب» كتب البيت ثم ضرب عليه الناسخ وأعاده.

(٣) في النسختين «لاكن».

(٤) في «أ» فهي الحقيقة إذا ما تنسب.

- ٢٠٦ وإن يكن في كذب فهذه<sup>(١)</sup> مانعة الخلو سموها به
- ٢٠٧ فاستثنى في الأول عينا يُتَجُّ نقيض غيره وعكس مُتَجِّ [ن] ٢٠٨ والثاني كالأول دون عكس والعكس للثالث دون لبس
- ٢٠٩ فصل: ومهما لم يَقم دليل على قضية وذا تكميل
- ٢١٠ أبطل نقيضها ومنه تستدل على ثبوتها كذا العكس استقل
- ٢١١ فحيث ما يكذب<sup>(٢)</sup> شيء يصدق نقيضه والعكس أيضاً حَقَّقُوا
- ٢١٢ إن يك محكوم عليه يتحد في ذا وذا والحكم مثله وجد
- ٢١٣ القول في ثلاثة الأحوال الوضع والحمل والاستعمال
- ٢١٤ فالوضع أن يدل باللفظ على<sup>(٣)</sup> معنى وقسمين استقر<sup>(٤)</sup> أولاً
- ٢١٥ فغير مسبوق يسمى المرتجل وغيره المنقول إن كان انتقل [ن] ٢١٦ دون علاقة وإن كانت له علاقة فذا المجاز حله
- ٢١٧ وقصدنا باللفظ قصد الوضع يُدعى بالاستعمال عند الجمع
- ٢١٨ بحيث ما كان من الحالات واختلفوا في مبدأ<sup>(٥)</sup> اللغات

(١) في النسختين: «فهذه».

(٢) في نسخة «أ» وكذب.

(٣) في النسختين «علا».

(٤) في «أ» استقرا.

(٥) في «ب» مبدأ، وفي «أ» مبدأ.



- ٢١٩ فقيل: وضعٌ باصطلاحٍ مَنْ غَبَرَ  
 ٢٢٠ والقولُ بالتوقيفِ في البعضِ نقلُ  
 ٢٢١ وَسَمَ بالحملِ اعتقادَ السامعِ  
 ٢٢٢ مع كونه أصاب ما أرادهُ  
 ٢٢٣ فصلٌ: وفي وجود لفظِ المُشْتَرَكِ  
 ٢٢٤ فَمَالِكٌ ليس له بمانعِ  
 ٢٢٥ واللفظُ ذو المجازِ والحقيقةُ  
 ٢٢٦ وَحُكْمُهُ تَوْقِفٌ إِنْ وَرَدَا  
 ٢٢٧ وقد أجاز الشافعيُّ حملهُ  
 ٢٢٨ أمَّا الذي تَعَضَّدَ قرينه  
 ٢٢٩ القولُ في المجازِ والحقيقةُ  
 ٢٣٠ حقيقةٌ سَمَ الذي اسْتَعْمَلَ في  
 ٢٣١ لكن<sup>(٢)</sup> بشرط أن تُرى بينهما  
 ٢٣٢ كِلَاهُمَا قُسِمَ للعرفيِّ  
 ٢٣٣ لكن<sup>(٣)</sup> بالاستعمالِ قَدْ ينعكسُ
- وقيل: بل علّمها الله البشرُ  
 وكل<sup>(١)</sup> ما قد قيل فيه مُحْتَمَلُ  
 في قصدِ مستعملِ لفظٍ واقعِ  
 أو لم يوافقْ قصدهُ اعتقادهُ  
 في معنيينِ الخُلْفِ بادٍ مُشْتَرَكِ  
 في حالةٍ واحدةٍ والشافعي  
 قد اقْتَضَى في حكمه طريقةً  
 من كل ما يُوَضِّحُه مجرداً  
 على معانيه وقَوَى نَقْلُهُ  
 فتقتفي سبيلها المبينة  
 على اصطلاحٍ واضعي الطريقةِ  
 معناه والعكسَ المجازَ يقتفي  
 علاقةً وذكرُ ذا تقدّمَا  
 واللغويّ الاصلَ والشرعيّ  
 حَالُهُمَا عِنْدَ الذي يَلْتَمَسُ

(١) في «أ» وكذا .

(٢) في النسختين «لاكن» .

(٣) في النسختين «لاكن» .

٢٣٤	ثم المجازُ أَضْرَبُ محصورة	من جهةِ العلاقةِ المذكورةِ
٢٣٥	أولها المجازُ بالتشبيهِ	أو باستعارةٍ لقصدٍ فيه
٢٣٦	أو بِاسْمِ كُلِّ جِيءٍ للبعضِ بهِ	أو عكسه وليسَ بالمشتبهِ
٢٣٧	أو بمجاورٍ يسمَّى باسمِ ما	جَاوَرُهُ (١) وذاك (٢) حَكْمٌ عُلْمًا
٢٣٨	كذلك إن سمي باسمٍ للسَّبَبِ	مُسَبَّبٌ والعكسُ غيرُ مُجْتَنَبِ
٢٣٩	وما يُسَمَّى باسمِ ما يُسْتَقْبَلُ	أو ما مضى والوصفُ ذاك يَعْدَلُ
٢٤٠	والنقصُ في الألفاظِ كالزيادةِ	قد جاءَ بالمجازِ في الإفادهِ
٢٤١	ومنه ما يكونُ في الإفرادِ	ومنه في التركيبِ والإسنادِ
٢٤٢	القولُ في العمومِ والخصوصِ	والحكمُ فيهما على المنصوصِ
٢٤٣	أما العمومُ فشمولُ اللفظِ في	مدلوله لكل فردٍ فاعرفِ
٢٤٤	لفظُ «جميع» بعضُ ما يدلُّ	عليه مثلُ أجمع (٣) وكلُّ
٢٤٥	والجمعُ مطلقاً بلامٍ وألفٍ	كذا اسمه إن كان فيه ما وُصفَ
٢٤٦	ومفردٌ عُرِفَ بالأداة (٤)	لكن (٥) إذا كانتَ لجنسٍ تاتي
٢٤٧	وَمَنْ وَآيٌ وَالَّذِي وَكُلُّ مَا	فُرِعَ مِنْهُ وكذا مهما وما

(١) في «أ» جاور.

(٢) في «أ» وذلك.

(٣) بالتثنية في نسخة - ب - لضرورة الوزن.

(٤) في «أ» بالأدات.

(٥) في النسختين «لاكن».

٢٤٨	ثُمَّ مَتَى تَعْمُ فِي الزَّمَانِ	كَحَيْثُ ثُمَّ أَيْنَ فِي الْمَكَانِ [٦٥/ب]
٢٤٩	وَفِي سِيَاقِ النَّفْيِ عَمَّتْ نَكْرَهُ	وَالْخَلْفُ فِي الْفِعْلِ بِهِ لَنْ تَنْكَرَهُ <sup>(١)</sup>
٢٥٠	وَفِي خُطَابِ النَّاسِ فِي الْأَفْهَامِ	يَنْدَرِجُ الْعَبِيدُ فِي الْأَحْكَامِ
٢٥١	كَذَا الْخُطَابُ لِلرِّجَالِ يَشْمَلُ	فِي حُكْمِهِ النِّسَاءَ حَيْثُ يَقْبَلُ <sup>(٢)</sup>
٢٥٢	فِي غَيْرِ مَا قَدْ خَصَّهُ <sup>(٣)</sup> الدَّلِيلُ	مِنَ الْفَرِيقَيْنِ وَذَا تَكْمِيلُ
٢٥٣	فَصَلٌّ لَدَيْهِ يُذَكِّرُ الْخُصُوصُ	وَحَدُّهُ وَمَا بِهِ التَّخْصِيسُ
٢٥٤	فَحَدُّهُ إِخْرَاجُ بَعْضٍ مَا اسْتَقَرَّ	فِي جِهَةِ الْعُمُومِ قَبْلَ أَنْ تُقَرَّرَ
٢٥٥	ثُمَّ الْمَخْصَصَاتُ مِنْهَا مُتَّصِلٌ	كَالشَّرْطِ وَالْغَايَةِ غَيْرُ مُنْفَصِلٍ [٧٥/أ]
٢٥٦	كَذَلِكَ الْوَصْفُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ	حُكْمُ الْجَمِيعِ عِنْدَهُمْ سَوَاءٌ
٢٥٧	ثُمَّ سِوَى الْوَصْفِ إِذَا مَا يَرُدُّ	مِنْ بَعْدِ أَشْيَاءَ بِذَاكَ تُقْصَدُ
٢٥٨	فَمَا لَكَ إِلَى الْجَمِيعِ رَدُّهُ <sup>(٤)</sup>	وَذُو الْعِرَاقِ <sup>(٥)</sup> لِلْآخِرِ وَحَدُّهُ

(١) يعني أن أهل العلم اختلفوا في الفعل إذا جاء في سياق النفي نحو «لا أتكلم» فبعضهم جعله من صيغ العموم، وبعضهم لم يجعله منها. انظر: شرح الكوكب ٢٠٣/٣، المحصول ٦٢٧/٢/١.

(٢) أي حيث يكون اللفظ صالحاً لذلك الشمول، أما الخطاب بلفظ «الرجال والذكور» ونحوهما فلا يدخل فيه النساء لغة، وإن عمهم الحكم من جهة القياس وغيره.

(٣) في «أ» ما خصه .

(٤) ومعه الجمهور لأنه صالح لذلك، وليس بعض الجمل أولى من الأخرى.

(٥) يعني الإمام أبا حنيفة، وهو اختيار المجدد بن تيمية.

٢٥٩	ونوعها <sup>(١)</sup> الثاني يسمى المنفصل	لكنه <sup>(٢)</sup> على ضروبٍ يَشْتَمِلُ
٢٦٠	العقلِ والسنةِ والكتابِ	نصاً ومفهوماً بلا ترتيبٍ
٢٦١	كذلك الحسُّ وفعلُ الشارعِ	وما أقره بلا منازعٍ
٢٦٢	ومثلُ ذا الإجماعِ عند الناسِ	وإنما الخلافُ في القياسِ <sup>(٣)</sup>
٢٦٣	وكُلُّها تخصصُ الكتابا	ومثله السنةُ باباً باباً
٢٦٤	والعرفُ كالعادة <sup>(٤)</sup> لا يخصُّ	وقيل: بل كلاهما مخصصُ
٢٦٥	والخلفُ في العطفِ على ما خُصَّ أو <sup>(٥)</sup>	عطفِ الذي خُصَّ عليه قد رووا
٢٦٦	كمثل ما الراوي له قد خالفه	فَعُمِّمَهُ ولا تكن مخالفة
٢٦٧	وجائز <sup>(٦)</sup> تخصيصُ ما عَمَّ إلى	بقاءٍ واحدٍ له مهما علا
٢٦٨	وجاز تخصيصُ العمومِ الواقعِ	بالسببِ المخصوصِ عند الشافعي <sup>(٧)</sup>
٢٦٩	والأكثرُ التعميمِ قالوا: قد وجبُ	إن مستقلاً <sup>(٨)</sup> قد أتى دون السببِ

(١) أي النوع الثاني من المخصصات.

(٢) في «أ» لاكنه.

(٣) في «أ» [وإنما الخلاف عند الناس] والصواب ما في «ب».

(٤) في «أ» في العادة.

(٥) في «أ» بأو.

(٦) في «أ» وجائز.

(٧) صوابه أنه جائز عند بعض الشافعية، وعزاه إمام الحرمين وجماعة إلى الشافعي، والصحيح

عن الشافعي هو أن العبرة بعموم اللفظ كما تدل عليه فروع مذهبه، وصرح به المحققون

من الشافعية. انظر البحر المحيط ٣/ ٢٠٤.

(٨) في «أ» مستقل.

- ٢٧٠ وإن أتى من غير ما استقلال  
فَهو له تالٍ بكل حال
- ٢٧١ ثم الذي خُصَّصَ بيقى حُجَّة  
من بعد ذا للمقتفين نهجَه
- ٢٧٢ وجائزٌ تأخيرُ ما قد خُصَّصا  
كمثل «يوصيكم» بـ «نحن» خُصَّصا<sup>(١)</sup>
- ٢٧٣ والجمعُ عند مالك أقلُّه  
ثلاثة، واثنان عنه نقله<sup>(٢)</sup>
- ٢٧٤ واللفظُ في الخصوص والعموم  
في أربعٍ يُخَصَّرُ بالتقسيم
- ٢٧٥ إذ كلُّ نوعٍ منهما قد أُطلقا  
إما لمثلٍ أو لعكسٍ مُطلقا
- ٢٧٦ القولُ في الحكم في الاستثناء  
من المخصَّصات للأشياء
- ٢٧٧ وحدهُ إخراجُ بعضٍ يَدْخُلُ  
في الحكم بالأداة كيما يُفَصَّلُ
- ٢٧٨ وهو من المنفي إثباتٌ ومن  
نقيضه يكون نفياً فاستبن
- ٢٧٩ والمقتضي دخولٌ ما يُستثنى  
علمٌ وظنٌّ أو جوازٌ أغنى<sup>(٣)</sup>
- ٢٨٠ فالعلمُ مقتضيه في النصوص  
مما كعشرين على الخصوص
- ٢٨١ والظنُّ يقتضيه في الظواهر  
وفي العمومات بغير حاجزٍ
- ٢٨٢ كما اقتضى الجوازُ في الزمان  
كذلك في الأحوال والمكان

(١) أي كتخصيص عموم «يوصيكم الله في أولادكم» بخصوص قوله صلى الله عليه وسلم «نحن معاشر الأنبياء لا نورث».

(٢) هما قولان يذكران عن مالك رحمه الله، أما الأول فقد عزاه الباجي إلى أكثر المالكية وقال: «هو المشهور عن مالك».

أما الثاني فقد حكاه ابن خويز منداد والباقلاني عن مالك، وصححه الباجي، ومشى عليه صاحب المراقي فقال: أقل معنى الجمع في المشتهر لاثنان في رأي الإمام الحميري. انظر: إحكام الفصول للباجي ٢٤٩، نشر الورود ١/ ٢٧٤.

(٣) في النسختين «أغنا».

٢٨٣	فصلٌ: ولا يجوز أن يُسْتَنْثَى <sup>(١)</sup>	مِنْ جَمَلَةٍ جَمِيعُهَا فِي الْمَعْنَى <sup>(٢)</sup>
٢٨٤	وَجَلُّهَا يَمْنَعُهُ ابْنُ الطَّيِّبِ <sup>(٣)</sup>	وغيرُهُ فِيهِ الْجَوَازُ يَجْتَبِي
٢٨٥	وَالْوَصْلُ فِيهِ لَازِمٌ وَمَا وُصِفَ	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي بَابِ الْحَلْفِ <sup>(٤)</sup>
٢٨٦	فصلٌ: والاستثناء إن تعددا	وَلَمْ يَكُنْ فِي قِصَّةٍ مُنْفَرِدًا
٢٨٧	فَالزَّوْجُ رَاجِعٌ لِحُكْمِ أَصْلِهِ	وَالْفَرْدُ كَالْأَوَّلِ فِي مَحَلِّهِ
٢٨٨	الْقَوْلُ فِي الْمَطْلُوقِ وَالْمَقْيَدِ	وَالْحُكْمُ فِيهِمَا وَفِي الْمَقْيَدِ
٢٨٩	وَسَمٌّ بِالْمَطْلُوقِ كَلِيًّا خَلَا	مِنْ كُلِّ تَعْيِينٍ إِذَا مَا اسْتُعْمِلَا
٢٩٠	لِذَاكَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً	إِذْ بِالشَّيَاعِ <sup>(٥)</sup> قَدْ غَدَتِ مُشْتَهَرَةٌ [٧٥]
٢٩١	وَاكْتَفَى فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ إِنْ بَدَأَ	بِالْفَرْدِ مِنْهُ أَيْ فَرْدٌ وَجَدَا
٢٩٢	ثُمَّ الَّذِي يَدْخُلُهُ تَعْيِينٌ	وَلَوْ بِوَجْهِ كَيْفٍ مَا يَكُونُ
٢٩٣	مِنْ وَصْفٍ أَوْ شَبْهِهِ لَهُ مَقْيَدٌ	فَذَاكَ قَدْ سَمَّوْهُ بِالْمَقْيَدِ
٢٩٤	وَذَانِ أَمْرَانِ إِضَافِيَّانِ	بِمَقْتَضَى الْإِبْهَامِ وَالْبَيَانِ

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ «يُسْتَنْثَى».

(٢) فِي النَّسَخَتَيْنِ «الْمَعْنَى».

(٣) أَيُّ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّيِّبِ الْبَاقِلَانِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْحَنَابِلَةِ وَجَمَاعَةِ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ.

(٤) قَالَ الشَّيْخُ الْأَمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالظَّاهِرُ فِيمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مَرَادَهُ بِهِ الْخُرُوجُ مِنْ عَهْدَةِ النَّبِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَقُولْنَ لشيءٍ﴾» وَلَيْسَ مَرَادُهُ أَنَّ تُحَلَّ بِهِ الْإِيمَانُ وَغَيْرُهَا مَعَ تَأْخِيرِهِ عَنْهَا مَذْكُورَةً فِي أَصُولِ الْفَقْهِ ٤٠١-٤٠٢.

(٥) هَكَذَا فِي النَّسَخَتَيْنِ، وَالصَّوَابُ بِالشَّيْعِ، أَمَّا الشَّيَاعُ - بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَفَتْحِهَا - فَهُوَ الْحَطْبُ الدَّقِيقُ الَّذِي تُشَيِّعُ بِهِ النَّارُ. انْظُرِ الْقَامُوسَ الْمَحِيطَ ٩٥٠.

٢٩٥	قَرُبٌ مُطْلَقٌ بِنَسْبَةٍ يَرُدُّ	مَقِيداً بِنَسْبَةٍ وَاعْكَسَ تَجَدُّ	[١/٨٥]
٢٩٦	فَاحْمِلْ عَلَى الْإِطْلَاقِ مُطْلَقاً وَجُذْ	دُونَ مَقِيدٍ لَهُ حَيْثُ يَرُدُّ	
٢٩٧	وَاحْمِلْ عَلَى تَقْيِيدِهِ مَقِيداً	لَيْسَ لَهُ مِنْ مُطْلَقٍ إِنْ وَرَدَا	
٢٩٨	فَصَلِّ: وَقَسِّمْ مُطْلَقاً فِي مَوْضِعٍ	مَقِيداً فِي آخِرِ الْأَرْبَعِ	
٢٩٩	مَا اتَّفَقَ الْحُكْمُ لَدَيْهِ وَالسَّبَبُ	فَهَا هُنَا الْحَمْلُ عَلَى الْقَيْدِ وَجَبَ	
٣٠٠	وَعَكْسُهُ الْإِجْمَاعُ فِيهِ انْعَقَدَا	فِي عَدَمِ الْحَمْلِ عَلَى مَا قِيدَا <sup>(١)</sup>	
٣٠١	وَالْخَلْفُ فِي مُخْتَلَفٍ فِي السَّبَبِ	لَا الْحُكْمُ مِثْلُ عَكْسِهِ فِي الْمَذْهَبِ	
٣٠٢	وَالشَّافِعِيُّ فِيهِمَا قَيْدٌ مَا	أُطْلِقَ <sup>(٢)</sup> وَالنَّعْمَانُ لِلْمَنْعِ انْتَمَى <sup>(٣)</sup>	
٣٠٣	الْقَوْلُ فِي الظَّاهِرِ وَالْمَوْوَلِ	وَالنَّصُّ مَعَ مَبْسُورٍ وَمَجْمَلٍ	
٣٠٤	النَّصُّ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ	ثُمَّ أَبِي احْتِمَالٌ مَا سِوَاهُ	
٣٠٥	وَإِنْ يَكُنْ لِمَعْنَيْنِ يَحْتَمَلُ	فَصَاعِداً فَسَمَّهِ بِالْمَحْتَمَلِ	
٣٠٦	وَهُوَ مَعَ الرَّاجِحِ ظَاهِرٌ وَفِي	مَعْضُودٍ مَرْجُوحٍ مَوْوَلٌ قُفِّي	
٣٠٧	وَإِنْ يَكُنْ فِي كُلِّ مَا يَحْتَمَلُ	عَلَى السَّوَاءِ فَاسْمُ ذَاكَ الْمَجْمَلِ	
٣٠٨	وَمَا لِمَعْنَاهُ يُرَى يُعَيِّنُهُ	بِالْوَضْعِ أَوْ ضَمِيمَةٍ تُبَيِّنُهُ <sup>(٤)</sup>	

(١) حكى الإجماع الباقلاني والآمدي والجويني والزرکشي وغيرهم.

(٢) وبه قال جمهور الشافعية وبعض الحنابلة خلافاً لأكثر المالكية وأكثر الحنفية .

(٣) في النسختين «انتما» .

(٤) في «أ» تليته .

- ٣٠٩ فهو مَبَيَّنٌ بعكس المجملِ ويشملُ الظاهرَ والنصَّ الجلي  
٣١٠ ويحصلُ البيانُ في الأشياءِ بالقولِ والمفهومِ والإيماءِ<sup>(١)</sup>  
٣١١ والفعلِ والإقرارِ والتعليلِ والكتِّبِ والقياسِ والدليلِ  
٣١٢ ثم الدليلُ عندهمُ بالنقلِ دليلُ حِسِّ<sup>(٢)</sup> ودليلُ عقلِ  
٣١٣ فصلٌ: ولا يجوزُ في البيانِ تأخيرُهُ عن حاجةِ الإنسانِ<sup>(٣)</sup>  
٣١٤ وجائزٌ فيه بلا ارتيابِ تأخيرُهُ عن زمنِ الخطابِ<sup>(٤)</sup>  
٣١٥ ومطلقُ التحريمِ أو ما حُلِّلا بنسبةِ الأعيانِ ليسَ مجملاً  
٣١٦ لأجلِ أنْ عُرِفَ الخطابُ عَيْنًا في كلِّ معنَى حكمه وبَيَّنَّا  
٣١٧ وقد أتى المجملُ في الكتابِ وفي الحديثِ دون ما ارتيابِ  
٣١٨ القولُ في لحنِ الخطابِ ثم في فحواه مع دليله حيثُ قُفي  
٣١٩ لحنُ الخطابِ مُعْمَلٌ للعلما من ليس للظاهر منهمُ انتمى<sup>(٥)</sup>  
٣٢٠ لأنه تقديرُ شيءٍ قد حُذِفَ قام به المعنى وزال إذ عُرِفَ  
٣٢١ فصلٌ: وتنبيةُ الخطابِ سُمِّيَ<sup>(٦)</sup> فحوى الخطابِ عند أهل العلمِ

(١) في «أ» والايلاء.

(٢) في «أ» صح.

(٣) وهذا باتفاق إلا عند المجيزين للتكليف بالمحال، مع تسليمهم بعدم الوقوع.

(٤) وبه قال الجمهور.

(٥) في النسختين «انتما».

(٦) في «أ» سم.



٣٢٢	وُسْمِيَ الْمَفْهُومَ ذَا الْمَوَافَقَةِ	إِذْ حُكِمَهُ الْمَنْطُوقُ فِيهِ وَافَقَهُ
٣٢٣	يُثْبِتُ لِلْمَسْكُوتِ عَنْهُ حُكْمَ مَا	نُصَّ عَلَيْهِ وَهُوَ الْأَوَّلَى مِنْهُمَا
٣٢٤	وَهُوَ عَلَى ضَرِيرَيْنِ تَنْبِيهٌُ عَلَى	مَا قَلَّ بِالْأَكْثَرِ أَوْ عَكْسٌ جَلَا
٣٢٥	يُلْحَقُهُ بِالنَّصِّ جُلُّ النَّاسِ	لِذَا ارْتِضَاهُ مِنْكَرُ الْقِيَاسِ
٣٢٦	فَصْلٌ: وَمَا سَمَّاهُ مِنْ تَقْدِمَا	بِاسْمِ الدَّلِيلِ فِي الْخُطَابِ وَهُوَ مَا
٣٢٧	يُثْبِتُ لِلْمَسْكُوتِ عَنْهُ مَطْلَقًا	نَقِيضَ حُكْمٍ مَا بِهِ قَدْ نُطْقًا
٣٢٨	فَإِنَّهُ الْمَفْهُومُ ذُو الْمَخَالَفَةِ	وَمَا لَكَ حُجٌّ بِهِ مَنْ خَالَفَهُ
٣٢٩	وَالشَّافِعِيُّ مِثْلُهُ قَالَ بِهِ	فَخَالَفَا النِّعْمَانَ فِي مَذْهَبِهِ
٣٣٠	وَلَيْسَ فِي الْمَنْطُوقِ خُلْفٌ يُعْلَمُ	بَأَنَّهُ الْحُجَّةُ فِيمَا يُفْهَمُ
٣٣١	وَإِنْ جَرَى الْمَفْهُومُ مَجْرَى الْغَالِبِ	فَتَسْتَوِي فِي مَنَعِهِ الْمَذَاهِبُ [٨٠/١]
٣٣٢	كَذَا إِذَا بُولِغَ فِي الْحُكْمِ فَلَا	حُكْمَ لِمَفْهُومٍ وَإِنْ هُوَ انْجَلَى <sup>(١)</sup>
٣٣٣	فَصْلٌ: وَذَا الْمَفْهُومُ فِي تَسْعِ وَرَدٍ	فِي الشَّرْطِ وَالْعَلَّةِ ثُمَّ فِي الْعَدَدِ
٣٣٤	وَالْوَصْفِ وَالْغَايَةِ وَالزَّمَانِ	ثُمَّ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ وَالْمَكَانِ
٣٣٥	وَالْحَصْرِ، ثُمَّ الْحَصْرُ بِالْأَدَاةِ	كَإِنَّمَا فِي حَيِّزٍ <sup>(٢)</sup> الْإِثْبَاتِ [٩٠/١]

(١) فِي «أ» انْجَلَا.

(٢) فِي «أ» خِيزَ، وَهُوَ خَطَأً.

٣٣٦	أَوْ كَجَمِيعٍ مَا بِهِ يُسْتَشْنَى <sup>(١)</sup>	يَقْدُمُهَا نَفِي عَلَيْهِ يُبْنَى <sup>(٢)</sup>
٣٣٧	وَمِنْهُ بِالتَّحْدِيدِ لِلْمَعْمُولِ	أَوْ خَيْرٍ عِنْدَ أُولَى التَّحْصِيلِ
٣٣٨	وَالْخَلْفُ لِلْقَاضِي وَلِلغَزَالِي	فِي الْوَصْفِ مَنْقُولٌ بِلَا إِشْكَالٍ
٣٣٩	وَزَيْدٌ لِلدَّقَاقِ <sup>(٣)</sup> مَفْهُومُ الْقَلْبِ <sup>(٤)</sup>	وَهُوَ لَمَّا يَلْزَمُ عَنْهُ مُجْتَنَبٌ
٣٤٠	الْقَوْلُ فِي الْمُقْتَضِيَّاتِ <sup>(٥)</sup> الْوَارِدِ	فِيهَا تَعَارُضٌ عَلَى الْمَقَاصِدِ
٣٤١	فَإِنْ تَعَارُضَ احْتِمَالٌ قَدْ رَجَحَ	مَعَ عَكْسِهِ فَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ صَحٌّ
٣٤٢	وَذَاكَ كَالْعَمُومِ <sup>(٦)</sup> وَالتَّقْيِيدِ	وَالنَّسْخِ وَالْمَجَازِ وَالتَّأْكِيدِ
٣٤٣	أَوْ مَا كَالِاسْتِقْلَالِ وَالتَّأْصِيلِ	وَالنَّقْلِ وَالتَّضْمِينِ وَالتَّأْوِيلِ
٣٤٤	وَالْحَذْفِ وَالتَّرْتِيبِ وَالْإِفْرَادِ	مَعَ مَالِكُلْهَا مِنَ الْأَضْدَادِ
٣٤٥	فَالْأَصْلُ مِنْ كُلِّ عَلَى الْفَرْعِ لَهُ	مَقْدَمٌ فَأَعْرِفْ بِذَا مُحَلَّهُ
٣٤٦	إِلَّا إِذَا الدَّلِيلُ دَلَّنَا عَلَى <sup>(٧)</sup>	إِرَادَةِ الْمَرْجُوحِ حِينَ اسْتُعْمِلَا
٣٤٧	فِيحْصُلُ التَّقْدِيمُ لِلْمَرْجُوحِ	بِمَا تَبَدَّى فِيهِ مِنْ وَضُوحٍ

(١) فِي النِّسْخَتَيْنِ «يُسْتَشْنَى».

(٢) فِي النِّسْخَتَيْنِ «يُبْنَى».

(٣) هُوَ الْفَقِيهُ الْأَصُولِيُّ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرِ الدَّقَاقِ، يَلْقَبُ بِخِيَاطٍ، تَوَفَّى عَامَ ٣٩٢هـ.

(٤) وَهُوَ الْمَفْهُومُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ تَعْلِيقِ الْحُكْمِ عَلَى مَجْرَدِ أَسْمَاءِ الذَّوَاتِ كَالْعِلْمِ وَأَسْمَاءِ الْأَنْوَاعِ.

(٥) الضَّادُ مَكْسُورَةٌ فِي «أ» وَمَفْتُوحَةٌ فِي «ب».

(٦) فِي «أ» الْعَمُومُ.

(٧) فِي النِّسْخَتَيْنِ «عَلَا».

٣٤٨	فصل: وكلُّ قَدَمٍ الشَّرْعِيَّةِ	إذا أتى يعارضُ العقليَّةَ
٣٤٩	كذلك في العُرْفِيَّةِ أيضاً حكموا <sup>(١)</sup>	مع لُغَوِيٍّ حكمَ عُرْفٍ قَدَمُوا <sup>(٢)</sup>
٣٥٠	وإن يقعَ ما بين مرجوحين	تعارضُ حُكْمَتِ <sup>(٣)</sup> في هذينِ
٣٥١	بمقتضى الأقربِ حكماً منهما	مُتَّبِعاً سَبِيلَ ما قد رُسمَا
٣٥٢	فقدَّمِ التخصيصَ إن تعارضَا	على المجازِ واطَّرحَ تَعَارُضَا
٣٥٣	ثم على الإضمارِ ذين قَدَمَا	كما على النقلِ الجميعُ قَدَمَا
٣٥٤	وقدَّمِ النقلَ وما تقدَّمَه	على اشتراكٍ ولتكنْ ملتزِمَه
٣٥٥	وكلُّ ما سُمِّيَ قُلْ به ولا	نقلٌ بنسخٍ ما وجدتَ محملاً
٣٥٦	وإن تعارضَ راجحُ المجازِ	حَقِيقَةُ بالعكسِ لا تُوازِ
٣٥٧	فقدَّمِ النعمانُ للحقيقة	مخالفاً تلميذه <sup>(٤)</sup> طَريقَه
٣٥٨	وقال فخرُ الدين بالتوقفِ	إذ لم يجدْ لواحدٍ مِنْ مصرفِ
٣٥٩	القولُ في الأمرِ وفي أحكامه	والحكمُ في النَّهْيِ وفي أقسامه
٣٦٠	والأمرُ للوجوبِ إن جُردَ مِنْ	كلِّ قَرِينَةٍ به قد تَقْتَرَنَ

(١) في «ب» حكم وا.

(٢) في «ب» قدم وا.

(٣) في «أ» حكمة.

(٤) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ت ١٨٢ هـ.

٣٦١	وقيل للندب وذا القول انتمى <sup>(١)</sup>	لغير مالك وجلّ العلماء
٣٦٢	واحملة مع وجودها فيه على <sup>(٢)</sup>	ما تقتضيه واتخذهُ محملاً
٣٦٣	من ندب او وجوب او اباحة	متّبعا في ذلك انتصاحه <sup>(٣)</sup>
٣٦٤	وجاء للتعجيز والتهديد	وجاء كالإخبار للتأكيد
٣٦٥	وقيل: نهى عن جميع ضده	وفي الأصح ليس ذا من قصده
٣٦٦	والحق في اقتضائه الفور وفي	هل يقتضي التكرار أو لا فأعرف
٣٦٧	وبعضهم من بعد نسخ يستدل	به على الجواز، والمنع نقل
٣٦٨	وكونه يدل في المأمور	به على الإجزاء للجمهور
٣٦٩	والنهى للتحريم يأتي دون ما	قرينة فيه لجلّ العلماء
٣٧٠	وقال للكره الأقل	وإن أتت قرينة تدل
٣٧١	فهو على ما تقتضيه يُحمل	تحريماً او كراهة لا يُعدّل
٣٧٢	والنهى يقتضي فساد ما وقع	النهى عنه مطلقاً حيث يقع
٣٧٣	وخالف القاضي لذا الفريق	وقال فخر الدين بالتفريق
٣٧٤	ففي العبادات <sup>(٤)</sup> كأهل المذهب	وفي المعاملات كابن الطيّب

(١) في النسختين «انتما».

(٢) في النسختين «علا».

(٣) هذا البيت ساقط من «أ».

(٤) في «أ» العباد.

٣٧٥	ويقتضي الفورَ مع التكرارِ	على الأصحّ فيه والمختار
٣٧٦	وهو في الاقتضاءِ للأمرِ بضدّ	لما مضى في الأمر قبلُ يَسْتَد [ن]
٣٧٧	القولُ في تفسيرِ معنى أخرفِ	كثيرة الوقوع والتصرفِ
٣٧٨	الباءُ للإصاقِ أو ظرفيّة	أو <sup>(١)</sup> لاستعانةٍ وتعليليّة
٣٧٩	وللتعدّي واصطحابِ وقسم	وربّما زيدتُ وذا قد يلتزم
٣٨٠	وتوجدُ اللامُ على الإطلاقِ	للاختصاصِ أو للاستحقاقِ
٣٨١	والملكِ والتأكيدِ والتعليلِ	والأمرِ والدعاءِ للتفصيلِ
٣٨٢	وَمِنْ تبعيضيٍّ وللبیانِ	ولا بتداءٍ غايةِ المكانِ
٣٨٣	وقد تزايدُ، ثم «في» ظرفيّة	أو سببيّةٍ بغيرِ مِريه
٣٨٤	حتى لغايةٍ بحيثُ ما تقعُ	أو لانتهاؤها <sup>(٢)</sup> إلى أو مثلٍ مع
٣٨٥	والكافُ للتشبيهِ والتعليلِ	أما مع التشديدِ للتفصيلِ
٣٨٦	والواوُ منها حرفُ عطفٍ ارتسم <sup>(٣)</sup>	من غيرِ ترتيبٍ، وواوُ للقسمِ
٣٨٧	وواوُ ربٍّ ثمَّ واوُ الحالِ	ثم التي تَنْصِبُ للأفعالِ
٣٨٨	والفاءُ للعطفِ مع التعقيبِ	كذا أتتُ للربطِ والتسبیبِ

(١) في «أ» ولاستعانة.

(٢) في «أ» ولانتهاؤها.

(٣) في «أ» ارسم.

وَمِثْلُ التَّرتِيبِ ثُمَّ الْمَهْلَةُ	٣٨٩	وَتَنْصِبُ الْفِعْلَ لِلْأَمْرِ قَبْلَهُ	٣٨٩
لِلنَّهْيِ «لَا» وَالنَّفْيِ بِاشْتِرَاكِ	٣٩٠	لَكِنْ وَلَكِنْ <sup>(١)</sup> لِلْإِسْتِدْرَاكِ	٣٩٠
وَعَطْفُهَا يَحْكُمُ بِالْمُخَالَفَةِ	٣٩١	وَقَدْ تُرَى زَائِدَةٌ وَعَاطِفَةٌ	٣٩١
أَوْ شَكٌّ أَوْ تَنْوِيعٌ أَوْ إِبْهَامٌ	٣٩٢	إِمَّا لِتَخْيِيرٍ لَدَى الْأَعْلَامِ	٣٩٢
إِبَاحَةً وَمِثْلَ «وَ» قَدْ تُرَى <sup>(٣)</sup>	٣٩٣	وَرَدٌ لـ «أَوْ» مَعَ مَا لَمْ يَذْكُرْ <sup>(٢)</sup>	٣٩٣
كَذَاكَ إِنْ لِلنَّفْيِ أَوْ شَرْطِيَّةً	٣٩٤	وَأَنْ لِّتَفْسِيرٍ وَمَصْدَرِيَّةً	٣٩٤
وَذَاتُ تَخْفِيفٍ مِنَ الْمَشْدَدَةِ	٣٩٥	كَلْتَاهُمَا زَائِدَةٌ مُؤَكَّدَةٌ	٣٩٥
بِالْفَتْحِ أَوْ بِالْكَسْرِ لِلتَّكْثِيرِ	٣٩٦	كَذَاكَ إِنْ حَالَةَ التَّشْدِيدِ	٣٩٦
إِمَّا وَجُوبٌ لَوْجُوبِ آتِيَةٍ	٣٩٧	كَمَا <sup>(٤)</sup> عَلَى نَوْعَيْنِ إِمَّا نَافِيَةٍ	٣٩٧
وَلَا مَمْتَنَاعٍ لَوْجُودٍ وَقَعَتْ	٣٩٨	«لَوْلَا» لِتَحْضِيضٍ وَعَرَضٍ وَضَعَتْ	٣٩٨
وَالْعَرَضُ وَالتَّحْضِيضُ وَالتَّنْبِيهُ	٣٩٩	«أَلَا» لِلْإِسْتِفْتَاكِحِ تَأْتِي فِيهِ	٣٩٩
وَفِي التَّمَنِّيِّ حُكْمُهَا أَيْضاً ثَبَتَ	٤٠٠	«لَوْ» لِامْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ قَدْ أَتَتْ	٤٠٠
وَذَكَرُ مَا لَهَا مِنَ الْأَقْسَامِ	٤٠١	الْقَوْلُ فِي تَنْوِيعِ الْأَحْكَامِ	٤٠١
فَوَاجِبٌ قَابِلُهُ الْحَرَامُ	٤٠٢	لِخَمْسَةِ قُسَمٍ الْأَحْكَامُ	٤٠٢

(١) فِي النِّسْخَتَيْنِ «لَا كِنْ» وَ«لَا كِنْ».

(٢) فِي «أَوْ» ذَكَرَ.

(٣) فِي النِّسْخَتَيْنِ «تَرَا».

(٤) فِي «أَوْ» لَمْ.

- ٤٠٣ وقبول المكروه بالمندوب  
ثم المباح خامس الترتيب  
٤٠٤ ما طلب الشرع بجزم فعله  
فذلك الواجب فاعرف فضله  
٤٠٥ وإن يكن بغير جزم يطلبه  
فذاك ما الندب غدا<sup>(١)</sup> يستصحبه  
٤٠٦ وإن يكن يطلب ترك الفعل  
جزماً فذا الحرام عند الكل  
٤٠٧ وإن يكن يطلب تركاً دون ما  
جزم فذا المكروه عند العلماء  
٤٠٨ وسم بالمباح بعد كل ما  
ورد إذن فيه للشرع انتمى<sup>(٢)</sup>  
٤٠٩ القول في أسماء الأقسام  
وما لها في الشرع من أحكام  
٤١٠ وسم باللازم والمكتوب  
والفرض والمفروض ذا الوجوب  
٤١١ والفرق للنعمان بين الواجب  
والفرض منقول لدى المذاهب  
٤١٢ فالواجب الثابت عن ظني  
لديه والفرض عن القطعي  
٤١٣ وانقسم الفرض إلى قسمين  
فرض كفاية وفرض عين  
٤١٤ فما على كل مكلف يجب  
ففرض عين كالصلاة قد كتب [١٠٠  
٤١٥ والثان من وفاء في العباد  
يسقط عن سواه كالجهاد [١١٥  
٤١٦ وإن رأى جميعهم إهماله  
فكلهم باء بإثم ناله

(١) في «أ» غد.

(٢) في النسختين «انتما».

٤١٧	فصلٌ ومن أقسامه المخيرُ	وعكسه مرتَّبٌ سيذكرُ
٤١٨	مثاله كفارةُ اليمينِ	فالفرضُ واحدٌ بلا تعيين
٤١٩	وقيل: إنَّ فعله يُعيِّنه	ثم المرتَّبُ الذي نبينه
٤٢٠	ماليس تُجزِّي خصلةٌ مؤخِّرة	وهو على ما قبلها ذو مقدرة
٤٢١	ومثله كفارةُ الظهارِ	الحكمُ بالترتيب فيها جارٍ
٤٢٢	ومنه ما زمانه موسعٌ	وهو الذي أكثرَ منه يسعُ
٤٢٣	منه بطولِ العمرِ كالْحَجِّ وقد	يكونُ محدوداً بوقتٍ وأمدٍ
٤٢٤	ثم بكلِّ الوقتِ في المقدَّرِ	تعلَّقَ الوجوبُ عندَ الأكثرِ
٤٢٥	وقيل: بل يُجزَّئُه والفعلُ	منه على التعيين يُستدلُّ
٤٢٦	وتابعوا النعمانِ فيما حَقَّقُوا	بآخرِ الوقتِ الوجوبَ علَّقُوا <sup>(١)</sup>
٤٢٧	والمتمي للشافعي علَّقه	بأولِ الوقتِ فكُنْ مُحَقِّقه <sup>(٢)</sup>
٤٢٨	وسُمِّيَ المندوبُ بالتطوعِ	وهو مَرَاتِبٌ لدى التنوعِ

(١) المعتمد عند أكثر الحنفية أن الواجب يتعلق بالجزء الذي يتصل به الأداء، إلا إذا أخره إلى آخر الوقت فإنه يكون وقت الوجوب. انظر: كشف الأسرار للبخاري ٢١٥/١ وهو مثل القول الذي قبله.

(٢) نسبه لبعض الشافعية الفخر الرازي والبيضاوي، وقال ابن الرفعة: «تبع مذهب الشافعي فلم أجد هذا القول في كتبه».

انظر: المحصول ١/٢/ ٢٩٠-البحر المحيط ١/٢١٣.



٤٢٩	فَضِيلَةٌ وَسَنَةٌ وَنَافِلَةٌ	وكلها الخيراتُ فيها حاصلةٌ
٤٣٠	وَهُوَ عَلَى قَسَمَيْنِ مَا لِلْعَيْنِ	مِثْلُ صَلَاةِ الْوُتْرِ وَالْعِيدَيْنِ
٤٣١	وَرَبِّمَا يَكُونُ كَالْأَذَانِ	كَفَايَةٌ لَيْسَتْ عَلَى الْأَعْيَانِ
٤٣٢	وَالْأَفْضَلُ السَّنَةُ <sup>(١)</sup> ثُمَّ الْمُسْتَحَبُّ	وَهُوَ فَضِيلَةٌ بِقَوْلِ مَنْ أَحَبَّ
٤٣٣	فَصْلٌ وَلِلْحَرَامِ أَسْمَاءُ أُخَرُ	مِنْهَا الْمَحْرَمُ <sup>(٢)</sup> الَّذِي قَدْ اشْتَهَرَ
٤٣٤	وَالذَّنْبُ وَالْمَنْوَعُ ثُمَّ الْمَعْصِيَةُ	وَالْإِثْمُ وَالْمَحْظُورُ ثُمَّ <sup>(٣)</sup> السَّيِّئَةُ
٤٣٥	وَرَبِّمَا سُمِّيَ مَكْرُوهًا لَدَى	بَعْضِهِمْ وَالْمَنْعُ فِيهِ قُصْدًا
٤٣٦	وَقُسِّمَ الْحَرَامُ لِلْكِبَائِرِ	كَالْقَتْلِ وَالزُّورِ وَلِلصِّغَائِرِ
٤٣٧	وَقَدْ تَرَى كِرَاهَةً الْمَكْرُوهِ	غَلِيظَةً وَقَدْ تَخَفُ فِيهِ
٤٣٨	ثُمَّ الْمُبَاحُ عِنْدَ الْإِسْتِعْمَالِ	سُمِّيَ بِالْجَائِزِ وَالْحَلَالِ
٤٣٩	وَرَبِّمَا قَدْ عَيْنُوا الْمُبَاحَا	بِمِثْلِ لَا بَأْسَ <sup>(٤)</sup> وَلَا جُنَاحَا
٤٤٠	وَهُوَ إِلَى سِوَاهُ قَدْ يَتَّقَلُّ	مَعَ اعْتِبَارِ مَا بِهِ يَتَّصِلُ <sup>(٥)</sup>
٤٤١	الْقَوْلُ فِي الشُّرُوطِ فِي التَّكْلِيفِ	وَحُكْمُهَا بِأَحْسَنِ التَّعْرِيفِ

(١) فِي «أ» ثُمَّ السَّنَةُ ثُمَّ .

(٢) فِي «أ» سَقَطَ لَفْظُ «الْمَحْرَمِ» .

(٣) فِي «ب» مِثْلُ السَّيِّئَةِ .

(٤) فِي النِّسَخَتَيْنِ «لَا بَأْسَ» بِدُونِ هَمْزَةٍ .

(٥) سَقَطَ هَذَا الْبَيْتُ مِنْ «أ» ثُمَّ اسْتَدْرَكَ فِي الْهَامِشِ .

٤٤٢	ويحصل التكليف للأنام	بالعقل والبلوغ والإسلام
٤٤٣	ثم حصول الذهن حال الفرض	ودعوة تبلغ من في الأرض
٤٤٤	وظاهر المذهب منه استنبط	في عدم الإكراه أن يشتراط
٤٤٥	ولا اعتراض <sup>(١)</sup> بالزكاة تُوجِبُ	في مال غير بالغ وتُطلبُ
٤٤٦	ولا بما أتلف إذ وليُّه	مُخاطَبٌ بذاك أو وصيُّه
٤٤٧	ولا اختلاف في أولي الكفران	أن هم مخاطبون بالإيمان
٤٤٨	وإنما الخلاف ذو <sup>(٢)</sup> وقوع	هل هم مخاطبون بالفروع
٤٤٩	والاتفاق أنها لا تُقبلُ	إلا إذا الإيمان منهم يَحْصُلُ
٤٥٠	القول في الأوصاف في العبادة	وذكر ما فيها من الإفادة
٤٥١	من وصفها الصحة والأداء	عكسهما الفساد والقضاء
٤٥٢	وبعدها الرخصة والعزيمة	والكل يُبدي <sup>(٣)</sup> بعد ذا تقسيمه
٤٥٣	إن أوقعت عبادةً وقد مضى <sup>(٤)</sup>	وقت معين لها <sup>(٥)</sup> فهو القضا
٤٥٤	وما يكون موقعاً منها لدى <sup>(٦)</sup>	وقت معين له فهو الأداء

(١) في «أ» ولا اعراض.

(٢) في «أ» دون، وهو خطأ.

(٣) في «أ» تبدي.

(٤) في «أ» مضى، وسأكتبها كما في المتن في كل المواضع.

(٥) سقط قوله «لها» من «أ».

(٦) في النسختين «لدا».

٤٥٥	وقال بعضُ الناس: أوجبَ القضا	أمرٌ مجدّدٌ وقيل: ما مضى <sup>(١)</sup>
٤٥٦	وبالأداء والقضاء يوصفُ	بعضُ العبادات وذاك الأعرَفُ [٢٧]
٤٥٧	وبعضُها يوصفُ بالأداء	على انفرادِه من القضاء <sup>(٢)</sup> [١٥]
٤٥٨	وبعضُها يعرى <sup>(٣)</sup> عن اتصافِ	بذا، وهذا دونَ ما اختلافِ
٤٥٩	والحدُّ للصحة عند من مضى	ما وافق الأمر أو اسقط <sup>(٤)</sup> القضا
٤٦٠	وهي من الإجزاء عندهم أعم	إذ هو وصفٌ في الوجوب يلتزم
٤٦١	ويدخلُ الفسادُ في العبادة	فيقتضي دخوله الإعاده
٤٦٢	وهو متى يدخلُ في العقودِ	فحكمه الإخلالُ بالمقصود
٤٦٣	وسمَّ بالرخصة <sup>(٥)</sup> ما اقتضى السببُ	من فعلٍ ممنوعٍ وتركٍ ما وجبُ
٤٦٤	وبعضُها قد يبلغُ الوجوبا	وبعضُها الجائزَ والمندوبا
٤٦٥	وفعلٌ أو تركٌ إذا مالزما	عزيمةٌ سُمِّيَ عند العلما
٤٦٦	القولُ في التحسين والتَّقييحِ	والحكمُ فيهما على الصَّحيحِ
٤٦٧	والحسنُ والقبیحُ <sup>(٦)</sup> إذا ما حَقَّقا	على ثلاثةٍ لديهم أطلقا

(١) في النسختين «ما مضى».

(٢) سقط هذا البيت من «أ».

(٣) سقط قوله «يعرى» من «أ».

(٤) بفتح الواو وسكون الالف لضرورة الوزن.

(٥) في «أ» الرخصة.

(٦) في «أ» القبيح.

- ٤٦٨ فأولُ ما الحُسْنُ بالموافقة للطبع ثم القبحُ ما لا وافقه
- ٤٦٩ والثاني ما جاء في الاستعمال بنسبةِ النقص أو الكمالِ
- ٤٧٠ وذانٍ لا افتقارَ فيهما لأنَّ يُبينَ الشرعُ القبيحَ والحسنَ
- ٤٧١ وإن يكنَ ما مَدَحَ اللهُ الحسنَ وما عليه بالثوابِ منه مَنْ<sup>(١)</sup>
- ٤٧٢ وضدُّه القبيحُ ما قد ذمَّه واستوجبَ العقابَ من قد أَمَّه<sup>(٢)</sup>
- ٤٧٣ فها هنا الخلافُ كلُّ نقله للأشعرينَ وللمعتزلةِ
- ٤٧٤ فالأشعريون يقولون: بأنَّ ليس بغيرِ الشرعِ يُعلمُ الحسنُ
- ٤٧٥ أو ضدُّه إذ ليس حكمٌ يثبتُ قبلَ ورودِ الشرعِ وهو الأثبتُ
- ٤٧٦ والحسنُ والقبحُ<sup>(٣)</sup> لدى المعتزلةِ العقلُ قبلَ الشرعِ كان حَصْلُهُ
- ٤٧٧ إمَّا ضرورةً وإمَّا بالنظرِ أو لم يصلِ فيه لمعنى مُعتبرُ
- ٤٧٨ فالأولانِ الشرعُ فيهما أتى مؤكِّداً ما بالعقول أثبتا<sup>(٤)</sup>
- ٤٧٩ والثالثُ الشرعُ به أظهرَ ما لم يصلِ العقلُ إليه منهما
- ٤٨٠ والأبهرى قائلٌ بالمنعِ في حَمَلِهِ<sup>(٥)</sup> الأشياءَ قبلَ الشرعِ

(١) أصله «مَنْ» فعل ماضٍ من المِنَّةِ.

(٢) أي قصده وفعله.

(٣) في «أ» والقبيح.

(٤) هذا البيت والأبيات الثلاثة بعده ساقطة من «أ».

(٥) في «ب» في جملة الأشياء - بالجيم والتاء المربوطة، والأصح ما ذكرتُ في المتن.

- ٤٨١ وقال: بل مباحة أبو الفرج ومن له توقفٌ فلا حرجٌ
- ٤٨٢ القولُ فيما تُوقَفُ الأحكامُ عليه وهو عندهم أقسامٌ<sup>(١)</sup>
- ٤٨٣ الشرطُ والمانعُ ثمتَ السَّبَبُ وكلُّ اعتبارُهُ ممَّا وجِبَ
- ٤٨٤ فالسَّبَبُ اللازمُ منه إنْ وُجِدَ أن يوجد الحكمُ وإنْ يُفْقَدُ فَقَدْ
- ٤٨٥ والشرطُ ما اللازمُ فيه إنْ عُدِمَ أن يُعْدَمَ الحكمُ الذي<sup>(٢)</sup> به التَّزَمُ
- ٤٨٦ وليس لازماً به إنْ وُجِدَا أن يُعْدَمَ الحكمُ ولا أنْ يوجَدَا
- ٤٨٧ وعكسُهُ المانعُ مهما وقعا فلازمٌ للحكم أن يرتفعَا
- ٤٨٨ وما يلزم له إنْ عُدِمَا أن يوجد الحكمُ ولا أن يُعْدَمَا
- ٤٨٩ ثم من الأسبابِ للمكَلَّفِ ما هو مقدورٌ له [ومتنفٍ<sup>(٣)</sup>]
- ٤٩٠ وربَّ شيءٍ مانعٌ شرطٌ سببٌ لكنْ معَ اختلافِ ماله انتسبَ
- ٤٩١ وما بدا في صورة من ذالكا فلا يكونُ غيرُها هنالكا
- ٤٩٢ فصل: وتكميلٌ عميمٌ المنفعةُ وهو الشروطُ قُسمتْ لأربعةٍ
- ٤٩٣ شرعية كالطهرِ للصَّلَاةِ عادية كالأكلِ في الحياةِ
- ٤٩٤ عقلية فيما اقتضتْ من حكمٍ مثالها الحياةُ شرطُ العلمِ

(١) هذا الباب كله ساقط من «١».

(٢) في «ب» اللَّذ.

(٣) في «ب» [من متنفٍ] وفوقها رمز «ط» والصواب ما ذكرته في المتن.

٤٩٥	لفظية شرطُ الأداة إن وما	ضَمَنَ معناها ومالها انتمى <sup>(١)</sup>
٤٩٦	فإنْ لمشكوكٍ عليه تدخلُ	ولو لماضٍ ليس عنه تعدلُ
٤٩٧	ثمَّ «إذا» وهي على المعلوم	تدخلُ والمشكوكِ في التقسيم
٤٩٨	وذا الذي يجعلُهُ القرافي	كالسبب المقرر الأوصافِ [١٢٥]
٤٩٩	والحقُّ فيه أنه كغيره	يسيرُ فيما يقتضي كسيره
٥٠٠	وفي التزام الشرط بمنْ قد وجبْ	حصولُ مشروط به وهو السَّبَبُ
٥٠١	القولُ في تنوع الحقوقِ	بنسبة الخالق والمخلوقِ <sup>(٢)</sup>
٥٠٢	وجملةُ الحقوقِ إذ تُعَيَّنْ	ثلاثةٌ أقسامها تُبَيَّنْ
٥٠٣	فخالصٌ لله كالصلاةِ	والحجِّ والصيامِ والزكاةِ
٥٠٤	والثانِ ما يختصُّ بالعبدِ فقطْ	كالدينِ إنْ أسقطه العبدُ سقطْ
٥٠٥	وثالثٌ كمثُل حدِّ القذفِ	فذا الذي فيه أتوا بالخلفِ
٥٠٦	فقليل: حقُّ الله فيه يَغْلِبُ	وقيل: حقُّ العبدِ فيه أَغْلِبُ
٥٠٧	القولُ في وسائل المقاصدِ	والحكمُ في أنواعها للمقاصدِ <sup>(٣)</sup>
٥٠٨	مواردُ الأحكامِ إمَّا مقصدٌ	وهو الذي لا لسواه يُقصدُ

(١) في «ب» انتماء.

(٢) هذا الباب سقط من «أ».

(٣) هذا الباب أيضا سقط من «أ».

- ٥٠٩ إِمَّا وَسِيلَةٌ لَهُ تُوصَلُ وَحُكْمُهَا عَنْ حُكْمِهِ لَا يَغْدُلُ  
 ٥١٠ فِي النَّدْبِ وَالْوَجُوبِ وَالْحَرَامِ  
 ٥١١ وَحَيْثُ يَسْقُطُ اعْتِبَارُ الْمُقْصَدِ  
 ٥١٢ الْقَوْلُ فِي الْجَائِزِ لِلْمُكَلَّفِ  
 ٥١٣ أَوَّلُهُ إِنْشَاءُ مُلْكٍ بَادٍ  
 ٥١٤ ثَانِيهِ نَقْلُ مُلْكٍ شَيْءٍ قَدْ مُلِكَ  
 ٥١٥ مَعَ عَوْضٍ كَالْبَيْعِ أَوْ دُونَ عَوْضٍ  
 ٥١٦ وَثَالِثُهُ إِسْقَاطُهُ لِحَقٍّ  
 ٥١٧ أَوْ مَعَ تَعْوِضٍ حَرِّ النَّفْعِ  
 ٥١٨ الرَّابِعُ الْقَبْضُ بِإِذْنِ الشَّارِعِ  
 ٥١٩ الْخَامِسُ الْإِقْبَاضُ وَهُوَ قَدْ يُرَى (٤)  
 ٥٢٠ أَوْ نِيَّةُ كَالْقَبْضِ وَالْإِقْبَاضِ مِنْ  
 ٥٢١ وَسَادِسُ مَا التَّزَمَ الْإِنْسَانُ  
 وَحُكْمُهَا عَنْ حُكْمِهِ لَا يَغْدُلُ  
 وَغَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْأَحْكَامِ  
 فَلْيَسْقُطِ اعْتِبَارُهَا وَلْيُفْقَدْ  
 فِي سَائِرِ الْأَعْيَانِ مِنْ تَصَرُّفٍ (١)  
 فِي غَيْرِ مَمْلُوكٍ كَالْأَصْطِيَادِ  
 مِنْ ذِمَّةٍ لَغَيْرِهَا فَقَدْ [مُلِكَ] (٢)  
 فِي هِبَةٍ وَمِثْلِهَا إِذَا عَرَضَ  
 مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ كَمِثْلِ الْعِتْقِ  
 كَالْعَفْوِ بِالْمَالِ وَمِثْلِ الْخُلْعِ  
 أَوْ إِذْنِ غَيْرِهِ كَمِثْلِ الْبَائِعِ (٣)  
 بِالْفِعْلِ كَالدَّفْعِ لِشَخْصٍ مَا اشْتَرَى (٥)  
 أَبٍ لِمَنْ فِي الْحَجَرِ مِنْهُ مُرْتَهَنٌ  
 مِثَالُهُ النَّذُورُ وَالضَّمَانُ

(١) هذا البيت والأربعة بعده سقطت من «أ».

(٢) سقط حرف الميم من هذه الكلمة في «ب».

(٣) في «أ» البايع.

(٤) في «ب» يَرَأَى.

(٥) في «ب» ما انبرى، والصواب ما في «أ».

٥٢٢	وَالسَّابِعُ: الْخَلْطُ كَمَثَلِ الشَّرِكَةِ	على اختلافها لقصد البركة
٥٢٣	وَالِاخْتِصَاصُ عَنْدهُمْ بِالْمَنْفَعَةِ	ثامنُ قسمٍ مثلُ الارضِ <sup>(١)</sup> الْمُقْطَعَةُ
٥٢٤	وَتَاسِعُ مِنْهَا بِالْأَذْنِ <sup>(٢)</sup> الْوَاقِعِ	إمّا في الْأَعْيَانِ <sup>(٣)</sup> أَوْ الْمَنَافِعِ
٥٢٥	وَالْعَاشِرُ الْإِتْلَافُ وَهُوَ يَنْقَسِمُ	إلى ثَلَاثَةٍ جَمِيعُهَا عُلْمٌ
٥٢٦	إمّا لِإِصْلَاحِ جُسُومِ النَّاسِ	كَالْأَكْلِ وَالزَّكَاةِ وَاللِّبَاسِ
٥٢٧	إمّا لِدَفْعِ الشَّرِّ وَالضَّرِّاءِ	كَقَتْلِ مَا يُؤْذِي مِنَ الْأَشْيَاءِ
٥٢٨	إمّا لِحَقِّ اللَّهِ مِثْلُ كَسْرِ	صَلِيبٍ <sup>(٤)</sup> أَوْ قَتْلِ <sup>(٥)</sup> أَهْلِ الْكُفْرِ
٥٢٩	خِتَامُ مَا قُدِّمَ مِنْ أَقْسَامِ	الزَّجْرِ <sup>(٦)</sup> وَالتَّأْدِيبِ بِالْأَحْكَامِ
٥٣٠	وَهُوَ يُرَى إمّا مَعَ التَّقْدِيرِ	أَوْ دُونَهُ كَالْحَدِّ وَالتَّعْزِيرِ <sup>(٧)</sup>
٥٣١	الْقَوْلُ فِي الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ	وَأَوَّلًا فِي ذِكْرِهَا جُمْلِيَّةً
٥٣٢	وَذَلِكَ النَّصُّ وَالِاسْتِنْبَاطُ	وَنَقْلُ مَذْهَبٍ بِهِ يُنَاطُ
٥٣٣	فَالنَّصُّ فِي السَّنَةِ وَالْكِتَابِ	وَحُكْمُهُ يُذَكَّرُ فِي أَبْوَابِ

(١) بنقل فتحة الالف إلى اللام لضرورة الوزن.

(٢) بنقل كسرة الالف إلى اللام لضرورة الوزن.

(٣) بنقل فتحة الالف إلى اللام لضرورة الوزن.

(٤) بنون مفتوحة بدل الالف حال النطق للوزن.

(٥) في «أ» لقتل.

(٦) في «أ» الرجز، وهو خطأ.

(٧) الحدُّ هو العقوبة المقدرة شرعاً، والتعزير هو العقوبة غير المقدرة شرعاً.



٥٣٤	والنقل <sup>(١)</sup> للمذهب في الإجماع	وهو أتى مختلف الأنواع
٥٣٥	كذلك الاستنباط ذو أجناس	كمثل الاستدلال <sup>(٢)</sup> والقياس
٥٣٦	ويتمهي تنوع الدليل	لنحو عشرين على التفصيل [ن ١٣/١]
٥٣٧	وبعضها مُسْتَدُّ إِلَيْهِ	وبعضها لم يُتَّفَقْ عَلَيْهِ
٥٣٨	وكلُّها نذكره مُفَصَّلًا	حتى يعودَ حكمُها <sup>(٣)</sup> محصَّلًا [ن ١٣/ب]
٥٣٩	فصل: وإنَّ الأصلَ في الأدلة	هُوَ الْكِتَابُ عِنْدَ أَهْلِ الْمِلَّةِ
٥٤٠	نعني به القرآن وهو المكتتب	في المصحف الذي اتباعه وَجَبَ
٥٤١	لأنه مُحَقَّقٌ لَدِينَا	بنقله تواتراً إلينا
٥٤٢	بالسبعة المقارئ المشهورة	أو ما يُضَاهِيهَا مِنَ الْمَأْثُورَةِ
٥٤٣	كالقرا المروي والمنسوب	لابن مُحَيِّصٍ <sup>(٤)</sup> وعن يعقوب
٥٤٤	والشرطُ عنهم في جميع الأحرف	صحة نقلٍ ووفاق المصحف
٥٤٥	ولغة العرب وهبَ ذاك على	بعض الوجوه واللغات حُصَّلًا <sup>(٥)</sup>
٥٤٦	وما على خلافِ هذا قد وُجِدَ	فللشذوذ يتمي <sup>(٦)</sup> حيثُ يرُدُّ

(١) في «أ» النقل، بدون واو.

(٢) بكسر اللام الأولى في «الاستدلال» للوزن.

(٣) في «أ» حكمنا.

(٤) في «أ» محصن عن يعقوب، والصواب ما في «ب».

(٥) هكذا ضُبُطَ في «ب».

(٦) في «أ» يتمي، وهو خطأ.

٥٤٧	لَكِنَّهُ يُدْعَى قِرَاءَةً وَلَا	تَقْرَأُ <sup>(١)</sup> بِهِ [الْقُرْآنُ] <sup>(٢)</sup> [فِيمَا] <sup>(٣)</sup> نُقْلًا <sup>(٤)</sup>
٥٤٨	وَقِيلَ: لَا احْتِجَاجَ عِنْدَ مَالِكٍ	بِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَدَارِكِ
٥٤٩	وَالظَّاهِرُ اعْتِدَادُهُ بِيَابِهِ	لِنَقْلِهِ إِيَّاهُ فِي كِتَابِهِ
٥٥٠	وَهُوَ لَدَى <sup>(٥)</sup> النِّعْمَانِ فِي مَذْهَبِهِ	كَخَبَرِ <sup>(٦)</sup> الْأَحَادِ يَحْتَجُّ بِهِ
٥٥١	وَقَدْ أَتَى الْمَجَازُ فِي الْقُرْآنِ	كَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْمَعَانِي
٥٥٢	جَرِيًّا <sup>(٧)</sup> عَلَى نَهْجِ كَلَامِ الْعَرَبِ	إِذْ قَدْ أَتَانَا بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ
٥٥٣	كَمَا أَتَى مَعْرَبٌ <sup>(٨)</sup> اللُّغَاتِ	فِيهِ كَالِاسْتَبْرَقِ <sup>(٩)</sup> وَالْمَشْكَاةِ
٥٥٤	فَصْلٌ: وَحَصْرُ سَنَةِ <sup>(١٠)</sup> الْمُخْتَارِ	فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَفِي الْإِقْرَارِ
٥٥٥	قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ كَالْقُرْآنِ	لَمْ يَنْبَغِ بِهِ يَحْتَجُّ فِي الْمَعَانِي
٥٥٦	وَفِعْلُهُ إِنْ كَانَ فِي الْعَادَاتِ	دَلًّا عَلَى الْجَوَازِ وَالثَّبَاتِ
٥٥٧	وَيَحْسُنُ اتِّبَاعُهُ فِيهِ لَنَا	كَيْفِيَّةٌ أَوْ صِفَةٌ أَوْ زَمَنًا

(١) فِي «أ» تَتْرَا وَهُوَ خَطَأً.

(٢) هَكَذَا فِي النُّسخَتَيْنِ، وَالْأَحْسَنُ: «وَلَا تَقْرَأُ بِهِ الصَّلَاةُ» أَيِ فِي الصَّلَاةِ.

(٣) هَذِهِ زِيَادَةٌ مَنِي لَاسْتِقَامَةِ الْوِزْنِ، وَقَدْ تَرَكَ لَهَا فَرَاغٌ فِي النُّسخَتَيْنِ.

(٤) هَذَا الْبَيْتُ وَقَعَ فِي النُّسخَتَيْنِ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْبَيْتَيْنِ قَبْلَهُ، وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ.

(٥) فِي «أ» الَّذِي.

(٦) فِي «أ» كَخَبَرٍ.

(٧) فِي «أ» جَزْمًا.

(٨) قَوْلُهُ «مَعْرَبٌ» سَقَطَ مِنْ «أ».

(٩) بِنَقْلِ كَسْرَةِ الْأَلْفِ إِلَى اللَّامِ لِفُضْرُورَةِ الْوِزْنِ.

(١٠) فِي «أ» وَحَصَرَهَا الْمُخْتَارُ.

- ٥٥٨ وإن يكن في القربات ما فعل فهو على ثلاثة قد اشتمل  
 ٥٥٩ ففعله لغيره مبيناً الحكم فيه حكم ما قد بينا  
 ٥٦٠ وفعله ممتثلاً لأمر الحكم فيه حكم ذاك الأمر  
 ٥٦١ وفعله مبتدئاً دون سبب قيل: على النذب، وقيل: بل وجب  
 ٥٦٢ والحكم في حق الرسول إن ثبت فمُثِبَتْ لَأَمَةٍ لَهُ انْتَمَتْ<sup>(١)</sup>  
 ٥٦٣ إلا إذا ما دلنا الدليل بأنه اختص<sup>(٢)</sup> به الرسول  
 ٥٦٤ فرع وبالفعل الذي قد يُفَعَّلُ جميع أنواع البيان يحصل  
 ٥٦٥ من نسخ أو تأويل أو تخصيص أو من بيان مجمل منصوص  
 ٥٦٦ وإن يعارض قوله ما فعلا فالخلف في الترجيح عنهم نقلاً  
 ٥٦٧ وراجع على الأصح القول لأجل أن صيغته<sup>(٣)</sup> تدل  
 ٥٦٨ وذا إذا ما جهل التاريخ وأول مع علمه منسوخ  
 ٥٦٩ وثالث جاء به التفصيل هو الذي أقره الرسول  
 ٥٧٠ وذاك<sup>(٤)</sup> أن يسمع شيئاً أو يرى فعلاً فلم يكن لذاك منكراً  
 ٥٧١ فإنه مع عدم<sup>(٥)</sup> الموانع يدكنا على جواز الواقع

(١) قوله انتمت سقط من «أ».

(٢) قوله «اختص» سقط من «أ».

(٣) في «ب» ضيعته.

(٤) في «أ» ذاك بدون واو.

(٥) العين ممسوحة في «أ».

- ٥٧٢ وكلُّ ما في عصره قد فُعِلَ مِنْ غير<sup>(١)</sup> أَنْ يَنْكَرَهُ قَدْ فَصَّلَا
- ٥٧٣ إِنْ كَانَ فِي الْعَادَةِ مِمَّا يَخْفَى عَلَيْهِ لَا حُجَّةَ فِيهِ تُلْفَى
- ٥٧٤ وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهُ خَفَاءٌ فَذَا وَمَا أَقْرَهُ سَوَاءٌ
- ٥٧٥ وَاخْتَلَفُوا هَلْ شَرَعُ مِنْ تَقَدَّمَ
- ٥٧٦ ثَالِثُهَا مَا شَرَعَ الْخَلِيلُ شَرَعُ لَنَا، وَفَرَقَهُ نَبِيل<sup>(٢)</sup>
- ٥٧٧ الْقَوْلُ فِي تَبْيِينِ حَكْمِ الْخَبَرِ نَقْلًا وَالْغَاءَ وَحَكْمِ الْخَبَرِ [١٤٤/
- ٥٧٨ وَالنَّقْلُ لِلْأَخْبَارِ<sup>(٣)</sup> عِنْدَ الْأَسْنَادِ نَقْلٌ تَوَاتُرٍ<sup>(٤)</sup> وَنَقْلٌ آحَادٌ
- ٥٧٩ فَالْخَبَرُ الَّذِي لَهُ إِشَاعَةٌ وَهُوَ الَّذِي تَنْقُلُهُ جَمَاعَةٌ
- ٥٨٠ مُحَالٌ أَنْ تَوَاطَرُوا عَلَى الْكَذِبِ ذَاكَ تَوَاتُرٌ إِلَيْهِ يَتَسَبَّبُ
- ٥٨١ وَالْخُلْفُ فِي عِدَّتِهِمْ قَدْ اشتهرَ فَقِيلَ: سَبْعُونَ وَقِيلَ: اثْنَا عَشَرَ [١٤٤/
- ٥٨٢ وَقِيلَ: أَدْنَى مُقْتَضَى<sup>(٥)</sup> مَثِينَا وَبَعْضُهُمْ حَدٌّ بِأَرْبَعِينَا

(١) فِي «أ» غَيْرُهُ.

(٢) يَعْنِي أَنَّ الْقَوْلَ الثَّالِثَ هُوَ أَنَّ شَرَعَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَحْدَهُ شَرَعَ لَنَا دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ السَّابِقِينَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى «ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ» النحل ١٢٣.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «وَأَمَّا لَزِمَتْنَا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ لِأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بُعِثَ بِهَا إِلَيْنَا، لَا لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بُعِثَ بِهَا...» الْإِحْكَامُ لِابْنِ حَزْمٍ ٢/ ٧٤٠.

(٣) فِي «أ» عِنْدَ الْأَخْبَارِ.

(٤) قَوْلُهُ «تَوَاتُرٌ» سَقَطَ مِنْ «أ» وَقَدْ تَرَكَ لَهُ النَّاسُخَ فَرَاغًا.

(٥) فِي «ب» مُقْتَضَى بِالْفَاءِ وَفَوْقَهَا عَلَامَةُ «ط» أَيْ خَطَأً.

- ٥٨٣ وقال فخر الدين: ترك الحصرِ  
٥٨٤ ومذهبُ الجمهور أنَّ الأربعة  
٥٨٥ والعلمُ حاصلٌ من التواترِ  
٥٨٦ أن تستوي في كُفْرِ ناقلِهِ  
٥٨٧ والثَّانِ أن يكونَ مسنداً لما  
٥٨٨ والعلمُ أيضاً حاصلٌ بالخبرِ  
٥٨٩ وهي إذا المخبرُ عنه بالخبرِ  
٥٩٠ وهو كذاكَ بَيْنَ الحُصُولِ  
٥٩١ وواضحٌ حصولُهُ من خَبَرِ  
٥٩٢ كذاكَ من قرائن الأحوالِ  
٥٩٣ ونقلُ عدلين لدى ابنِ حزمِ  
٥٩٤ فصلٌ وأمّا خبرُ الأحادِ  
٥٩٥ لكن يفيدُ الظنَّ في الأمورِ  
٥٩٦ أو نقلِ جمعٍ لم ينالوا في الوری  
٥٩٧ وهو مع الشروطِ فِيهِ حُجَّةٌ
- بعْدَةُ أُولَى بهذا الأمرِ  
خارجةٌ عنه فكن مُتَّبِعَةً  
لكن بشرطين لدى المعتبرِ  
واسطةٌ مع طرفيه فِيهِ  
بالحسن لا مِنْ نظَرٍ قد علما  
مِنْ طرقٍ ليست من التواترِ  
نعلمهُ ضرورةً أو بالنظرِ  
مِنْ خبرِ الله أو الرسولِ  
مجموعِ الأمة<sup>(١)</sup> التزاماً فانظرِ  
عند أبي المعالِ والغزالي<sup>(٢)</sup>  
فيما يراه موجبٌ للعلمِ  
فالعلمُ منه غيرُ مستفادٍ  
وهو بنقلِ واحدٍ مشهورٍ  
حدَّ التواترِ الذي قد قُرِّأَ  
عندَ أولي العلمِ اتبع<sup>(٣)</sup> نهجَهُ

(١) بضم اللام للوزن.

(٢) الزاي مشددة في النسختين، والتخفيف هو المشهور.

(٣) في «ب» فاتبع.

مَمَيَّزاً فِي حَالَةِ السَّمَاعِ	٥٩٨ فصلٌ ومنها <sup>(١)</sup> أَنْ يَكُونَ الرَّوَاعِي
يُحَدِّثُ التَّمْيِيزُ لَا يَكْفِينَا	٥٩٩ وَهَبُهُ غَيْرَ بَالِغٍ وَحِينَا
وَالْعَقْلُ وَالْإِسْلَامُ وَالْعَدَالَةُ	٦٠٠ بَلْ شَرْطُهُ الْبُلُوغُ لَا مُحَالَهُ
مَعَ التَّوَقِّي بَعْدُ لِلصَّغَائِرِ	٦٠١ وَالْعَدْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرُ
مِنَ الْمُبَاحَاتِ سِوَى الْمَمْنُوعَةِ	٦٠٢ وَكُلُّ مَا يَقْدَحُ فِي الْمَرْوَةِ
عَدَالَةٌ تَثْبُتُ فِيهِ مُفْضِيَةٌ <sup>(٢)</sup>	٦٠٣ ثُمَّ بِالِاخْتِبَارِ أَوْ بِالتَّزْكِيَةِ
بِوَاحِدٍ وَمَنْعُهُ مَنْقُولٌ	٦٠٤ وَيَحْصُلُ التَّجْرِيعُ وَالتَّعْدِيلُ
فِي حَالِهِ لَيْسَ لَهُ قَبُولٌ	٦٠٥ وَمَا رَوَى فَاسِقٌ أَوْ مَجْهُولٌ
فِي الرَّدِّ وَالْقَبُولِ مِمَّا قَدْ وُعِيَ <sup>(٣)</sup>	٦٠٦ وَالْخَلْفُ فِي رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ
عَدْلٌ لَمَّا بِهِ مِنَ الْفَضْلِ جُيِّ	٦٠٧ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
أَلَّا يَكُونَ النُّقْلُ بَيْنَ الْكَذْبِ	٦٠٨ وَمِنْ شُرُوطِهِ الَّتِي فِيهِ تَجِبُ
ضَرُورَةٌ أَوْ بِتَوَاتُرٍ <sup>(٤)</sup> حُتِمَ	٦٠٩ بِكَوْنِهِ مُخَالَفًا لِمَا عُلِمَ
تَوَاتُرٌ فَلَمْ يَقُمْ بُرْهَانُهُ	٦١٠ أَوْ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ أَوْ شَأْنُهُ

(١) فِي «أ» سَقَطَ قَوْلُهُ «مِنْهَا» وَتَرَكَ لَهُ النَّاسِخَ فَرَاغًا.

(٢) فِي «أ» مَعْنِيَةٌ.

(٣) فِي النُّسَخَتَيْنِ «وُعِيَ».

(٤) فِي «أ» تَوَاتُرٌ.

- ٦١١ ثمَّ منَ الشُّرُوطِ عندَ مالِكٍ الفقه في الراوي لدى المدارك<sup>(١)</sup>
- ٦١٢ فصلٌ: ولا يقدح في الرواية عند أولي التحقيق والدراية
- ٦١٣ ما كان من تساهل الناقل في شيء سوى علم الحديث فاعرف
- ٦١٤ ولا خلاف أكثر الناس له فيما رواه وأجاد نقله
- ٦١٥ ولا جهالة اللسان العربي أو كون ما يروى خلاف المذهب
- ٦١٦ ثم الروايات ضروبٌ جُملة أرفعها السماع من شيخ له
- ٦١٧ ثم تلي قراءة عليه ثم سماعٌ قارئٍ لديه
- ٦١٨ ثم تناول به قد واجهه ثم إجازة له مشافهه
- ٦١٩ وبعدها إجازة الكتابة فهذه مراتب الرواية [١/١٥٥]
- ٦٢٠ ثم للفظ الناقل الصحابي ست مراتب بلا ارتياب
- ٦٢١ أولها حيث يرى يقول حدثني أخبرني الرسول<sup>(٢)</sup>
- ٦٢٢ ومثل ذا سمعته وقال لي فالكُلُّ نصٌّ في تلقّيه جلي
- ٦٢٣ ثم يليه من يقول أخبرا أو قال أو حدث سيّد الوري
- ٦٢٤ ومثل هذه<sup>(٣)</sup> بلا اشتباه حيث يقول عن رسول الله [١/١٥٦ ب]

(١) لأنه قد يفهم الحديث على غير معناه المقصود. انظر: شرح التنقيح ٣٦٩، شرح الكوكب

٤١٦/٢، نشر البنود ٤١/٢.

(٢) سقط هذا البيت من «أ».

(٣) في «ب» هذين.

٦٢٥	وَكُلُّهَا عَلَى التَّلْقِي تَحْمَلُ	فَهِيَ بِهِ ظَاهِرَةٌ إِذْ تُنْقَلُ
٦٢٦	وَبَعْدَهَا مَنْ قَالَ فِي نَقْلِ الْخَبَرِ	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ ذَا أَوْ أَمْرٍ
٦٢٧	فَهَذِهِ فِيهَا احْتِمَالٌ هَلْ سَمِعَ	ذَاكَ مِنَ الرَّسُولِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ
٦٢٨	رَابِعَةٌ مَا يَرْفَعُ التَّعْيِينَ	مِثْلُ أَمْرِنَا قَبْلُ أَوْ نُهَيْنَا
٦٢٩	إِذْ احْتِمَالٌ فِيهِ ثَانٍ ظَاهِرٌ	هَلِ الرَّسُولُ أَوْ سِوَاهُ الْأَمْرُ
٦٣٠	إِلَّا إِذَا يُرَوَّى <sup>(١)</sup> عَنِ الصَّدِيقِ	فِيحْصَلُ التَّعْيِينُ لِلتَّفْرِيقِ
٦٣١	إِذْ لَيْسَ مَأْمُورًا لِمَنْ قَدْ سَلَفَا	غَيْرِ النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى
٦٣٢	ثُمَّ يَلِي خَامِسَةٌ وَهِيَ إِذَا	مَا قِيلَ: وَالسَّنَةُ عِنْدَنَا كَذَا
٦٣٤	فَالْقَصْدُ سَنَةُ الرَّسُولِ حَيْثُمَا	أُطْلِقَ هَذَا اللَّفْظُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
٦٣٥	وَبَعْدَهَا إِنْ قِيلَ: كُنَّا نَفْعَلُ	فَذَا سِوَى عَصْرِ الرَّسُولِ يُقْبَلُ
٦٣٦	وَلَفْظٌ مِنْ لَيْسَ صَحَابَةً عَلَى	مَرَاتِبٍ عِنْدَهُمْ قَدْ جُعِلَا
٦٣٧	حَدَّثَنِي سَمِعْتُ أَوْ أَخْبَرَنِي	مَرْتَبَةً أَوْ لَى لِأَمْرِ بَيِّنٍ
٦٣٨	وَهُوَ إِذَا مَا قَالَ حَيْثُ يُنْقَلُ	قَالَ رَسُولُ اللَّهِ فَهُوَ الْمُرْسَلُ
٦٣٩	وَمَا لَكَ يَجْعَلُهُ كَالنَّعْمَانِ	لَا الشَّافِعِيَّ حُجَّةً مَهْمَا كَانَ
٦٤٠	ثَانِيَةٌ قَوْلُ نَعَمْ لِمَنْ حَضَرَ	فَاسْتَفْهَمُوهُ أَسَمِعْتَ ذَا الْخَبَرِ
٦٤١	ثَالِثَةٌ إِعْلَامٌ مِنْ عَنْهُ يَعْيِ	إِشَارَةً بِرَأْسِهِ أَوْ إِصْبَعٍ

(١) فِي «ب» يَرَوَى - وَضَبَطَ الرَّاءَ بِالْكَسْرِ، وَفَوْقَ الْيَاءِ نَقْطَتَانِ وَعَلَيْهَا عِلَامَةُ صَح.



٦٤٢	رابعةٌ أَنْ يَقْرَأَ الْقَارِي فَلَا	يَنْكُرُ مَقْرُوءٌ عَلَيْهِ مَا تَلَا
٦٤٣	ثُمَّ الْحَدِيثُ نَقْلُهُ بِالْمَعْنَى	الْخَلْفُ فِيهِ، وَالْجَوَازُ أَذْنَى <sup>(١)</sup>
٦٤٤	وَأَشْتَرَطَ الْمَجِيزُ أَلَّا يُلْفَى	وَقَدْ أَتَى بِمَا يَكُونُ أَخْفَى <sup>(٢)</sup>
٦٤٥	وَلَا يُرَى يَزِيدُ فِي الْمَعْنَى وَلَا	يَنْقُصُ مِنْهُ عِنْدَمَا قَدْ نَقَّلَا
٦٤٦	الْقَوْلُ فِي النِّسْخِ وَفِي الْمَنْسُوخِ	وَالنَّاسِخُ الْمَعْلُومُ بِالتَّارِيخِ
٦٤٧	النِّسْخُ رَفْعُ الْحُكْمِ بَعْدَمَا أُقِرَّ	فِي سَنَةٍ وَفِي كِتَابٍ يَسْتَقِرُّ
٦٤٨	وغيرُ هَٰذَيْنِ كَمَا لَا يَنْسَخُ	كَذَاكَ لَا يُنْسَخُ حِينَ يَرْسَخُ
٦٤٩	وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَحْكَامِ	أَوْ خَبَرٍ يَأْتِي بِحُكْمٍ سَامٍ
٦٥٠	وَالنِّسْخُ جَائِزٌ لَدَيْنَا عَقْلًا	وَوَاقِعٌ شَرْعًا وَأَتِ نَقْلًا
٦٥١	وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ الْبِهْـوُودُ	وَقَوْلُهُمْ بِشَرْعِهِمْ مَرْدُودُ
٦٥٢	وَلَيْسَ لِأَزْمَاءٍ بِهِ مَا أَلْزَمُوا	مِنَ [الْبِدَاءِ] <sup>(٣)</sup> [بِشْنِ] <sup>(٤)</sup> مَا قَدْ زَعَمُوا
٦٥٣	[إِذَا الْبِدَاءُ] <sup>(٥)</sup> رَفْعُ حُكْمٍ يَقَعُ	لَمْ يَسْبِقِ الْعِلْمُ بِأَنْ سَيُرفَعُ

(١) قوله «أدنى» سقط من «أ».

(٢) في النسختين بالالف الممدودة.

(٣) في النسختين «التداء» وهو خطأ.

(٤) في النسختين «ييسي» بتسهيل الهمزة.

(٥) في «ب» التداء والصواب ما في «أ».

٦٥٤	وَيُنَسَخُ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ	دون خلافٍ بين أهل الشانِ
٦٥٥	لَكِنَّ أَقْوَالَ الْخِلَافِ اشْتَهَرَتْ	فِي نَسْخِهِ بِسَنَةِ تَوَاتَرَتْ
٦٥٦	وَمَنْعُ نَسْخِهِ بِنَقْلِ الْإِحَادِ <sup>(١)</sup>	عِنْدَ سَوَى الْبَاجِيِّ أَمْرٌ مَعْتَادٌ
٦٥٧	وَمِنْ أَوْلَى الظَّاهِرِ مَنْ قَدْ وَافَقَهُ	وغيرهم ليس له مُوَافَقَةٌ
٦٥٨	وَتُنَسَخُ السَّنَةُ بِالْكِتَابِ	وَمَا تَوَاتَرَتْ بِلا اِرْتِيَابٍ
٦٥٩	وَتُنَسَخُ الْإِحَادُ بِالْإِحَادِ	وَذُو تَوَاتَرٍ بِخُلْفٍ بِإِدٍ
٦٦٠	وَالنَّسْخُ فِي الْقُرْآنِ فِي الْحُكْمِ وَفِي	تِلَاوَةٍ وَفِيهِمَا مَعاً قُفِي
٦٦١	وَيُعْرَفُ النَّسْخُ مِنَ النَّصِّ عَلَى	ثُبُوتٍ ضِدٍّ أَوْ نَقِيضٍ حَصَلَا
٦٦٢	كَذَاكَ مِنْ نَصٍّ عَلَى الرَّفْعِ وَمِنْ	عِلْمٍ بِإِجْمَاعٍ عَلَيْهِ فَاسْتَبْنِ [٦٦٢]
٦٦٣	وَنَاسَخٌ مِنْ شَرْطِهِ تَأْخِيرُهُ	وَعَكْسُهُ بَعْكَسُهُ تَقْرِيرُهُ
٦٦٤	وَيُعْرَفُ التَّأْخِيرُ بِالنَّصِّ عَلَى	ذَاكَ وَبِالْوَقْتَيْنِ عِلْمًا حُصَلَا
٦٦٥	وَنَقْلٌ مَنَقُولٍ إِلَى الْمَغَايِرِ	قَبْلَ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ الْآخَرِ
٦٦٦	وَالنَّسْخُ بِالْأَخْفِ أَوْ بِالْأَثْقَلِ	وَالْمَثَلِ جَائِزٌ وَدُونَ الْبَدَلِ
٦٦٧	وَحَاصِلٌ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنْصُوصِ	الْفَرْقُ بَيْنَ النَّسْخِ وَالتَّخْصِيصِ [٦٦٧]
٦٦٨	الْقَوْلُ فِي حَقِيقَةِ الْإِجْمَاعِ	وَذَكَرُ مَا فِيهِ مِنَ الْأَنْوَاعِ
٦٦٩	إِجْمَاعُ الْأَمَةِ <sup>(٢)</sup> اتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ	لَكِنْ عَلَى حُكْمٍ إِلَى الشَّرْعِ انْتَمَى

(١) ينقل فتحة الألف إلى اللام للوزن.

(٢) ينقل ضمة الألف إلى اللام.

- ٦٧٠ وهي لديهم حجةٌ معتبرة أحكامُها عندهم مقررّة
- ٦٧١ ولا اعتبارٌ باختلافٍ خارجيٍّ ورافضٍ عن الصّواب خارج
- ٦٧٢ ومالكٌ أجازَ أنْ ينعقدَا عن الدليل أو قياسٍ قد بدأ
- ٦٧٣ وعن أمارَةٍ لديه يَحْصُلُ وهو إذا ما كان يوماً يُنْقَلُ
- ٦٧٤ عن خبر الآحاد فالخُلُفُ انجلى فقليلٌ فيه حجةٌ وقيل: لا
- ٦٧٥ فائدة: وأهلُ كلِّ عصرٍ إجماعُهم كمثله في الأمرِ
- ٦٧٦ وغير<sup>(١)</sup> مشروطٍ جميعُ الأُمّةِ إلى التّشورِ لانتفاءِ الحكمةِ
- ٦٧٧ ولا انقضاءِ العصرِ بما يُشترطُ وقال قومٌ: إنّ ذاك مُشترطٌ
- ٦٧٨ وغيرُ إجماعِ الصحابةِ التزمَ داودُ أنْ ليس بحجةٍ يُؤم<sup>(٢)</sup>
- ٦٧٩ وجائزٌ حصولُ الاتفاقِ بعد اختلافٍ كانَ وافتراق<sup>(٣)</sup>
- ٦٨٠ في العصرِ الواحدِ أو في الثاني وحيثما قد وُجِدَتْ قولانِ
- ٦٨١ لأهلِ عصرٍ أولٍ في حكمٍ فلا يجوزُ عند أهلِ العلمِ
- ٦٨٢ إحداثُ قولٍ ثالثٍ إلا لدى مَنْ كانَ بالظاهر منهم اقتدى
- ٦٨٣ وليس إجماعُ اللَّفِيفِ في البشرِ عند سوى القاضي بشيءٍ يُعتبرُ

(١) في «أ» وغير مجموع مشروط، وهو خطأ.

(٢) في «أ» اؤم.

(٣) في «أ» كان افتراق.

٦٨٤	واعتبروا في كلِّ فنٍّ وُجدا	إجماعَ أهلِهِ سِوَى من قَلَّدا
٦٨٥	وحكمُ بعضِ الناسِ معَ سكوتِ	باقِيهِمْ سُمِّيَ بالسُّكُوتِي
٦٨٦	وقيلَ فيه حجةٌ لا إجماعُ	وقولُ من سمَّاه إجماعاً شاعُ
٦٨٧	وعند مالِكٍ وأهلِ المذهبِ	معتبرُ إجماعُ أهلٍ يشربِ
٦٨٨	مُقَدَّمٌ عندهمُ على الخبرِ	وخُلِفَ غيرُهُمُ لهم فيه اشتهرُ
٦٨٩	واتَّفَقَ الجميعُ في التصريحِ	بأنه من أوجِهَ الترجيحِ
٦٩٠	ومثله إجماعُ أهلِ الكوفةِ	عند أولى مذاهبِ معروفةِ
٦٩١	لأجل أن حلَّ بها كثيرُ	مَن الصَّحَابِ قدرُهُمُ خطيرُ
٦٩٢	وَعَدَّ قومٌ حجةً معتبرةً	إجماعَ أصحابِ الرسولِ العشرةِ
٦٩٣	بعضُهُمُ وحُجَّةٌ متَّبَعَةٌ	قدْ عَدَّ <sup>(١)</sup> قولَ الخلفاءِ الأربعةِ
٦٩٤	فَصُلِّ: وأمَّا القولُ للصحابي	دون مَخالفٍ له أو آبي
٦٩٥	فإن يكنْ في عَصْرِهِمُ متشرا	فهو كالاجماعِ <sup>(٢)</sup> السكوتي يُرى
٦٩٦	وإن يكنْ لم ينتشرْ فذلكُ	من جملةِ الحجةِ عندَ مالِكٍ
٦٩٧	والخلفُ فيه عندهمُ للشافعي	وما أتى من الخلافِ الواقعِ
٦٩٨	بين الصحابةِ الكرامِ الجَلَّةِ	يُجْعَلُ من تعارضِ الأدلَّةِ

(١) في «ب» عُدَّ قولُ - بالضم.

(٢) بنقل كسرة الألف إلى اللام.

- ٦٩٩ ويدخلُ الترجيحُ حيثما وردَ بينهما إمّا بكثرة العدد  
٧٠٠ إمّا بأن وافقَ بعضُ الخلفاء عليه هبةً واحداً فقد كَفَى  
٧٠١ وواجبٌ إن استوى القولان رجوعنا إلى دليلٍ ثانٍ  
٧٠٢ القولُ في التبيين للقياس مع ما به يلحقُ من أجناسٍ [١/١٧٥]  
٧٠٣ والأخذُ بالقياس أمرٌ معتبرٌ وهو مجالُ الاجتهادِ والنظرِ  
٧٠٤ إذ نازلاتُ الحكم ليست<sup>(١)</sup> تنحصرُ والنصُّ والإجماعُ شيءٌ منحصرٌ  
٧٠٥ فاضطرُّ للإثبات بالقياسِ ولم يُخالفَ حكمه في الناسِ  
٧٠٦ سوى أولي الظاهرِ إذ غيرهمُ هو لديهم حجةٌ تُسَلَّمُ  
٧٠٧ لكنه يُنظرُ فيه آخرُ إن لم يُرَ الحكمُ سواءً ظاهراً  
٧٠٨ وحدهُ إثباتُ حكمٍ واقعٍ في غير ذي حكمٍ لأميرٍ جامعٍ [١/١٧٥] ب  
٧٠٩ فغيرُ ذي الحكم يُسمَّى فرعاً وماله حكمٌ فأصلاً يُدعى  
٧١٠ يدخلُ في الأحكام لا الأسباب<sup>(٢)</sup> والقصدُ حكمُ الشرعِ في ذا البابِ  
٧١١ وفي المقدراتِ كالكفارة لكنْ أبو حنيفةٌ ما اختاره<sup>(٣)</sup>

(١) في «أ» ليس .

(٢) في «ب» للأسباب، والصواب ما في «أ» والمراد أن القياس لا يدخل في الأسباب كقياس اللواط على الزنا في جعل اللواط سبباً في حدِّ الزنا، وبه قال أكثر الحنفية والمالكية.

(٣) يعني أن القياس يدخل في المقدرات كأقلِّ الصداق، وفي الكفارات كاشتراط الإيمان في رقبة الظهار قياساً على رقبة القتل، وبه قال الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة.

- ٧١٢ ولا قياسَ عندهم على الرُّخص<sup>(١)</sup> والشافعيُّ بجوازه يُخصَّص<sup>(٢)</sup>
- ٧١٣ شروطُهُ محصورةٌ ثمانيةٌ في الأصل والفرع وحُكْمُ آتِيهِ
- ٧١٤ فاشتراطوا في الأصل أن ليس يُرى يخرجُ عن باب القياس إن جرى
- ٧١٥ بكونه من التعبُّداتِ كَعِدَةِ الرُّكْعَاتِ فِي الصَّلَاةِ
- ٧١٦ أو كونه يختصُّ بالرسولِ حَسْبَمَا قَدْ جَاءَ فِي الْمَقُولِ
- ٧١٧ ولا يكونُ الأصلُ فرعَ أصلٍ سِوَاهُ، وَالْخُلْفُ هُنَا فِي النُّقْلِ<sup>(٣)</sup>
- ٧١٨ واشتراطوا في فرعِهِ مَخْصُوصًا أَنْ لَا يَكُونَ حُكْمُهُ مَنْصُوصًا<sup>(٤)</sup>
- ٧١٩ وَأَنْ يَكُونَ فِيهِ مَا فِي أَصْلِهِ مِنْ وَصْفِهِ الْجَامِعِ فِي مَحَلِّهِ
- ٧٢٠ واشتراطوا في حكم الأصل أن يُرى متسبباً للشرع حيث قُرِّرَا
- ٧٢١ له ثبوتٌ عن دليلٍ شرعيٍّ وَلَمْ يُقَرَّرْ نَسْخُهُ فِي الشَّرْعِ
- ٧٢٢ فيه اتفاقٌ لجميعِ العلما أو للذين في سِوَاهُ اخْتَصَمَا<sup>(٥)</sup>
- ٧٢٣ فصلٌ: وتقسيمُ القياسِ ينتهي إلى قياسِ عِلَّةٍ أو شَبَهٍ

(١) كالمسح على العمامة قياساً على الخفين، وهذا هو المشهور عند المالكية.

(٢) المذكور في الرسالة هو عدم القياس على الرخص خلافاً لأكثر المتأخرين من الشافعية. انظر: الرسالة ٥٤٥، البحر المحيط ٥/٥٧-٦١.

(٣) يعني أن الخلاف في هذا الشرط منقول عن بعض العلماء كأكثر الحنابلة وبعض المالكية.

(٤) إن كان الحكم المنصوص عليه مخالفاً للقياس، فالقياس فاسد الاعتبار، وإن كان موافقاً فالقياس صحيح إذا توفرت شروطه الأخرى، ولا مانع من توارد الأدلة على حكم واحد.

(٥) يعني أنه يشترط في حكم الأصل أن يكون متفقاً عليه عند جميع العلماء، أو عند الخصمين وفيه خلاف مشهور. انظر: شرح الكوكب ٢٧/٤، البحر المحيط ٥/٨٦.

- ٧٢٤ وبعضُهُمْ قد زاد ذا المناسبةَ .. وحكمٌ ذا يُذكر حيثُ ناسبةُ
- ٧٢٥ فالأوّلُ الذي به الحكمُ وجبَ .. من وصفه الجامع إذ هو السببُ
- ٧٢٦ وهو لدى من بالقياسِ قالا .. بلا خلافٍ حجةٌ تُوالى<sup>(١)</sup>
- ٧٢٧ والثاني<sup>(٢)</sup> ما يكونُ فيه الجامعُ .. ليس بعلةٍ لحكم واقعٍ
- ٧٢٨ بل هو وصفٌ عندما تُلَفِّيهِ .. يشتركُ الفرعُ والأصلُ<sup>(٣)</sup> فيه<sup>(٤)</sup>
- ٧٢٩ ومنعُ الاحتجاجِ في ذا مذهبُ .. لضعفه وكونه يتقلبُ<sup>(٥)</sup>
- ٧٣٠ ثم القياسُ منه ما هو خفي .. ومنه ظاهرٌ لكلٍ منصفٍ
- ٧٣١ وهو على مـراتبٍ أُولاهَا .. وهو الذي نجعله أعلاها
- ٧٣٢ حيث يرى المسكوتُ<sup>(٦)</sup> عنه مطلقاً .. أولى بحكمٍ ما به قد نُطَقَا
- ٧٣٣ وبعده ما مائلَ المنطوقِ به .. في حكمه المسكوتُ عنه فانتبه

(١) أي تُنصّر.

(٢) في «أ» والثاني.

(٣) بنقل فتحة الألف إلى اللام.

(٤) يعني أن الوصف الجامع في قياس الشبه ليس علة في الحكم، وإنما هو مجرد وصف مشترك بين الأصل والفرع، كما في إيجاب النية في الوضوء بالقياس على التيمم لأن كلا منهما طهارة من حدث، فهذا الوصف ليس علة بل هو مجرد وصف مشترك بين الأصل والفرع.

(٥) يعني أن بطلان قياس الشبه هو مذهب بعض العلماء كالباقلاني وأبي يعلى، وذلك لضعفه وانقلابه فيقول الحنفي في المثال المذكور: لا تجب النية في الوضوء بالقياس على إزالة النجاسة لأن كلا منهما طهارة بالماء. انظر البحر المحيط ٥/ ٤٠-٤٥، شرح الكوكب ٤/ ١٩٠.

(٦) في «أ» السكوت.

٧٣٤	وقال في هذين بعضُ الناسِ	إذ وضحا ليسا من القياسِ
٧٣٥	فحكم ما يُسكتُ عنه يُفهمُ	من غير فكرٍ فيهما ويُعلمُ <sup>(١)</sup>
٧٣٦	ثم يلي ذينِ قياسُ العلةِ	وهو الذي بينتُ قبلُ أصله
٧٣٧	وبعدهُ القياسُ ذو المناسبةِ	وخامسٌ ذو شبهٍ قد ناسبه
٧٣٨	ثم الثلاثةُ تفاوتُ انجلي	فيها بنسبة الخفاء والجلال
٧٣٩	والعلمُ بالعلةِ مما يحصلُ	بجملةٍ من الأمور تنقلُ
٧٤٠	وبعضُها أقوى <sup>(٢)</sup> بلا التباسِ	وذا بهِ تفاوتُ القياسِ
٧٤١	الأولُ النصُّ عليها إنْ وجَدُ	وغيره ينوبُ عنه إنْ فُقدُ
٧٤٢	وبعدهُ الإيماءُ في الكلامِ	بالفاء أو بالباء أو باللامِ
٧٤٣	أو إنَّ للعلةِ حيثما <sup>(٣)</sup> أتى <sup>(٤)</sup>	وثالثٌ ترتيبُ حكمٍ ثبُتَا
٧٤٤	فيه على الوصفِ، ورابعٌ يرى	حكمٌ يدورُ معَ وصفٍ ذُكِرَا <sup>(٥)</sup>

(١) يعني أن جماعة من العلماء يرون أن إثبات حكم المنطوق به للمسكوت عنه الأولوي أو المساوي ليس من باب القياس وإنما من باب الدلالة اللفظية لأنه لا يحتاج إلى فكر ولا استنباط علة، ويُعزى هذا القول إلى الجمهور خلافاً للشافعي. انظر: التبصرة ٢٢٧، شرح الكوكب ٣/ ٤٨٣.

(٢) في «أ» القوي.

(٣) في «ب» حيث ما.

(٤) في النسختين «أتا».



٧٤٥	كذلك الاجماع <sup>(١)</sup> عليها خامس	والسَّبْرُ والتقسيمُ أمرٌ سادسُ
٧٤٦	ثُمَّ تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ سَابِعُ	والعلمُ بالعلة منه شائع <sup>(٢)</sup>
٧٤٧	وهي مع المناطِ شيءٌ واحدٌ	ليسَ لها عليه معنى زائد <sup>(٣)</sup>
٧٤٨	فصلٌ: وتَنْقِيحُ الْمَنَاطِ أَنْ يُرَى	تعيينُها مِنْ بعضِ ما قدْ ذُكِرَا
٧٤٩	وإنْ يَكُنْ تعيينُها في موضعٍ	من غيرِ مذكورٍ فتخريجٌ دُعي <sup>(٤)</sup>
٧٥٠	وحيثما التعيينُ فيها اتَّفَقَا	عليه تحقيقُ المناطِ أطلقَا
٧٥١	فصلٌ: وللقياسِ مفسداتٌ	وتسعةٌ عددها الرواةُ
٧٥٢	فينقضُ الخصمُ على مَنْ ناظرةُ	قياسهُ بالبعضِ في المناظرةُ [١٨٥/ب]
٧٥٣	أولُها إنْ خالفَ القياسُ	نصاً أو اجماًعاً فلا يقاسُ
٧٥٤	فإنْ يَكُنْ يخالفُ العمومَ مِنْ	سنةٍ أو مِنْ الكتابِ لم يَشْنُ
٧٥٥	إذْ ربَّما خُصِّصَ بالقياسِ	ما عَمَّ بالخلفِ لبعضِ ناسٍ
٧٥٦	والثاني ما مِنْ القياسِ قدْ عَدِمَ	ثبوتَ وصفِ جامعٍ به حُكْمُ
٧٥٧	والعكسُ أيضاً مفسدٌ إنْ حلَّ	وهو وجودُ الحكمِ دونِ العلة <sup>(٥)</sup>

(١) بكسر اللام لضرورة الوزن.

(٢) في «أ» شائع.

(٣) في «أ» زايد.

(٤) قوله «فتخريج دعي» سقط من «أ» وترك له الناسخ فراغاً.

(٥) في «أ» دون علة.

٧٥٨	وقدحهُ مع التزام الخصم	لكونها واحدة في الحكم
٧٥٩	وليس بالقادح مهما اتفقا	بأنّ للحكم سواها مطلقاً <sup>(١)</sup>
٧٦٠	والخلفُ في النقض لأهل العلم	وهو وجود الوصف دون الحكم
٧٦١	والقلبُ منها عددوه خامساً	والفرقُ أيضاً قد دعوه سادساً
٧٦٢	فالقلبُ إثباتُ نقيض الحكم	بعلّةٍ بعينها للخصم
٧٦٣	والفرقُ: الابداء <sup>(٢)</sup> لمعنى معتبر	مناسبٍ للحكم عند ذي النظر
٧٦٤	يوجدُ في الأصل وليس يوجدُ	في الفرع أو بالعكس من ذا يردُ
٧٦٥	فإن يكن غير مناسبٍ فلا	يقدحُ في القياس مهما نُقلا
٧٦٦	وسابعُ مهما تكونُ العلة	قاصرة لا تتعدى أصله
٧٦٧	والثامنُ النقضُ لشرطٍ عدّ في	شروطه المقرراتِ فاعرف
٧٦٨	والقولُ بالموجبِ وهو التاسعُ	تسليمُك الدليلَ للمنازع <sup>(٣)</sup>
٧٦٩	في غير موضع النزاع جُملة	وقدحهُ في جملة الأدلة
٧٧٠	فصلٌ: والاستدلالُ في ذا العلم	أخذُ دليلٍ موصلٍ للحكم

(١) معنى البيتين أن العكس يكون قادحاً إذا اتفق الخصمان على أن العلة واحدة، أما إذا اتفقا على أن له علتين فأكثر فلا يقدح تخلف بعض الأوصاف.

(٢) بكسر اللام للوزن.

(٣) في «أ» للاسماع وهو خطأ.

٧٧١	وهو على ضريرين أمّا الأولُ	فهو على نوعين فيما يُنقلُ
٧٧٢	دلالةً اللازم في الحكم على	ملزوميه أو عكسه قد انجلى
٧٧٣	وسمّ بالملزوم ما «لو» تحسّنُ	فيه ولازمٌ بلامٍ بَيْنٌ <sup>(١)</sup>
٧٧٤	كلاهما له وجودٌ وعَدَمٌ	ومتّجُ الأقسامِ شطرُما ارتسم
٧٧٥	وجودٌ ملزومٌ يدلُّنا على	وجودٍ لازمٍ له قد حَصَلَا
٧٧٦	كذلك لازمٌ إذا ما عُدِمَا	يُعدَمُ ملزومٌ له قد لَزِمَا
٧٧٧	وثالثُ اللفظ هو المعدومُ	والعكسُ موجودٌ وذا معلومُ
٧٧٨	إذْ شأنُ «لو» شرطيةٌ حيث أتتْ	إثباتٌ ما يُنفى ونفيٌ ما ثبتْ
٧٧٩	والثانِ منْ ضربِ الاستدلالِ	السَّبَرُ والتقسيمُ في أحوالِ
٧٨٠	وذاك حَصَرُ الحكم في أشياء <sup>(٢)</sup>	تُذكرُ إثباتاً أو انتفاءً
٧٨١	حتى يُرى المطلوبُ منها يحصلُ	في حالةٍ أو في الجميعِ يَبْطُلُ
٧٨٢	ثمّ كلا الضَّريّينِ حجةٌ يُرى	وقد مَضَى حُكْمُهُما مُقرَّراً
٧٨٣	فصلٌ والاستصحابُ حينما <sup>(٣)</sup> وردُ	فحجةٌ، للأكثرين تُعْتَمَدُ

(١) يعني أن الملزوم ما يحسن معه «لو» واللازم ما تحسن معه اللام نحو «لو كان فيهما آلهة

إلا الله لفسدتا» سورة الأنبياء ٢٢.

(٢) في «ب» أشياء.

(٣) في النسخين «حيث ما».

٧٨٤	وذاك أن يقال الاصل <sup>(١)</sup> الآنا	بقاء ما كان على ما كانا
٧٨٥	حتى يدُلُّنا الدليلُ المرتضى	على خلافِ الحكم فهو ما اقتضى <sup>(٢)</sup>
٧٨٦	ومثله البراءة الأصلية	في أن رأوها حجة مرضية
٧٨٧	وهي البقا <sup>(٣)</sup> على انتفاء الحكم	حتى يدُلُّنا دليل حُكْمِي
٧٨٨	والأصبهانيُّ بها كالأبهري	خالف في المذهب قول الأكثر <sup>(٤)</sup>
٧٨٩	والأخذُ بالأخف قولُ الشافعي	إن كانَ موجوداً بغير مانع
٧٩٠	فصلٌ والاستقراءُ في مواقعه	تتبعُ للحكم <sup>(٥)</sup> في مواضعه
٧٩١	ثم وجوده بحيثُ ما عُرف	وحاله واحدة لم تختلف
٧٩٢	فيغلبُ الظنُّ بأنه يُرى	في موضع النزاع مثل ما جرى

(١) يفتح اللام الأولى للوزن.

(٢) أي فهو على ما اقتضاه الدليل، وفي «أ» فهو الاقتضا.

(٣) في «أ» البقاء، والصواب ما في «ب».

(٤) يعني أن أبا الفرج الأصبهاني وأبا بكر الأبهري من المالكية خالفوا الجمهور، فقال أبو الفرج: إن الأشياء قبل ورود الشرع على الإباحة، وقال الأبهري: إن الأصل فيها المنع.

وقول الناظم في المرتقى أوضح، حيث قال:

وحَمَلَ الأشياء قبل الشرع      على الإباحة لها والمنع  
الأصبهانيُّ والأبهريُّ      والقول بالتوقف المرضيُّ

والجمهور يقولون: لا حكم للأشياء قبل ورود الشرع لعدم الخطاب الشرعي.

(٥) في «أ» في الحكم.

- ٧٩٣ وهو لديهم حُجَّةٌ مَقْبُولَةٌ      قد اقتصوا<sup>(١)</sup> حيث أتى دليله
- ٧٩٤ فصلٌ: وخصوا نوعَ الاستحسانِ      بأنه يُنمى إلى النُّعْمانِ
- ٧٩٥ والحقُّ فيه أنه مَهْمَا نُظِرَ      بحسَبِ التفسيرِ حيثُما أُعْثِرَ [١٩٥/ب]
- ٧٩٦ واختلفوا فيه فقليل: الحكمُ      دونَ دليلٍ يقتضيه العلمُ
- ٧٩٧ وذا بلا شكٍّ لدى الجميعِ      مُحَرَّمٌ مِنْ جَمَلَةِ الْمُنْعِ
- ٧٩٨ أو اتبعوا أحسنَ الأدلةِ      ولا خلافَ فيه عندَ الجَلَّةِ
- ٧٩٩ وقيل: بل هو الدليلُ يظهرُ      في النَّفسِ، والتعبيرُ عنه يَغْسُرُ
- ٨٠٠ وأحسنُ الأقوالِ في القضيةِ      الأخذُ بالمصلحةِ الجزئيةِ
- ٨٠١ فيما يُقابِلُ القياسَ الكلِّيَّ      والشافعيُّ منكرٌ للأصلِ<sup>(٢)</sup>
- ٨٠٢ وذا الأخيرُ ينتمي فيما رَووا      للمالكينَ ونِعَمَ ما رَأَوْا<sup>(٣)</sup>
- ٨٠٣ فصلٌ وما يغلبُ عندَ الناسِ      فعادةٌ يُدْعَى بلا التباسِ<sup>(٤)</sup>

(١) قوله «اقتصوا» سقط من «أ».

(٢) حيث قال: «الاستحسانُ تلذذٌ» وقال: «من استحسَن فقد شرع».

وله رسالة بعنوان «إبطال الاستحسان» مذكورة في كتاب الأم ٢٧٤/٧، وباب مستقل في الاستحسان مذكور في الرسالة ٥٠٣.

(٣) ويروى عن مالك أنه قال: «الاستحسان تسعة أعشار العلم» وقال أصبغ: «الاستحسان عماد العلم» وانظر قول المالكية وتفسيرهم للاستحسان في الموافقات للشاطبي ٢٠٥/٤-٢١١.

(٤) في «أ» بلا اقتباس.

- ٨٠٤ وقد تكونُ في جميع الأرضِ وتارةً في البعض دونَ البعض
- ٨٠٥ ومالكٌ يقضي بها إلا إذا خالفَ الشرعَ فليست<sup>(١)</sup> تُحتذى<sup>(٢)</sup>
- ٨٠٦ والعرفُ منها<sup>(٣)</sup> وهو أمرٌ معتبرٌ لدى الجميع حكمُهُ قد اشتهرَ
- ٨٠٧ فصلٌ: وما يدعونه بالمصلحة أقسامُهُ ثلاثةٌ مُصحَّحةٌ
- ٨٠٨ فقسَّمُهُ الأولُ ما قد وردا والشرعُ باعتباره قد شهدا
- ٨٠٩ وذلك القياسُ ذو المناسبة مبناهُ بالرأي<sup>(٤)</sup> على ما ناسبه
- ٨١٠ من جهة التَّحصيل للمنافع والدفع للمفاسدِ البواقِعِ<sup>(٥)</sup>
- ٨١١ وهو لدى بعض أولي القياس من جُملة الحجة دون بأس<sup>(٦)</sup>
- ٨١٢ وآخرُ شهادة الشرع بدتْ في عدم اعتباره حيثُ ثبت
- ٨١٣ كالمَنعِ<sup>(٧)</sup> من غراسةِ الكُروم خيفةً عَصْرِ الْمُسْكِرِ الْمَعْلُومِ

(١) في «أ» فليس.

(٢) قضى بها غير مالك أيضاً، كما يدل عليه اتفاقهم على قاعدة «العادة محكمة». الأشياء والنظائر للسيوطي ٨٩، شرح الكوكب ٤/٤٤٨.

(٣) يعني أن العرف أخص من العادة، لأن العرف لا يكون إلا من جماعة تتعارف عليه، بخلاف العادة فإنها تكون من شخص واحد أو من جماعة أيضاً.

(٤) في «أ» بالرأي.

(٥) لعلها بمعنى «المجدبة والمهلكة» يقال: سنة بقعاء أي مُجدبة. انظر: القاموس المحيط ٩١٠.

(٦) في النسختين «باس» بتسهيل الهمزة.

(٧) سقط من «أ».

- ٨١٤ فذَا بِإِجْمَاعٍ بَحِثُ مَا وَرَدَ      مَطْرَحٌ وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ
- ٨١٥ وَثَالِثٌ مُرْسَلُهَا مَا الشَّرْعُ لَمْ      يُشْرَبْ بِهَا إِلَى اعْتِبَارٍ أَوْ عَدَمٍ
- ٨١٦ فَذَاكَ حُجَّةٌ رَأَاهُ مَالِكٌ      وَغَيْرُهُ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ<sup>(١)</sup>
- ٨١٧ وَاطْرَحَ اعْتِبَارَهَا الْغَزَالِيُّ<sup>(٢)</sup>      فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ وَالْكَمَالِ
- ٨١٨ وَاعْتُبِرَتْ لَدَيْهِ فِي الضَّرُورَةِ      وَهِيَ لَدَيْهِمْ خَمْسَةٌ مَشْهُورَةٌ
- ٨١٩ اتَّفَقَتْ فِي شَأْنِهَا الشَّرَائِعُ      دُونَ مَخَالَفٍ بِهَا يُنَازَعُ
- ٨٢٠ وَذَاكَ حِفْظُ النَّفْسِ وَالْأَنْسَالِ      وَالْدِينِ وَالْعَقْلِ وَحِفْظُ الْمَالِ
- ٨٢١ وَشَرْطُهَا بِأَنْ تُرَى كَلِيَّةٌ      مَعَ كَوْنِهَا ضَرُورَةً قَطْعِيَّةً<sup>(٣)</sup>
- ٨٢٢ فَصْلٌ كَذَا سُدُّ الذَّرِيعَةِ انْقِسَمَ      إِلَى ثَلَاثَةٍ فَأُولُ عُدَمٍ<sup>(٤)</sup>
- ٨٢٣ كَمَنْعِ الْإِشْتِرَاكِ فِي سُكْنَى الدَّوْرِ      مَخَافَةً مِنْ ارْتِكَابِ الْمَحْظُورِ<sup>(٥)</sup>
- ٨٢٤ وَآخِرُ مُعْتَبَرٍ إِجْمَاعًا      فَرَعِيُّهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ شَاعَا

(١) عزا الزركشي وابن السبكي القولَ المخالف للجمهور، وأغرب الأمدى فحكى اتفاق الفقهاء عليه!! والصواب أنها عامة في المذاهب كما يقول القرافي، وابن دقيق العيد، فما من مذهب إلا وقد عمل بالمصلحة المرسلة، لكن مالكا رحمه الله أكثرهم مراعاة لها، وسيأتي تنبيه الناظم لهذا، انظر: شرح التنقيح ٣٩٣-٣٩٤، البحر المحيط ٦/٧٧.

(٢) الزاي مشددة في «ب».

(٣) سقط قوله «قطعية» من «أ».

(٤) قوله «عدم» سقط من «أ».

(٥) في «أ» المحذور.

٨٢٥	كسب الأصنام لدى مَنْ يَتَّقَى	مَنْ أَنْ يَسُبَّ اللَّهُ مَهْمَا نَطَقَا
٨٢٦	وثالثُ أحكامُهُ مُقَرَّرَةٌ	ومالكٌ دونِ سِوَاهُ اعتَبِرَةٌ <sup>(١)</sup>
٨٢٧	كالبيعِ للأَجَالِ أَوْ إِعْمَالِ	دَعْوَى الدِّمَاءِ دُونَ دَعْوَى الْمَالِ
٨٢٨	فصلٌ وتنبيةٌ على المَحْصُولِ	من هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْفُصُولِ
٨٢٩	إِذْ كُلُّ مَا قُرِّرَ فِيهَا وَذُكِرَ	مِنْهُمْ لَمْ يُلْغَى وَمِنْهُ مَا اعْتَبِرَ
٨٣٠	وقولٌ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ مَالَكَا	لَهُ انْفِرَادٌ بِاعْتِبَارِ ذَلِكَ
٨٣١	ليس على التحقيق بل هو اعتَبَرُ	أَكْثَرُ مِنْ سِوَاهُ ذَاكَ فَاشْتَهَرَ <sup>(٢)</sup>
٨٣٢	القولُ فِي التَّقْلِيدِ وَالْمُقَلَّدِ	وَذَكَرُ الْاجْتِهَادِ وَالْمُجْتَهِدِ
٨٣٣	حَقِيقَةُ التَّقْلِيدِ فِي الْأَصُولِ	قَبُولُ قَوْلِ دَوْنَا <sup>(٣)</sup> دَلِيلُ
٨٣٤	وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِهِ لِلْعُلَمَا	لَكِنْ بِتَفْصِيلٍ لَدَيْهِمْ عُلَمَا
٨٣٥	فَفِي أَصُولِ الدِّينِ مَنْعُهُ اجْتَبَى <sup>(٤)</sup>	أَهْلُ الْكَلَامِ الْأَكْثَرُونَ مَذْهَبَا
٨٣٦	وَالْجُلُّ مَنْ فِي الْحَدِيثِ اعْتَمَدَا	وغيرهمُ فِيهِ الْجَوَازُ اعْتَمَدَا <sup>(٥)</sup>

(١) وبه قال الحنابلة وجماعة، وهذا إذا كان أداء العمل إلى المفسدة ظنيا.

إعلام الموقعين ٣/١٣٦، الفروق ٢/٣٢، المدخل لابن بدران ١٣٨.

(٢) انظر: شرح التنقيح للقرافي ٣٩٣ وما بعدها، تقريب الوصول ٤١٨.

(٣) في النسختين «دون ما».

(٤) في النسختين «اجتبا».

(٥) يعني أن أكثر المحدثين وغيرهم أجازوا التقليد في أصول الدين.

انظر: البحر المحيط ٦/٢٧٧، شرح الكوكب ٤/٥٣٤.



٨٣٧	وفي فروع الفقه فالمشهورة	وهي التي قد عُلِمَتْ ضرورة
٨٣٨	يُمْتَنَعُ التَّقْلِيدُ قَوْلًا وَاحِدًا	فيها لِأَنَّ لَيْسَ يُنْبِلُ <sup>(١)</sup> فائدا <sup>(٢)</sup> [ن ٢٠٠/ب
٨٣٩	وفي التي العلمُ بها بالنظرِ	وشبهه يجوزُ عند الأكثر
٨٤٠	لغير من يَفْقَهُ في الأحكامِ	تقليدُهُ للعالم الإمام <sup>(٣)</sup>
٨٤١	وجائزُ تقليدُ غيرِ العلما	فيما له من المعارف انتمى
٨٤٢	وذاك كالخاص في الزكاةِ	والجازر المعارفِ بالذكاةِ
٨٤٣	واختلفوا هل يَأْتُمُّ المكلَّفُ	في فعلٍ ما في المنع منه اختلفوا
٨٤٤	من غير أن قلْد أو لا يَأْتُمُّ	ومنشأ <sup>(٤)</sup> الخلاف أمرٌ يُفْهَمُ <sup>(٥)</sup>
٨٤٥	وَجَوَزُوا <sup>(٦)</sup> التقليدَ للمذاهبِ	في نازلات الفقه والغرائبِ
٨٤٦	تنقلاً لمذهب من مذهبٍ	على شروطٍ كُلُّها مما اجتبي

(١) قوله «ينبل» سقط من «أ».

(٢) يعني لا فائدة فيه لاشتراك الناس في العلم بها.

(٣) يعني أن الفروع التي لا تعلم إلا بالنظر والاستدلال يشرع فيها التقليد للعامي الذي لا يعرف الاستدلال على الأحكام، وبه قال الجمهور.

(٤) في النسختين «منشأ» بدون همزة.

(٥) يعني أن المكلف لو فَعَلَ فعلاً مختلفاً في تحريمه غير مقلد لأحد فقيه خلاف، فقيل: هو آثم بناءً على القول بالتحريم وقيل: غير آثم بناءً على القول بالجواز، وليست إضافته إلى أحد المذهبين أولى من الآخر.

انظر: شرح التنقيح ٤٣٣، تقريب الوصول ٤٥٠.

(٦) في «أ» ووجوزوا، وهو خطأ.

- ٨٤٧ وهو اعتقاد<sup>(١)</sup> العلم فيمن قلدا وأنه من أهل فضل وهدى<sup>(٢)</sup>
- ٨٤٨ وأن يكون فيه غير طالب ما كان رخصة لدى المذاهب
- ٨٤٩ ولا يرى يجمع بينها على ما خالف الإجماع فيه عملاً<sup>(٣)</sup>
- ٨٥٠ مثل النكاح دون مهر وولي وشاهد فإن ذا لم ينقل
- ٨٥١ فصل: والاجتهاد بذل الوسع في النظر المبدي لحكم شرعي
- ٨٥٢ وهو لدى الجمهور واجب على رسم سيأتي بعد ذا مفصلاً
- ٨٥٣ واختلفوا هل الرسول قد حكم بالاجتهاد أو بوحي ملتزم
- ٨٥٤ فقليل: لم يكن به<sup>(٤)</sup> تعبدا فالوحي أغناه عن أن يجتهدا
- ٨٥٥ والاختيار أنه قد اجتهد في غير ما الوحي بحكمه ورد
- ٨٥٦ والاستناد في الذي بينت مثل «عفا الله» «لو استقبلت»<sup>(٥)</sup>

(١) في «أ» لانتقاد، وهو خطأ.

(٢) في «ب» وهذا.

(٣) يعني: لا يجمع بين المذاهب على وجه يخالف الإجماع.

(٤) قوله «به» سقط من «أ».

(٥) يشير إلى قوله تعالى ﴿عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين﴾ سورة التوبة ٤٣، فهذا يدل على صدور الإذن منه اجتهداً لا وحياً. وقوله «لو استقبلت» يشير به إلى حديث «لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي معي حتى أشتريه» كما في صحيح مسلم - كتاب الحج - ٨٧٩/٢. فدل على أن سوقه للهدي كان اجتهداً منه صلى الله عليه وسلم.

- ٨٥٧ والاجتهادُ جازَ باتِّفاقٍ بعدَ رسولِ اللهِ في الآفاقِ
- ٨٥٨ وجائزٌ في عصرِهِ للغائبِ والخلفُ في الحاضرِ في المذاهبِ
- ٨٥٩ وحيثما قدَّ نقلوا عن مجتهدٍ قولين في حكمٍ ووقتٍ مُتَّحدٍ
- ٨٦٠ فهو لذا وذا لديه يحتملُ فإنَّ يُشَرِّ فيه لترجيحِ نُقل<sup>(١)</sup>
- ٨٦١ وإنَّ يكُ القولانِ في وقتينِ لم يُعلما فالحكمُ في هذينِ
- ٨٦٢ إنَّ لم يكنْ يمكِّنا أنْ نَجْمعا بينهما أنْ يتساقطا معاً
- ٨٦٣ وإنَّ يكُ التاريخُ مما قدَّ علِمَ فعُدَّ ثانياً رُجوعاً التُّزمُ
- ٨٦٤ ثمَّ اجتهادهُ إذا ما ذكره في نازلٍ يُفتى به مَنْ كرَّره
- ٨٦٥ وإنَّ يكنْ قدَّ نسيَ اجتهادهُ فيه وسيل<sup>(٢)</sup> ثانياً أعادهُ
- ٨٦٦ فإنَّ يؤدَّ<sup>(٣)</sup> خلافِ الأولِ يُفتَ بشأنِ ما له من معدَّلِ
- ٨٦٧ فصلٌ: ومنْ شُرُوط منْ يجتهدُ شُرُوطُ تكليفٍ، وفهمٌ جيّدُ
- ٨٦٨ ثمَّ عدالةٌ وحفظٌ يُشَهَرُ وعلمٌ ما منْ الفنونِ يُذكرُ
- ٨٦٩ أولُّها علمُ كتابِ اللهِ فلا يكنْ عنْ حفظه بالسَّاهي [١/٢١٧]
- ٨٧٠ ولا عنِ الفهمِ له والإحكامِ<sup>(٤)</sup> لا سيَّما الآياتُ ذاتُ الأحكامِ

(١) أي نُقل عنه القول الذي أشار إلى ترجيحه .

(٢) أصلها «وستل» فسهلت الهمزة للوزن .

(٣) في «أ» يؤدَّ .

(٤) بكسر الهمزة كما في «ب» .

٨٧١	مَجُوداً لَهُ وَلَوْ بِوَاحِدٍ	من أحرف السبعة أو بزائد <sup>(١)</sup>
٨٧٢	وَلْيَعْرِفِ الْمُنْسُوخَ وَالنَّاسِخَ لَهُ	من مُحْكَمٍ، نَقْصٌ بِهِ أَنْ يَجْهَلَ
٨٧٣	وَلْيَعْرِفِ الْمَكِّيَّ مِنْ سِوَاهُ	وغيرَ ذَا من عِلْمٍ مُقْتَضَاهُ <sup>(٢)</sup>
٨٧٤	وَحِفْظُهُ الْجَمِيعَ لَنْ يُشْتَرَطَا	لبعضهم، أو بعضه وذا خَطَأً <sup>(٣)</sup>
٨٧٥	وَالْعِلْمُ بِالْحَدِيثِ فَنِّ ثَانٍ	وحفظه المطلوبُ في ذَا الشَّانِ
٨٧٦	فَقَدْ كَفَانَا مَنْ مَضَى فِي الْحَالِ	مُؤَوَّنَةً الْإِسْنَادِ وَالرَّجَالِ
٨٧٧	فَصَارَ عِلْمُهَا لَدَى مَنْ يَجْتَهِدُ	وصفَ كَمَالٍ لَا جُنَاحَ إِنْ فُقِدَ
٨٧٨	وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ لَيْسَ يُشْتَرَطُ	حِفْظُ الْحَدِيثِ ظَاهِرٌ فِيهِ الْغَلْطُ
٨٧٩	لَاخْذُهُ إِذْ <sup>(٤)</sup> ذَاكَ بِالْقِيَاسِ فِي	مَا حَكَمَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ قُفِيَ <sup>(٥)</sup>
٨٨٠	وَالثَّالِثُ الْفُرُوعُ وَالْحِفْظُ لَهَا	لَا يَخْرُقُ الْإِجْمَاعُ مِنْ حَصْلِهَا [١٧]
٨٨١	بَلْ يَقْتَدِي بِمَنْ مَضَى مُرْجَحًا	مَا صَحَّ مِنْ أَقْوَالِهِمْ أَوْ رَجَحَا
٨٨٢	وَرَابِعُ الْفُنُونِ لَا مَحَالَهُ	عِلْمُ أَصُولِ الْفَقْهِ فَهُوَ الْآلَةُ

(١) في «أ» بزائد.

(٢) أي وغير ذلك من علوم القرآن كأسباب النزول.

(٣) قال ابن جزي: «وهذا خطأ من وجهين، أحدهما: أن الأحكام قد تخرج من غير الآيات المعلومة فيها فيضطر إلى حفظ الجميع، والآخر: أن من زهد في حفظ كتاب الله لا ينبغي أن يكون إماماً في دين الله».

انظر: تقريب الوصول ٤٣١.

(٤) قوله «إذ» مع الضمير قبله ممسوح في «ب».

(٥) يعني أنه إذا لم يحفظ الحديث أفتى بالرأي والقياس فيما فيه نص نبوي، وربما خالفه.

- ٨٨٣ وخامسٌ وهو أكيدُ الطلبِ علمُ المهَمِّ من لسانِ العربِ
- ٨٨٤ كالنحو واللغات إذ لن يُفهما شيءٌ من العلوم إلا بهما
- ٨٨٥ وغيرها من العلوم إن وُجدَ وصفُ كمالٍ زائدٌ في المجتهدِ
- ٨٨٦ وشرطُ الاجتهادِ في فنٍ ما إحكامُهُ معرفةً وفهما
- ٨٨٧ معَ الذي يحتاجُ ذاكَ الفنُ من أدواتٍ فاتَّبِعَ ما سنَّوا
- ٨٨٨ والاجتهادُ<sup>(١)</sup> في أصولِ الدينِ أو في فروعِ الفقه بالتعيينِ
- ٨٨٩ فالأولُ المصيبُ فيه واحدٌ ومنَ عداه أثمٌ مُعانَدُ
- ٨٩٠ والقولُ للجاحظِ مثلُ العنبري<sup>(٢)</sup> كلُّ مصيبٍ أي من الإثمِ بَرِي<sup>(٣)</sup>
- ٨٩١ وأضربُ الفروعِ في التقسيمِ ثلاثةٌ عندَ أوليِ التعليمِ
- ٨٩٢ ما لا يسوغُ الاجتهادُ فيه لأننا ضرورةً نذريه
- ٨٩٣ كالصلوات الخمس في الوجوبِ وعددِ الركعات والترتيبِ
- ٨٩٤ فخطأُ الإجماعِ من قد خالفه وأثمرتْ تكفيرُهُ المخالفة<sup>(٤)</sup>
- ٨٩٥ والثانِ ما لم نذره<sup>(٥)</sup> ضرورةً مثلُ وجوبِ الصَّدُقِ<sup>(٦)</sup> الممهورة

(١) في «أ» والأصول، ثم ضرب عليها الناسخ، وصححها في الهامش.

(٢) هو عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة ت ١٦٨هـ.

(٣) يعني أن كل مجتهد مصيب عندهما، بمعنى نفي الإثم لا بمعنى مطابقة الاعتقاد للواقع.

(٤) لأن المخالفة في ذلك تكذيب لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم، قاله ابن جزي.

(٥) في «أ» نروه، وهو خطأ.

(٦) جمع صدق وهو مهر المرأة، وفيه لغات سبع. انظر: المصباح المنير ١٢٨، القاموس المحيط ١١٦٢.

- ٨٩٦ لكنه أَجْمَعَ فِي الْأُمُصَارِ عليه أهلُ العلم في الأعصارِ
- ٨٩٧ فمن يخالِفُ مَخْطِئُ إجماعاً مُفَسِّقٌ إِذْ خَالَفَ الإجماعاً<sup>(١)</sup>
- ٨٩٨ وثالثٌ ما الاجْتِهَادُ فِيهِ قَدْ أتى لأهل العلم حُكْماً واطْرَدَ
- ٨٩٩ وهي المسائلُ التي قَدْ اخْتَلَفَ فيها على ما فوق قولٍ مَنْ سَلَفَ
- ٩٠٠ في سائر الأعصار والأُمُصَارِ فها هنا الخلافُ عنهم جارٍ
- ٩٠١ فقليل: إن الحقَّ قولٌ واحدٌ وما سواه باطلٌ وفاسدٌ
- ٩٠٢ لكنه<sup>(٢)</sup> المَخْطِئُ غَيْرُ واقعٍ في الإثم، والقولُ بذلِكَ لِلشافعي<sup>(٣)</sup>
- ٩٠٣ وقيل: بل يصيبُ كُلُّ مجتهدٍ الحقَّ، والنعمانُ ذاكَ يَعْتَمِدُ<sup>(٤)</sup>
- ٩٠٤ ومثلهُ الْقَاضِي<sup>(٥)</sup> وَالْأَشْعَرِيُّ<sup>(٦)</sup> وَذَا كَذَا عَنْ مَالِكٍ مَرْوِيٌّ<sup>(٧)</sup>

(١) يعني أن المخالف في هذا النوع مخطئ بالإجماع، وهو فاسق.

وهذا البيت سقط من «ب» ثم استدركه الناسخ في الهامش.

(٢) هكذا في «ب»، وفوقها علامة «ظ»، وأما في نسخة «أ» فقد سقط منه هذا اللفظ.

(٣) وهو قول الجمهور. انظر: الجامع لابن عبد البر ٨٦/٢ - ٩٠، الرسالة ٤٩٤ - ٥٠٣.

(٤) المعتمد عن أبي حنيفة هو مذهب المخطئة. انظر كشف الأسرار ١٨/٤، نهاية الوصول لابن الساعاتي ٦٨٣/٢ - ٦٨٤.

(٥) انظر: التلخيص لإمام الحرمين ٣/٣٣٩.

(٦) انظر: البحر المحيط ٦/٢٤٣، ٢٤٦.

(٧) المعتمد عنه هو كقول الجمهور.

٩٠٥	القول في تبين وصف المفتي	والحكم في الفتوى وفي المستفتي
٩٠٦	والشرط في المفتي شروط المجتهد	لدى الذين [أوجبوا] <sup>(١)</sup> أن يجتهد
٩٠٧	وعند غيرهم يكون المفتي	من ينقل القول إذا ما استفتي
٩٠٨	في الحكم عن إمامه المقلد	كمثل مالك ومثل أحمد
٩٠٩	لكن مع تحقيقه في النازلة	لما يكون عنه فيها ناقله
٩١٠	[وذا عليه منذ] <sup>(٢)</sup> دهر العمل	فالاكتفاء لا بإطلاق حصل [ن ٢٢٢/١]
٩١١	وإنما فتياه في قضية	في الاجتهادات لا العقلية
٩١٢	فصل: ولا خلاف أن يستفتي	غير الفقيه عالماً <sup>(٣)</sup> في الوقت
٩١٣	واشترطوا مع علمه عدالته	ونقل واحد بين حالته
٩١٤	وعالم لم يبلغ اجتهدا	من فوقه مقلدا منقادا
٩١٥	فإن يكن بالغه فالأكثر	يمنعه التقليد وهو الأظهر
٩١٦	وبعضهم أجاز <sup>(٤)</sup> أن يقلد	أعلم منه لا مساوياً بدا
٩١٧	وقد أجاز له بإطلاق	سفيان وابن حنبل واسحاق

(١) في «ب» أوجهوا، والصواب ما في «أ».

(٢) ما بينهما سقط من «أ».

(٣) اضطرب الناسخ في «أ» فكتبها بالرفع والنصب.

(٤) في «أ» أجاز.

- ٩١٨ وفي تعدّدِ رأوا إيثاراً أفضلهم<sup>(١)</sup> وقيل: بل ما اختاروا<sup>(٢)</sup>
- ٩١٩ ثم إذا ما سأل المكلفُ اثنين أو أكثر ثم اختلفوا
- ٩٢٠ قيل: له تقليدٌ من شاء وقد قيل: له الأحوطُ أولى ما اعتمد
- ٩٢١ وأظهرُ الأقوال أن يجتهدا في أيهم أفضلُ كي يُقلّداً<sup>(٣)</sup>
- ٩٢٢ القولُ في تعارض الأدلة والحكم<sup>(٤)</sup> في الترجيح عند الجلة
- ٩٢٣ وفي تعارض الدليلين فما فوقهما مسالكٌ للعلما [٢٢٢
- ٩٢٤ الجمعُ ما بينهما إن أمكنا ولو بوجهٍ ما وذاك استحسننا
- ٩٢٥ أو نسخٌ واحدٍ بآخرٍ وذا إن علمَ التاريخُ شيءٌ يُحتذى<sup>(٥)</sup>
- ٩٢٦ والثالثُ الترجيحُ للتصحيح بواحدٍ من أوجه الترجيح
- ٩٢٧ وهو لدى الجمهور جائزٌ وقد أنكره قومٌ، وقولهم يُرد
- ٩٢٨ وإنما يدخلُ في الظنيّة ولا يرى يدخلُ في القطعيّة

(١) سقط من «أ».

(٢) يعني أن المستفتي إذا وجد اثنين فأكثر من العلماء قلّد أفضلهم، وقيل: هو مُخَيَّرٌ في تقليد من شاء، وبه قال الجمهور استدلالاً بحال العوام زمن الصحابة، وعدم الإنكار عليهم.

انظر: البحر المحيط ٣١١/٦-٣١٣، شرح الكوكب المنير ٥٨٠/٤.

(٣) وبه قال ابن قدامة وبعض الشافعية.

ويصحّ في قوله «يقلّدا» فتح اللام وكسرها.

(٤) في «ب» بكسر الميم، وفي «أ» بضمّها، والكل صحيح.

(٥) في النسختين «يحتذا».



- ٩٢٩ وحيثما قد عُدَّ الجميعُ فالأخذُ عندهمُ بها ممنوعُ
- ٩٣٠ ويجبُ التقليدُ أو توقُّفُ عند سوى القاضي<sup>(١)</sup> وذلك أعرفُ
- ٩٣١ والأبهرى أصله المنعُ اقتضى والأصبهانيُّ الإباحةَ ارتضى
- ٩٣٢ والأخذُ بالمعلوم<sup>(٢)</sup> أمرٌ حُتِّمَ إن عارضَ المظنون<sup>(٣)</sup> حكماً فاعلمنا
- ٩٣٣ معُ جهل تاريخٍ أو إن<sup>(٤)</sup> تقدَّما وسابقُ المظنون للنسخ انتمى<sup>(٥)</sup>
- ٩٣٤ وإن يعارضُ ظاهرُ الكتابِ ظاهرُ سنةٍ ففي ذا البابِ
- ٩٣٥ مذاهبُ للعلماءِ تُعرَفُ منقولة<sup>(٦)</sup> نالها التوقُّفُ
- ٩٣٦ والحكمُ في تعارضِ الظواهرِ أو النصوصِ<sup>(٧)</sup> باحتياطٍ ظاهرٍ
- ٩٣٧ الأخذُ بالأحوط خيرُ مذهبٍ والمنعُ منقولٌ عن ابن الطيّبِ
- ٩٣٨ كذا الذي وافقه قياسيُ رجحه على سواءِ الناسِ
- ٩٣٩ والأصلُ والغالبُ إن تعارضا فرجحَ الغالبَ وهو المرتضى<sup>(٨)</sup>

(١) أما القاضي الباقلاني فذهب إلى التخيير في العمل بأيها شاء. انظر التلخيص للجويني ٣/٣٩١.

(٢) في «أ» العلوم.

(٣) وفي «ب» بضم النون.

(٤) في «ب» بأن، وتكسر الواو مع سكون الألف بعدها للوزن.

(٥) في النسختين «انتما».

(٦) في «أ» مقولة.

(٧) في «أ» والنصوص.

(٨) في النسختين «المرتضا». وعبارة ابن جزى: «وترجح الغالب أكثر» التقريب ٤٧٤.

- ٩٤٠ والخبرُ الترجيحُ فيه بادِ  
عندهمُ في المتن والإسنادِ
- ٩٤١ فيحصلُ الترجيحُ في متن الخبرِ  
بجملةٍ من الأمورِ تُعتبرُ
- ٩٤٢ بكونِ لفظه فصيحاً أو حُكْمُ  
به على الآخرِ في بعضِ عُلْمِ
- ٩٤٣ أو كونه جاء لمعنى واحدٍ  
مُختلفِ الألفاظِ لا المقاصد<sup>(١)</sup>
- ٩٤٤ أو كانَ نصّاً في المراد أو يدلُّ  
عليه من وجهين عند المستدل<sup>(٢)</sup>
- ٩٤٥ أو كانَ بالتكرارِ قد تأكدا  
أو لفظه حقيقةً قد وردا
- ٩٤٦ أو مستقلاً أو أتى لم يُتَّفَقْ  
فيه على تخصيصه بما سبق
- ٩٤٧ أو سالماً من اضطراب أو وردَ  
في سببٍ فيه عليه يُعْتَمَدُ<sup>(٣)</sup>
- ٩٤٨ أو كانَ ينفي النقصَ مما<sup>(٤)</sup> قرره  
عن الصحابةِ الكرامِ البررة
- ٩٤٩ أو كان بعضُ الصَّحْبِ أو بعضُ الأولِ  
ليسَ لهمُ على خلافه عَمَلٌ
- ٩٥٠ معَ اطلاعهم عليه<sup>(٥)</sup> أو أتى  
بحكم العقلِ له قد أثبتا

(١) يعني أن الخبر الذي ورد بعبارات مختلفة لمعنى واحد مقدم على الخبر الذي ورد بلفظ واحد.

(٢) كتب الناسخ «المستدل» ووضع فوقها «ظ». وفي الهامش «المع» وفوقها ظاء كأنه يظن أنها «المعتدل» أما النسخة الأخرى فواضحة أنها «المستدل».

(٣) يعني أن الخبر الوارد على سبب يقدم على غيره في صورة ذلك السبب، أما في غير صورة السبب فيقدم عليه الخبر الذي لم يرد على سبب.

(٤) في «أ» بما، والصواب ما في «ب».

(٥) أي يرجح الخبر الموافق لعمل بعض السلف على غيره مع اطلاعهم عليه.

- ٩٥١ أو كان مما لا تعمُّ البلوى<sup>(١)</sup> به وبالعكس سواء يُروى [٢٣٥/
- ٩٥٢ ويحصل الترجيح في الإسناد
- ٩٥٣ والرفع للرسول باتفاق
- ٩٥٤ وباتفاق من رواه على
- ٩٥٥ أو أن يرى إجماع أهل طيبة
- ٩٥٦ أو كونه في قصة مشهورة
- ٩٥٧ أو سنة تواترت أو إجماع
- ٩٥٨ أو كان سالماً من اضطراب
- ٩٥٩ من عليه الصحابة الأبرار
- ٩٦٠ أو كونه مشتهراً بالعدالة
- ٩٦١ أو باختبار أو بذكر السبب
- ٩٦٢ أو مديناً أو له اسم واحد<sup>(٤)</sup>
- ٩٦٣ أو كونه إسلامه تأخراً
- بجودة الحفظ وبالتعداد
- أو كونه مستحسن المساق
- أن أثبت الحكم به وحصلاً
- يعضد، أو رواه ذا القضية
- أو يشهد العقل له ضرورة
- كذا الكتاب أو أراه<sup>(٢)</sup> الاسماع<sup>(٣)</sup>
- أو كان رواه لدى انتساب
- أو كونه بالفقه ذا اشتهار
- إما بتقرير الرواة حالة
- أو حاملاً علم اللسان العربي
- فالبس مع ذلك غير وارد
- فالنسخ فيما قد رواه لا يرى

(١) في النسخين «البلوا».

(٢) هكذا في النسخين، والأحسن: رواه. والمراد أن الخبر المروي سماعاً من النبي صلى الله عليه وسلم أولى من المكتوب دون سماع. وقول الناظم في المرتقى أوضح:

وباشتهار الفضل والعدالة أو من رواه بالسماع قاله

(٣) بكسر اللام، وفي «أ» اسماع.

(٤) قوله «واحد» سقط من «أ».

٩٦٤	أَوْ لَمْ يَخَالِطْ ذَهْنُهُ وَعَقْلُهُ	فِي زَمَنِ فَذَا صَحِيحٌ نَقْلُهُ
٩٦٥	وَيَدْخُلُ التَّرْجِيحُ فِي الْقِيَاسِ	عِنْدَ الَّذِي قَالَ بِهِ فِي النَّاسِ [٢٣٣/١]
٩٦٩	وَقَسَمَ الْقِيَاسَ مَنْ قَالَ بِهِ	إِلَى قِيَاسِ عِلَّةٍ أَوْ شَبَهٍ
٩٦٧	وِثَالُثٌ يُنْسَبُ لِلْمُنَاسَبَةِ	فَقَدَّمَ الْأَوَّلَ تَتَبَعَ وَاجِبَهُ
٩٦٨	عِنْدَ تَعَارُضٍ وَثَالُثاً عَلَى	مَا جَاءَ ثَانِياً تَكُنْ مُحْصَلاً
٩٦٩	وَقَدَّمَ الْأَقْوَى مَعَ الْجَلِيِّ	عَلَى الَّذِي يَضْعَفُ وَالْخَفِيِّ
٩٧٠	وَفِي الْجَلِيِّ قَدَّمَ الْأَجْلَى عَلَى	أَقْلَ مِنْهُ فِي الظُّهُورِ وَالْجَلَا
٩٧١	وَيَحْصُلُ التَّرْجِيحُ عِنْدَ مَنْ مَضَى	بَيْنَ قِيَاسِيٍّ عِلَّةٍ تَعَارُضَا
٩٧٢	بِكَوْنِ عِلَّةِ الْقِيَاسِ الْوَاحِدِ	وَصَفَاً حَقِيقِيّاً بَغَيْرِ زَائِدٍ <sup>(١)</sup>
٩٧٣	أَوْ كَوْنِهَا مَنْصُوصَةً أَوْ أَنْ تَعَمَّ	فِرْعَوْنَهَا أَوْ كَوْنِهَا تُلْفَى أَعْمَ <sup>(٢)</sup>
٩٧٤	أَوْ بِانْعِكَاسِهَا مَعَ اطْرَادِهَا	أَوْ بِتَعَدِّيْهَا عَلَى انْفِرَادِهَا
٩٧٥	أَوْ كَوْنِهَا مِمَّا عَلَيْهَا اتَّفَقَا	أَوْ وَجِدَتْ أَقْلٌ خُلْفَاً مُطْلَقَا
٩٧٦	أَوْ كَوْنِهَا قَدْ أُخِذَتْ مِنْ أَصْلِ	عَلَيْهِ قَدْ نَصَّ صَرِيحُ النُّقْلِ
٩٧٧	أَوْ شَهِدَتْ <sup>(٣)</sup> لَهَا أَصُولٌ عِدَّةٌ	أَوْ قَلَّتِ الْأَوْصَافُ فِيهَا <sup>(٤)</sup> عِنْدَهُ

(١) فيقدم على القياس الذي لا تكون علته وصفاً حقيقياً بل اعتبارياً أو حكمةً مجردة.

(٢) فالعلة الأعم أرجح عند الجمهور لأنها أكثر فروعاً.

(٣) وقع عليها مسح في «ب»، وفي «أ»: تمهدت.

(٤) في «أ» فيه.

- ٩٧٨ أو أن يرى الفرعُ من القياسِ من جنسٍ أصله بلا التباسٍ<sup>(١)</sup>
- ٩٧٩ أو أن يرى بعض مقدماته يُنسبُ لليقين في إثباته
- ٩٨٠ أو لا يعودُ الفرعُ بالتخصيصِ<sup>(٢)</sup> فيه على أصلٍ به مخصوصٍ<sup>(٣)</sup>
- ٩٨١ أو أن يرى ثبوتُ حكم أصله أقوى بالاجتماع أو أمرٍ مثله<sup>(٤)</sup>
- ٩٨٢ القولُ في أسباب الاختلافِ بين أولي العلم بشرح شافٍ
- ٩٨٣ أولُها تعارضُ الأدلّةِ<sup>(٥)</sup> وقبلُ قد ضمنتُه محلّة<sup>(٦)</sup>
- ٩٨٤ والجهلُ بالدليل وهو جارٍ لكنّه يغلبُ في الأخبارِ
- ٩٨٥ والخلفُ في نوع الدليل الظاهرِ مثلُ القياس عند كلِّ ناظرٍ<sup>(٧)</sup>
- ٩٨٦ والخلفُ في صحة نقل الخبرِ بعدَ بلوغه لأهل النظرِ
- ٩٨٧ أو اختلافُ الناسِ<sup>(٨)</sup> في القراءة أو مثلُ الاختلاف في الرواية<sup>(٩)</sup>

(١) بمعنى أن قياس الشيء على جنسه أولى من قياسه على غير جنسه.

(٢) في «أ» فيه بالتخصيص، وهو خطأ.

(٣) فالقياس الذي لا يعود الفرع فيه على الأصل بالتخصيص أولى من ضده.

(٤) يعني أن القياس الذي ثبت حكم الأصل فيه بالاجتماع أو نحوه كالتواتر أولى من غيره.

انظر: البحر المحيط ٦/ ١٩٠، شرح الكوكب ٤/ ٧١٣.

(٥) قال ابن جزّي في التقریب ٤٩٣: «وهو أغلب أسباب الخلاف».

(٦) يعني سبق الكلام عنه في التعارض والترجيح.

(٧) قوله «ناظر» سقط من «أ».

(٨) قوله «الناس» سقط من «أ».

(٩) جاء في النسختين «القراءات» و«الروايات»، والصواب ما ذكرته كما في المرتقى.

٩٨٨	أَوْ اخْتِلَافُ أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ	فِي الْخَبَرِ الْمُرَوِّىِّ وَالْكِتَابِ
٩٨٩	مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى الرَّوَايَةِ	أَوْ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى الْقِرَاءَةِ
٩٩٠	وَالْخُلْفُ فِي أَصْلِ مِنَ الْأَصُولِ	لِلْخُلْفِ فِي الْفُرُوعِ ذُو وَصُولِ
٩٩١	وَالْخُلْفُ فِي حَمْلِ الْكَلَامِ <sup>(١)</sup> الْمَحْتَمَلِ	عَلَى الْخُصُوصِ أَوْ عَمُومِ مُسْتَقِلِّ
٩٩٢	أَوْ حَمْلُهُ عِنْدَ أَوْلَى الطَّرِيقَةِ	عَلَى الْمَجَازِ أَوْ عَلَى الْحَقِيقَةِ [٢٤٤/٢]
٩٩٣	أَوْ حَمْلُ بَعْضِهِمْ لِلْفِظِ مُشْتَرَكِ	فِيهِ عَلَى بَعْضِ الَّذِي فِيهِ اشْتَرَكِ
٩٩٤	وَحُلْفُهُمْ هَلِ الْكَلَامُ <sup>(٢)</sup> مُسْتَقِلِّ	أَوْ فِيهِ مُضْمَرٌ بِمَعْنَاهُ اسْتَدَلَّ
٩٩٥	أَوْ هَلْ هُوَ الْحُكْمُ الَّذِي اسْتَبَانَ	مَنْسُوخٌ أَوْ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَا
٩٩٦	وَهَلْ يَكُونُ الْأَمْرُ مَحْمُولًا <sup>(٣)</sup> عَلَى	وَجُوبٍ أَوْ نَدْبٍ لَكِي يُمْتَثَلُ <sup>(٤)</sup>
٩٩٧	وَالنَّهْيُ هَلِ مَحْمُولُهُ <sup>(٥)</sup> التَّحْرِيمُ أَوْ	كَرَاهَةٌ وَكُلُّهَا مِمَّا <sup>(٦)</sup> رَأَوْا
٩٩٨	وَالْخُلْفُ فِي <sup>(٧)</sup> مَحْمَلِ <sup>(٨)</sup> فِعْلِ الشَّارِعِ	عَلَى إِبَاحَةٍ لِّذَلِكَ الْوَاقِعِ

(١) فِي «أ» الْكِتَابِ، وَالْأَصَحُّ مَا فِي «ب».

(٢) فِي «أ» هَلِ الْكِتَابِ.

(٣) فِي «أ» مَجْمَلًا، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٤) فِي «أ» تَمَثَّلَا.

(٥) فِي «أ» مَحَلَّهُ.

(٦) فِي «أ» مَا، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٧) قَوْلُهُ «وَالْخُلْفُ فِي» سَقَطَ مِنْ «أ».

(٨) فِي «أ» يَحْمَلُ.

- ٩٩٩ وهل<sup>(١)</sup> على النَّدْبِ أو الوجوبِ  
 ١٠٠٠ فهذه أسبابُ الاختلافِ  
 ١٠٠١ وهاهنا انتهى الذي قصدتهُ  
 ١٠٠٢ والحمدُ لله على إتمامه  
 ١٠٠٣ وخصَّ<sup>(٣)</sup> بالصلاة والسلام  
 ١٠٠٤ وعمَّ منه بالرضا والمغفرة
- مَحْمَلُهُ فِي حَكْمِهِ الْمَطْلُوبِ  
 وَقَسْ فَهَذَا الْقَدْرُ مِنْهَا<sup>(٢)</sup> كَافٍ  
 وَتَمَّ مِنْ نَظْمِي مَا أَرَدْتُهُ  
 حَمْدًا يُوقِي الشُّكْرَ فِي إِنْعَامِهِ  
 رَسُولُهُ الْمُبْعُوثَ لِلْأَنَامِ  
 جَمِيعَ آلِهِ الْكَرَامِ الْبَرَّةِ

[٢٤٤]  
[٢٥٥]

\*

\*

\*

(١) قوله «هل» سقط من «أ».

(٢) في «أ» منه.

(٣) بفتح الخاء في «ب».

\* جاء في نهاية النسخة «أ».

«تمت الأجوزة والحمد لله على يد كاتبها العبد الفقير إلى ربه، الراجي لطفه وإحسانه، والمتوكل على فضل مولاه: صالح بن محمد العوني نسباً، المالكي مذهباً، لطف الله به.

وكان الفراغ من نسخه في اليوم السادس والعشرين من ثاني الربيعين عام تسعة وتسعين ومائتين وألف».

وجاء في نهاية النسخة «ب»:

تمت على يد كاتبها لنفسه ثم لمن شاء الله بعده محمد بن محمد فال البوتلميتي عام ١٣٨٢هـ الموافق ١٩٦٢م.

وجدتُ بآخر النسخة التي عثرتُ عليها بمكتبة جامع الزيتونة بتونس عام ١٣٨٢هـ من المنظومة المسماة «مهيح الوصول» فحولتها معتنياً في بعضها بتمثيل صورة خطها، وجدتُ بآخرها ما يلي:

«تمت الأرجوزة والحمد لله على يد ناظمها محمد المدعو بأبي بكر بن عاصم وفقه الله، وذلك في العشر الآخر من شوال عام سبعة عشر وثمان مئة».

\* \* \*



## فهرس الموضوعات

٤٢	القول في العموم والخصوص	٥	مقدمة التحقيق
٤٥	القول في الاستثناء	٦	أهمية الحفظ
٤٦	القول في المطلق والمقيّد	٩-١٣	المنظومات الأصولية
٤٧	القول في الظاهر والمؤول	١٤-١٦	ترجمة الناظم
٤٨	القول في لحن الخطاب وفحواه	١٧	منظومة «مهج الوصول»
٤٩	القول في دليل الخطاب	١٨	النسخ المعتمدة
٥٠	تعارض الاحتمالات	٢٠	نماذج من المخطوط
٥١	القول في الأمر والنهي	٢٤	بداية المنظومة
٥٣	القول في حروف المعاني	٢٥	القول في مدارك العقول
٥٤	القول في أنواع الأحكام التكليفية	٢٧	القول في التصور
٥٧	القول في شروط التكليف	٢٨	أقسام التصديق
٥٨	القول في أوصاف العبادة	٢٩	القول في تسمية الألفاظ
٥٩	القول في التحسين والتقييح	٢٩	أنواع الدلالة
٦١	القول في الأحكام الوضعية	٣٠	الكلي والجزئي والكل والجزء
٦٢	القول في أنواع الحقوق	٣٠	أنواع العلاقة بين الحقائق
٦٢	القول في المقاصد والوسائل	٣٢	أنواع الحجة العقلية
٦٣	القول في أنواع تصرفات المكلفين	٣٣	القول في القياس المنطقي
٦٤	القول في الأدلة الشرعية	٣٤	أنواع البرهان
٦٦	أفعال النبي ﷺ	٤٠	القول في الوضع والحمل والاستعمال
٦٨	القول في الأخبار	٤٠	مبدأ اللغات
٧١	القول في ألفاظ الرواية	٤١	القول في المشترك
٧٣	القول في الناسخ والمنسوخ	٤١	القول في الحقيقة والمجاز

## فهرس الموضوعات

٧٤	القول في الإجماع
٧٦	فصل في قول الصحابي
٧٧	القول في القياس
٨١	مفسدات القياس
٨٢	فصل في الاستدلال
٨٣	القول في الاستصحاب
٨٤	فصل في الاستقراء
٨٥	القول في الاستحسان
٨٥	فصل في العرف والعادة
٨٦	القول في المصلحة
٨٧	القول في سدّ الذرائع
٨٨	القول في التقليد والمقلّد
٩٠	القول في الاجتهاد
٩١	فصل في شروط المجتهد
٩٥	القول في المفتي والمستفتي
٩٦	القول في التعارض والترجيح
١٠٠	الترجيح في القياس
١٠١	القول في أسباب الاختلاف
١٠٣	نهاية المنظومة
١٠٤	خاتمة النسخ المخطوطة
١٠٥	فهرس الموضوعات



